القوانين في النحو

لعز الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة

(ت ٨١٩هـ)

دراسةً وتحقيقاً

إعداد. موسى بن ناصر الموسى

دكتوراه في اللغة العربيّة

التّخصّص الدّقيق: النحو والصرف وفقه اللغة

جامعة المجمعة – كلية التربية بالمجمعة

المملكة العربية السعودية

إصدار أكتوبر لسنة ٢٠٢٢م

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

ملخص البحث

يدخل البحث ضمن دائرة تحقيق التراث العربي، التي تعنى بإخراج المخطوطات العربية إلى حيِّز المطبوعات المنشورة، وقد عني الباحث في هذا البحث بدراسة كتاب مختصر التسهيل المسمَّى بالقوانين لعز الدين بن جماعة، وتحقيقه.

والكتاب مختصرٌ لواحدٍ من أهم المتون النحوية، وهو كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام محمد بن مالك.

وقد اعتمد المؤلف في اختصاره للتسهيل على انتقاء ما يراه حقيقًا بأن يدخل –وفق ما يراه– تحت مسمَّى قوانين النحو، مقتصرًا فيه على عددٍ محدودٍ من القضايا النحوية المهمَّة في أغلب أبواب التسهيل وفصوله، فجاء هذا الكتاب في غاية الاختصار.

وقد انحصر أغلب ما انتقاه ابن جماعة من عبارات التسهيل في القضايا النحوية والصرفية التي تناولها ابن مالك في مطالع الأبواب، بالإضافة إلى المواطن التي يشير فيها إلى أصحاب الآراء الموافقة والمخالفة، وقلَّ انتقاؤه مما سوى ذلك.

وزاد ابن جماعة على هذه القوانين التي انتقاها من التسهيل شروحًا لبعض عبارات ابن مالك، وإشاراتٍ وتنويهاتٍ بوجود إشكالاتٍ، ومواضعَ نظر له على عباراتٍ أخرى، أبان عنها في تعليقاته التي أملاها على تلميذه ناسخ الكتاب، وفي مواضع قليلة جدا من الكتاب خالف منهجه الانتقائي إلى منهج الاختصار التقليدي، وذلك بالتعبير بأسلوبه عن كلام ابن مالك.

الكلمات المفتاحية: انتقاء، اختصار، ابن مالك، متن، عبارة.

Summary of the research

This research belongs to the field of the Arab heritage realization which is interested in turning the Arab scripts into printed publications.

The researcher took into consideration the study and check up of Ibn Jamaa's book Mukhtassar Al Tasheel

(Facilitation resume) which is entitled "The Laws."

The book is a resume of one of the most important grammatical texts. This book is Ibn Malek's Tasheel Al Fawaed Wa Takmeel Al Makassed (benefit Facilitation and intention accomplishment).

In his summary of the concept "Facilitation", the writer selected what he saw worth being put under the laws of grammar, sticking to a limited number of some important grammatical issues in most of the Facilitation sections and chapters, thus, leading to a very reduced book.

Most of the Facilitation terms that Ibn Jamaa selected were limited to the grammatical and morphological issues that Ibn Malek dealt with in the introduction of each section in addition to the parts in which he refers to opinion upholders or opposers, giving less attention to other points.

Apart from these laws he selected from Facilitation, Ibn Jamaa added explanations of some of Ibn Malek's terms, besides some hints and mentioning of some existing problems, and his perspectives on some other terms which he shed light on in his comments that he dictated to his student, copyist of the book, and he contradicted his selective approach by following the traditional reducing approach through using his own way to express Inb Malek's ideas.

Key words: selection, resume, Ibn Malek, book, term.

بسم الله الرحمن الرحيم

لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك مكانة رفيعةٌ في الدرس النحوي قديمًا وحديثًا، ويعود ذلك إلى أمورٍ عدَّةٍ أهمُّها:

مكانةُ صاحبه ابن مالك العالم النحوي البارز الذي ترك أثرا واضحا في الدرس النحوي، بفضل علمه الغزير، وآرائه الثاقبة، ونقده الرصين لآراء متقدمي النحاة.

وتفوُّقُه الواضح على المتون النحوية السابقة له، ومن أبرز مواطن هذا التفوق ما يأتي:

-استيعابُه لكل شاردة وواردة في النحو والصرف؛ إذ استدرك كثيرًا ممَّا فات على المتون النحوية التي وضعها المتأخرون، كالمفصل للزمخشري، والمقدمة الجزولية، والكافية لابن الحاجب، فضلًا عن متون السابقين.

-وترتيبُه أبوابَ النحو بشكل فريدٍ لم يسبق إليه، تجاوز به إشكالات الترتيب في المتون السابقة له.

-وعنايتُه الفائقة بعرض آراء النحويين المخالفين لما يقرره من أحكام، وهذا ما لم يعن به أصحاب المتون النحوية قبله، الذين اقتصروا في الغالب على الأحكام التي يقررونها.

-وتحرُّرُ مؤلفه من هيمنة المدرسة البصرية؛ إذ اتخذ لنفسه خطًّا خاصًّا به، اعتمد فيه على تقرير أحكامه النحوية على ما يترجَّح عنده، سواءٌ كان هذا الراجح عنده من آراء البصريين أو الكوفيين، أو من آراء المتأخرين، أو من اجتهاده الخاص، بخلاف أكثر المتون النحوية قبله، التي اقتصرت في غالب أحوالها على نحو المدرسة البصرية.

وقد كان هذا التميز دافعًا لكثير من النحويين اللاحقين إلى شرح هذا المتن الفريد الذي وجدوا في إحاطته وشموله ضالتهم، كما وجدوا في اختيارات صاحبه مجالًا رحبًا لنقد تلك الآراء وتقويمها، وعرض صناعتهم النحوية.

وإذا كانت طبيعة المتون النحوية تتطلب أن تكون مختصرة مركَّزة العبارة معدَّةً في الأصل للشروح والتعليقات، بحيث تأتي تلك الشروح والتعليقات لتبسط المسائل، وتناقش الآراء والاستدلالات، وتقومها، وتوجه العبارات، وتكشف عن دلالاتها وتفكَّ الرموز إلى غير ذلك من مقتضيات التوضيح والإفهام فإن ابن مالك قد وجد نفسه أمام تحدٍّ كبير وهو يضع كتابه التسهيل، ويتمثل هذا التحدي في كونه ألزم نفسه أن يكون كتابه هذا مستوفيا لأصول النحو مستوليا على أبوابه وفصوله، كما قال في مقدمته[1]، ولهذا حاول استدراك كثيرٍ من المسائل النحوية التي أغفل ذكرها أصحاب المتون قبله، وزاد على ذلك بأن عني عناية خاصة بذكر أصحاب الآراء التي يتناولها، وتكررت أسماء النحويين كثيرًا في كتابه، وبشكل غير معهودٍ في المتون قبله؛ إذ لا يكاد يقرر حكمًا إلا ويتبعه بـــ: (وفاقًا لـــ)، أو: (خلافًا لـــ)، فظهر كتابه في غاية الاستيعاب والتمام للأقوال منسوبة لأصحابها، وغدا بمثابة مسارد للمسائل النحوية.

---

(١) مقدمة التسهيل ١.

ولأنَّه أراد أن يجمع كتابه بين الاختصار والإحاطة بأبواب النحو وفصوله وأصوله بدت المهمة عسيرة لتحقيق هذين المطلبين، ومع هذا فقد نجح ابن مالك إلى حدٍّ كبيرٍ في أداء هذه المهمَّة، إلَّا أنَّ حرصه الشديد على الالتزام بذلك المنهج قاد في بعض المواضع إلى غموض بعض عبارات التسهيل وعدم وضوح دلالاتها إلا بعد مزيدٍ من التأمل والعودة إلى كلامه السابق؛ لربط اللاحق به، ورد أعجاز عباراته على صدورها، وتبيُّن مراجع ضمائره، ولهذا فلا عجب أن تبدو بعض شروحه التي رام فيها أصحابها الغاية في التمام–كالتذييل والتكميل وتعليق الفرائد وتمهيد القواعد – في غاية البسط، وبشكل قلَّما نرى مثله في شروح المتون الأخرى.

هذه هي الثنائية النمطية التي اعتدنا عليها في التأليف النحوي: متنٌ مختصر مركَّزُ العبارة خالٍ من الشواهد والأمثلة والعلل يقابله شرح مهمته البسط والتعليل والتمثيل والاستشهاد، والترجيح.. الخ

لكننا حين نكون أمام متنٍ في غاية الاختصار والتركيز كالتسهيل، ثم نرى أحد النحويين يتناول ذلك المتن بطريقة مغايرة، وفي الاتجاه المعاكس تمامًا للنهج السائد في تناول المتون نجد أنفسنا أمام حالةٍ من الفضول والرغبة في اكتشاف كنه تلك التجربة الفريدة.

هذا ما جال بذهني وأنا أقف على مختصرٍ لكتاب التسهيل في مخطوطٍ صغيرٍ لا يتجاوز حجمه تسع لوحات، اسمه (القوانين) لعز الدين، محمد بن أبي بكر بن جماعة.

وبعد الاطلاع على المخطوط وجدت الكتاب جديرًا بالدراسة والتحقيق لأمور عدة:

١– إبراز هذه التجربة الفريدة في التأليف، والاطلاع من خلالها على أحد مناهج اختصار المختصرات في التأليف النحوي.

٢– إبراز شيءٍ من الجهود النحوية لعالم لا يزال أغلب تراثه النحوي مجهولا.

٣– الكشف عن آراء المؤلف، ودرجات أهمية الأبواب والمسائل النحوية عنده من خلال طريقته في الانتقاء في هذا المختصر، بالإضافة إلى تعقباته في بعض المواضع لكلام ابن مالك.

٤– كون الكتاب مختصرا لأهم المتون النحوية، وهو التسهيل، لمؤلف هو من أشهر أعلام النحو، وهو ابن مالك.

وقد قسمت البحث قسمين:

القسم الأول: الدراسة: وتشتمل على مبحثين، وخاتمة:

المبحث الأول: ترجمة ابن مالك وابن جماعة.

ويحتوي على مطلبين:

الأول فيه ترجمة موجزة لابن مالك.

والثاني فيه ترجمة موجزة لعز الدين بن جماعة

المبحث الثاني: منهج ابن جماعة في كتابه (القوانين).

والخاتمة: وفيها أهم نتائج الدراسة.

القسم الثاني: التحقيق.

ويشتمل على مقدمة التحقيق، والنص المحقق.

والمقدمة فيها ثلاثة مطالب: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه. ووصف المخطوط. ووصف عملي في التحقيق.

القسم الأول: الدراسة:

المبحث الأول ترجمة ابن مالك وابن جماعة

أولًا: ترجمة موجزة لابن مالك(١):

الإمام ابن مالك غنيٌّ عن التعريف، لذلك سأكتفي بترجمة موجزة له.

(أ): اسمه ومولده ووفاته: هو أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، ولد في مدينة جيَّان الأندلسيَّة عام ٥٩٨هـ، وتوفي بدمشق عام ٦٧٢هـ.

(ب): نشأته، ورحلاته العلمية: ارتحل إلى بلاد إلى المشرق، فبدأ بمصر، ومنها انتقل إلى الحجاز حاجًّا، ثم اتجه إلى دمشق، وتصدر للتدريس بها، ثم انتقل إلى حلب وتصدر للإقراء بها، ثم عاد إلى دمشق وواصل التدريس بها إلى أن دخلها التتار، فغادرها إلى حماة، ثم عاد إليها مرة أخرى واستقر بها إمامًا رفيع الشأن عالي المكانة إلى أن توفي.

(ج): مكانته العلمية: بلغ ابن مالك منزلةً عظيمة في زمانه، وتصدَّر للتعليم والإقراء في المدرسة العادليَّة الكبرى بدمشق، وانكبَّ عليه طلبة العلم من كل مكان ينهلون من علمه الغزير، وكان ورعًا كثير النوافل، آية في العلم والفهم، بحرًا في علوم اللغة والنحو والقراءات، حافظًا للأشعار والشواهد، حتى إنَّ الأئمة الأعلام كانوا يتحيرون في أمره، وبلغ من مكانته أنَّه كان إذا صلَّى في المدرسة العادلية –وكان إمامها– يشيِّعه قاضي القضاة ابن خلكان إلى بيته إجلالًا له.

(د): شيوخه: تلقى ابن مالك العلم على يد عددٍ من العلماء في بلاد الأندلس والمشرق، ومن أشهر شيوخه في الأندلس أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، وفي المشرق: أبو صادق، الحسن بن صبَّاح المخزومي (ت ٦٣٢هـ)، وأبو الحسن، علم الدين، علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، وأبو البقاء، موفق الدين، يعيش بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وأبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عمرون (ت ٦٤٩هـ).

(ه): تلامذته: أخذ العلم عن ابن مالك خلقٌ كثير، ومن أشهر تلامذته: الإمام شرف الدين، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، وابن ابن مالك بدر الدين، محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، وبهاء الدين، محمد بن إبراهيم بن النحاس (ت ٦٩٨هـ)، وأبو عبد الله، قاضي القضاة، بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ).

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان ٧٦/٣، وإشارة التعيين ٢٣٠، وتاريخ الإسلام ١٠٨/٥٠، والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣، وفوات الوفيات ٤٧٧/٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣، وغاية النهاية ١٥٩/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٠/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٣/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٢٨/٢، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(و): مؤلفاته: ترك ابن مالك ثروة من المؤلفات في مختلف الفنون:

فمن أشهر مؤلفاته في النحو: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، والكافية الشافية، وشرحها، والخلاصة (الألفية)، وشرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والنكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

وفي التصريف: التعريف في ضروري التصريف، ولاميَّة الأفعال، وإيجاز التعريف.

وفي اللغة: الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وشرحه، والإعلام بتثليث الكلام، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وثلاثيَّات الأفعال، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز.

ثانيًا: ترجمة موجزة لعز الدين بن جماعة[1]:

(أ): اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه: هو أبو عبد الله، عز الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن صخر بن عبد الله الكناني، الحموي الأصل، الشافعي.

(ب): مولده وحياته: ولد سنة (٧٤٩هـ) بمدينة ينبع، ثم انتقل إلى القاهرة، واستقر بها. و لم يتزوج،بل كانت عنده زوجة أبيه،فكانت تقوم بأمر بيته، وكان بارًّا بها، محسنًا إليها[2].

(ج): وفاته: توفي في العشرين من ربيع الآخر سنة (٨١٩هـ) [3].

(د): مكانته العلمية: بلغ ابن جماعة منزلة رفيعة في عصره، وكان عالـمًا موسوعيًّا برع واشتهر في كثيرٍ من العلوم، كالنحو، والمنطق، والمعاني، والبيان، والطب، وغيرها، وفاق الأقران بذكائه، وقوَّة حافظته، وحسن تقريره، وتصدَّى للإشغال، فكان لا يملُّ، وصنَّف التصانيف الكثيرة المبسوطة والمختصرة، و لم يكن يُقرأ عليه كتابٌ إلا ويكتب عليه نكتًا واعتراضات، وما سمع أحدٌ شيخًا في عصره يقرِّر أحسن من تقريره، وطار اسمه، وانتشر ذكره في الأقطار، وقصده الناس من المشرق والمغرب[4].

وكان من علو همَّته أنه كان لا ينظر في شيء إلا وأحبَّ أن يقف على أصله ويشارك فيه؛ حتى صار المشارَ إليه في الديار المصرية في العقليات، والمفاخَرَ به لعلماء العجم، وكان آية من الآيات في معرفة العلوم الأدبية والعقلية، وأخذ عنه غالب أهل مصر[5].

---

(١) انظر في ترجمته: درر العقود الفريدة ١٠٤/٣-١٠٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٤٩/٤-٥٠، وإنباء الغمر ١١٥/٣-١١٧، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين ٥١-٥٢، والضوء اللامع ١٧١/٧-١٧٤، وبغية الوعاة ٦٣/١-٦٦، وطبقات المفسرين للداودي ٩٧/٢-١٠٠، وشذرات الذهب ٢٠٤/٩-٢٠٥، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٦٣/٣.

(٢) انظر: إنباء الغمر ١١٦/٣.

(٣) انظر: درر العقود الفريدة ١٠٥/٣، وإنباء الغمر ١١٧/٣.

(٤) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٤٩/٤-٥٠، ودرر العقود الفريدة ١٠٤/٣.

(٥) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٩/٤، والضوء اللامع ١٧٢/٧، ودرر العقود الفريدة ١٠٤/٣.

قال عنه تلميذه الحافظ ابن حجر[1]: «نشأ مشتغلًا بالعلم، ومال إلى المعقول فأتقنه حتى صار أمَّةً وحده، وبقيت طلبة البلد كلها عيالًا عليه في ذلك... وكان أعجوبة دهره في حسن التقرير.

وكان من العلوم بحيث يقضى لـــــــــــــهُ في كـــــــــــــلٍّ فـــــــــــنٍّ بالجميع[2]

مع مبالغتي في تعظيمه حتى كنت لا أسميِّه في غيبته إلَّا إمام الأئمة... ولم يخلف بعده مثله».

ومما يدل على علو مكانته قول تقي الدين المقريزي[3]: «وما رأيت شيخنا الأستاذ أبا زيدٍ بن خلدون يجلُّ أحدًا كإجلاله إيَّاه».

ونقل عنه السيوطي[4] أنَّه قال: «أعرف ثلاثين علمًا لا يعرف أهل عصري أسماءها».

(ه): أخلاقه: قال عنه تلميذه الحافظ بن حجر[5]: «هذا مع الانجماع عن بنى الدنيا، وتركِ التعرض للمناصب، وقد نفق له سوقٌ في الدولة المؤيدية، وهاداه السلطان عدة مرار بجملة من الذهب ومع ذلك كان يمتنع من الاجتماع به، ويتغيَّر إذا عرض عليه ذلك، وحضر معنا المجلس المعقود للهروي في السنة الماضية فلم يتكلم في جميع النهار كله مع التفاتهم إليه، واستدعائهم منه الكلام، حتى سأله السلطان في ذلك المجلس عن تصنيفه في لعب الرمح، فجحد أن يكون صنَّف فيه شيئًا، وكان يبرُّ أصحابه، ويساويهم في الجلوس، ويبالغ في إكرامهم، وكان لا يتصوَّن عن مواضع النُّزَه والمتفرجات، ويمشي بين العوام، ويقف على حلق المنافقين[6] ونحوهم».

وقال عنه تقي الدين المقريزي[7]: «فلقد كان على خيرٍ في آخر عمره من التنسُّك، وقيام الليل، وحفظ اللسان، والإعراض عن الدناسات التي طُلِبَ لها، فزهد فيها، ولم أزل أعرفه، فإنَّ أباه كان يسكن بجوارنا».

وكان يديم الطهارة، فلا يُـــحْدِثُ إلا توضَّأ، ولا يترك أحدًا يستغيب عنده أحدًا، وكان جمَّ التواضع، محبًّا للفكاهة والمزاح مع طلابه، مستحسنًا لنوادرهم[8].

(و): شيوخه: أخذ ابن جماعة العلم عن جماعةٍ من علماء عصره، ومن أشهرهم: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد العرضي (ت ٧٦٤هـــ)، وأبو الفتح، محمد بن محمد بن محمد القلانسي الحنبلي (ت ٧٦٥هـــ)، وجدُّه عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت

---

(١) إنباء الغمر ٣/١١٥-١١٦.

(٢) من الوافر، ولم أقف على قائله.

(٣) درر العقود الفريدة ٣/١٠٤-١٠٥.

(٤) بغية الوعاة ١/٦٥.

(٥) إنباء الغمر ٣/٨١٦.

(٦) لعله يقصد الباعة المنفِّقين لبضاعتهم بالنداء عليها، أو أن الكلمة محرَّفةٌ من (المثاقفين)، وهم المضاربون بالسيوف على سبيل اللعب.

(٧) درر العقود الفريدة ٣/١٠٥.

(٨) انظر: طبقات الشافعية لابن شهبة ٤/٥٠، وإنباء الغمر ٣/١١٦.

٧٦٧هـ)، وتاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، وبهاء الدين، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧٣هـ)، وعمر بن إسحاق الشهير بالسراج الهندي (ت ٧٧٣هـ)، وجلال الدين، محمد بن محمد الملقب بجار الله (ت ٧٧٣هـ)، ومحب الدين، محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، وعلاء الدين، أحمد بن محمد الحنفي، الشهير بالعلاء السيرامي (ت ٧٩٠هـ)، والعلاء بن صغير الطبيب (ت ٧٩٦هـ)، وسراج الدين، عمر بن رسلان بن نصير البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، والمؤرخ الشهير، أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، وجمال الدين، يوسف بن علي بن أحمد النذرومي المغربي (ت ٨١٠هـ).

(ز): تلامذته: أخذ عن ابن جماعة جمعٌ من العلماء، ومن أشهرهم: جمال الدين، عبد الله بن محمد الطيماني المصري (ت ٨١٥هـ)، ومحمد بن علي بن محمد بن يعقوب، المعروف بالشمس القاياتي (ت ٨٥٠هـ)، والحافظ، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وركن الدين، عمر بن قديد الحنفي (ت ٨٥١هـ)، ومحمد بن أحمد التركي الحنفي، الشهير بالمحبِّ السرَّائي[١] (ت ٨٥٩هـ)، وكمال الدين، محمد بن عبد الواحد السيواسي الحنفي، الشهير بالكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ)، وعلم الدين، صالح بن سراج الدين البلقيني (ت ٨٦٨هـ).

(ح): شعره: ذكر ابن حجر[٢] أنَّ ابن جماعة كان ينظم شعرًا عجيبًا غالبه غير موزون، وكان يخفيه كثيرًا إلا عمن يختصُّ به ممَّن لا يعرف أوزان الشعر.

وشعره كما قال ابن حجر، إلا أنَّه لم يكن يخفيه كلَّه، بل ذكر شيئًا منه في أحد كتبه[٣].

(ط): مؤلفاته: ألَّف ابن جماعة في فنون كثيرةٍ، وصنَّف التصانيف الكثيرة، وقد جمعها في جزءٍ مفردٍ، وضاع أكثرها بأيدي الطلبة[٤]، ولم يكن يُقرأ عليه كتابٌ إلا كتب عليه نكتًا واعتراضات، فيُرى له على الكتاب الواحد عدَّة تعاليق ما بين مطوَّلٍ ومتوسِّطٍ ومختصرٍ وحواشٍ ونكت[٥].

---

(١) هو ناسخ الكتاب المحقق، وهو محمد بن أحمد بن أبي يزيد بن محمد السرائي، سبط الشمس الآقصرائي، وبه عُرِفَ، ولد عام (٧٩٠هـ)، في القاهرة، وسافر إلى دمشق وحلب وآمد، وغزا مع العسكر الذي فتح قبرص سنة (٨٢٨هـ)، أخذ القراءات عن الشيخ طاهر النويري، والفقه والأصول عن شمس الدين الفنري والسراج قارئ الهداية، والفقه والنحو عن خاله بدر الدين بن الآقصرائي، والصرف عن محمد بن مرزوق المغربي، ولازم الشيخ عز الدين بن جماعة تسع سنين، فأخذ عنه غالب العلوم، من النحو والفقه والمعاني والبيان والمنطق والهندسة وغيرها، وكان ابن جماعة يحبه ويؤثره لكثرة ملازمته وخدمته له، وأذن له في إقراء كتبه، ولم يزل يدأب حتى صار أحد أعلام البلد ومشاهيرها، ودرَّس في المؤيدية والجمالية، وتردد الناس إليه للإفادة منه، من مؤلفاته: حاشية على الكشاف، وحاشية على الهداية، توفي سنة (٨٥٩هـ). انظر في ترجمته: عنوان الزمان ١٣٢/٥-١٣٤، والضوء اللامع ١١٥/٧-١١٧.

(٢) إنباء الغمر ١١٥/٣.

(٣) انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ٣٢٥، ٦٠٩.

(٤) المرجع السابق ١١٥/٣.

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٥٠/٤، ودرر العقود الفريدة ١٠٤/٣.

وذكر السيوطي[1] أنَّ مؤلفاته جاوزت الألف.

وقد وصفه أغلب من ترجم له بأنه لم يرزق ملكةً في الاختصار، ولا سعادة في حسن التأليف، بل كان بين قلمه ولسانه كما بينه هو وآحاد طلبته[2].

وفيما يأتي أهم مؤلفاته بحسب العلوم التي صنف فيها[3]:

أولًا: في الأصول: شرح جمع الجوامع، وثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب، وحاشية على رفع ابن الحاجب، وحاشية على شرح منهاج البيضاوي للإسنوي، وحاشية على شرحه للعبري، وحاشية على شرحه للجاربردي، وحاشية على متن المنهاج، وحاشية على العضد.

ثانيًا: في الفقه: نكتٌ على الروضة للنووي، ونكت على المهمَّات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي، وشرح مختصر التبريزي.

ثالثًا: في الحديث: شرح علوم الحديث لابن الصلاح، ومختصر تخريج أحاديث الرافعي، وثلاثة شروح على منظومة ابن فرج في الحديث، وشرح المنهل الروي في علوم الحديث لجدِّ والده بدر الدين بن جماعة، والقصد والتمام في أحكام الحمام.

رابعًا: في السيرة: نور الروض (مختصر للروض الأنف).

خامسًا: في اللغة: مثلَّثٌ في اللغة.

سادسًا: في النحو: حاشية على شرح الألفية لابن الناظم، وحاشية على توضيح ابن هشام، وحاشية على مغني اللبيب، وثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام[4]، وثلاث نكتٍ عليها، وثلاثة شروح على القواعد الصغرى لابن هشام[5]، وثلاث نكتٍ عليها، وشرح نكت ابن هشام على قواعد الإعراب[6]، وإعانة الإنسان على أحكام اللسان، وحاشية على

---

(١) بغية الوعاة ٦٤/١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية ٥٠/٤، وإنباء الغمر ١١٥/٣، والضوء اللامع ١٧٣/٧، وبغية الوعاة ٦٤/١.

(٣) انظر في ذلك: إنباء الغمر ١١٥/٣-١١٧، والضوء اللامع ١٧٢/٧-١٧٣، وبغية الوعاة ٦٦/١، وطبقات المفسرين للداوودي ٩٨/٢-٩٩، وشذرات الذهب ٢٠٦/٩.

(٤) حقق منها شرح قواعد الإعراب المسمَّى بأوثق الأسباب في رسالة ماجستير، للباحث عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أحمد العلي، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م، كما حقق في رسالة ماجستير في جامعة الأزهر، للباحث فايز زكي محمد دياب، ١٩٨٤م.

(٥) حقّق منها شرحان هما: أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو لابن هشام، حقَّقه هشام محمد عواد الشويكي، في بحث منشورٍ في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج ١٥ ع ٢، يونيو، ٢٠٠٧م.

والثاني: حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب، حققه أيضًا هشام محمد عواد الشويكي، في بحثٍ منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٥، أيلول/ ٢٠١١.

(٦) طبع الكتاب باسم (شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب)، تحقيق ودراسة السيد أحمد محمد عبد الراضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ولم أقف على من نسب إلى المؤلف شرحًا على النكت، وذكر المحقق في مقدمة التحقيق ٩-١٠ أنَّ ذلك ربَّما يعود إلى أنَّهم يطلقون تسمية (القواعد) على النكت أيضًا؛ إذ يقول ابن جماعة في مقدمة الشرح: «هذا شرحٌ لطيف وضعته على القواعد»، وبالنظر إلى محتوى النصِّ المشروح يتبين أنه النكت لا القواعد؛ بدليل أنَّ أول النص الذي شرحه ابن جماعة هو قول ابن هشام: «هذه نكتٌ يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب».

الألفيَّة، وحاشية على شرح الشافية للجاربردي[1]، ومختصر التسهيل المسمَّى بالقوانين، وهو الكتاب المحقَّق.

سابعًا: في المعاني والبيان: مختصر تلخيص المفتاح،[2] وحاشية على شرحه للسبكي، وثلاث حواشٍ على المطوَّل للتفتازاني، وسبك النضير في حواشي الشرح الصغير للتفتازاني، وغاية الأماني في علم المعاني[3].

ثامنًا: في الطب: الأنوار في الطب، وشرحان عليه، ونكتٌ على فصول أبقراط، والجامع في الطب.

تاسعًا: في فنونٍ متفرِّقة: فَلَقُ الصبح في أحكام الرمح، وأوثق الأسباب في الرمي بالنَّشَّاب، والأمنية في علوم الفروسية، والأُسُوس في صناعة الدبوس، وضوء الشمس في أحوال النفس (سيرة ذاتيَّة).

---

(١) حقق جزء من الكتاب في رسالة دكتوراه بعنوان: (حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، حتى باب الجمع)، للباحث فهد محمد ديب الجمل، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٧.

(٢) حقق الكتاب في بحث منشورٍ في مجلة قطاع أصول الدين، مج ٢، عدد ٩، باسم (تخليص التلخيص)، ولم يتسنَّ لي الوقوف على المحقق؛ لعدم سماح الناشر في دار المنظومة بإتاحتها، كما وقفت على تحقيقٍ للكتاب بالاسم نفسه للدكتور خالد حماد العدواني، بجامعة الكويت، ولم يتسنَّ لي أيضًا الاطلاع على بياناته.

(٣) نسبه إليه الزركلي في الأعلام ٥٧/٦، ولم أقف على من نسبه إليه غيره، ونشر الكتاب بتحقيق محمود محمد أحمد العامودي في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية مج ١٨، ع ١، يناير، ٢٠١٠م، وأشار المحقق إلى اعتماده في نسبة الكتاب على نسبة الزركلي، بالإضافة إلى النصِّ على كنية ابن جماعة ولقبه في ورقة العنوان والورقة الأولى.

المبحث الثاني

منهج ابن جماعة في كتابه (القوانين):

سمَّى ابن جماعة كتابه (القوانين)، ونصَّت المصادر التي ذكرت الكتاب في ترجمة ابن جماعة على أنَّ الكتاب مختصرٌ للتسهيل، لكنَّ ابن جماعة في إجازته لتلميذه المحبِّ السرَّائي المكتوبة بخطِّه وصفَ الكتاب بأنَّه (منتقى التسهيل)؛ إذ يقول: «بحثَ عليَّ جميعَ كتابي هذا وهو منتقى التسهيل المسمَّى بالقوانين في علم النحو»، وعند التأمُّل في طريقة ابن جماعة في الاختصار نجد أنَّ وصفه لكتابه أدقَّ في التعبير عن محتوى الكتاب؛ لأنَّ المتعارف عليه في الاختصار شموليَّة المختصر لكلِّ موادِّ الكتاب المستهدف بالاختصار، بحيث تعاد صياغة موادِّه بطريقة مختصرة يعبَّر فيها عن الأفكار بعبارات أقلَّ، ويتخفف فيها من الاستطرادات والشرح والتفصيل وإيراد الأقوال... إلى غير ذلك، أما طريقة ابن جماعة فنجدها مختلفة عن هذا المنهج المألوف، بحيث تناول موادَّ الكتاب بطريقةٍ انتقائية، وكأنَّه أراد الاقتصار على ما يرى فيه أنه قوانين للنحو، بغضِّ النظر عن شمول ذلك المختصر لجميع أبواب النحو ومسائله أو عدمه، هذا مع أنَّ ابن جماعة لم يفصح عن مراده بالقوانين، ولم يوضِّح الضوابط التي اعتمد عليه في انتقائها دون غيرها لتكون قوانين للنحو!

ومن أبرز ملامح هذا الانتقاء ما يأتي:

١-إغفال بعض الأبواب والفصول والمسائل النحوية: اشتمل منتقى ابن جماعة على أكثر الأبواب النحوية في كتاب التسهيل، وأخلَّ ببعض الأبواب، وهي: باب إعراب المعتل الآخر[١]، وباب كيفيَّة التثنية وجمعي التصحيح[٢]، وباب أسماء لازمت النداء[٣]، وباب الاختصاص[٤]، وباب أبنية الأفعال ومعانيها[٥]، وباب همزة الوصل[٦]، وباب مصادر الفعل الثلاثي[٧]، وباب مصادر غير الثلاثي[٨]، وباب ما زيدت الميم في أوَّله لغير ما تقدَّم وليس بصفة[٩]، وباب التسمية بلفظ كائنٍ ما كان[١٠]، وباب تتميم الكلام على كلمات مفتقرةٍ إلى

---

(١) التسهيل ١١.

(٢) التسهيل ١٦.

(٣) التسهيل ١٨٧.

(٤) التسهيل ١٩١.

(٥) التسهيل ١٩٥.

(٦) التسهيل ٢٠٣.

(٧) التسهيل ٢٠٤.

(٨) التسهيل ٢٠٦.

(٩) التسهيل ٢٠٨.

(١٠) التسهيل ٢٢٥.

ذلك[١]، وباب الحكاية[٢]، وباب الإخبار[٣]، وباب ألفي التأنيث[٤]، وباب المقصور والممدود[٥]، وباب التقاء الساكنين[٦]، وباب أمثلة الجمع وما يتعلَّق به ممَّا لم يسبق ذِكْرُه[٧]، وباب الإمالة[٨].

وما من شكٍّ في أنَّ إخلال ابن جماعة بهذه الأبواب لا يعني عنده أنَّها أبواب هامشيَّة لا قيمة لها، ولا حاجة لها لدارس النحو، لكنه –فيما يبدو– يراها أقلَّ أهمية من غيرها، بحيث لا تصل إلى درجة أن تكون ضمن ما اصطلح على تسميته قوانين النحو، ولذلك لم يشملها انتقاؤه.

وإذا كان هذا المنطق مقبولًا في الأبواب الفرعيَّة التي لم يتناولها أكثر النحويين قبل ابن مالك أو أنهم تناولوها ضمن أبوابٍ أخرى ولم يختصُّوها بأبواب منفردة، وهي أبواب أبنية الأفعال، وهمزة الوصل، ومصادر الأفعال، وألفي التأنيث، والمقصور والممدود، وما زيدت الميم في أوَّله، والتسمية بلفظٍ كائنٍ ما كان، وتتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك، وباب التقاء الساكنين، وأمثلة الجمع وما يتعلَّق به، أو في الأبواب التي ليست من الأهمية في الدرس النحوي بمكان؛ لكون الاحتياج لها في الكلام أقل من غيرها، أو لكونها خاصَّة بلهجات أقلَّ من غيرها استعمالًا، وهي أبواب الحكاية، والإخبار، والإمالة =فإنَّ ذلك لا يبدو مقبولًا في أبواب أخرى نحويَّة حظيت باهتمام النحويين قبل ابن مالك، وهي باب إعراب المعتل الآخر، وباب كيفيَّة التثنية وجمعي التصحيح، وباب أسماء لازمت النداء، وباب الاختصاص!

والذي يبدو أنَّ ابن جماعة أغفل تناول هذه الأبواب الأربعة لأنَّه رآها متفرِّعةً من أبوابٍ أخرى تناولها، فباب إعراب المعتلِّ الآخر فرعٌ من باب إعراب الفعل، وباب كيفية التثنية وجمعي التصحيح داخلٌ ضمن باب إعراب المثنى والمجموع على حدِّه، وباب أسماء لازمت النداء وباب الاختصاص تابعان لباب النداء، فلـــمَّا كان من منهجه الاقتصار على أجزاء قليلة من أوَّل الأبواب أو أوَّلِ بعض الفصول النحوية وإغفال كثيرٍ من الفصول المتفرِّعة –كما

(١) التسهيل ٢٤٢.
(٢) التسهيل ٢٤٨.
(٣) التسهيل ٢٥١.
(٤) التسهيل ٢٥٥.
(٥) التسهيل ٢٥٨.
(٦) التسهيل ٢٥٩.
(٧) التسهيل ٢٦٧.
(٨) التسهيل ٣٢٥.

سيأتي- تخلّى عن بعض تلك الأبواب لأنَّه عدَّها كالفصول الداخلة ضمن أبوابها التي شملها انتقاؤه.

كما أغفل ابن جماعة كثيرًا من فصول أبواب التسهيل، ويبدو أنَّه اقتصر منها على ما يراه أولى من غيره في الانضمام إلى هذا المختصر، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إغفاله في باب الموصول الفصل الذي خصَّصه ابن مالك للحديث عن أحكام (مَنْ) و(ما) الموصولتين[١]، وإغفاله كذلك الفصل الذي خصَّصه ابن مالك للحديث عن (أيٍّ) الشرطية[٢]، والفصل الذي خصَّصه للموصولات الحرفية[٣].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا إغفاله في باب المبتدأ الفصل الذي تحدَّث فيه ابن مالك عن أنواع الخبر[٤]، والفصل الذي خصَّصه للحديث عن دخول الفاء على خبر المبتدأ[٥].

ومن أمثلة ذلك أيضًا إغفال ابن جماعة أغلب فصول باب (إنَّ) وأخواتها، منها فصلٌ لمواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها[٦]، وفصلٌ لدخول لام الابتداء على خبر (إنَّ)[٧]، وفصلٌ عن أحكام تخفيف (إنَّ)[٨]، وفصلٌ عن وقوع (أنَّ) ومعموليها في تأويل مصدر[٩]، وفصلٌ عن أحكام المعطوف على اسم (إنَّ)[١٠].

وكذلك الحال في باب الاستثناء، فقد أغفل فصلًا عن تكرار (إلا)[١١]، وفصلًا عن (إلَّا) بمعنى (غير)[١٢]، وفصلًا عن الاستثناء بـــ (حاشا) و(عدا) و(خلا)[١٣]، وفصلًا عن الاستثناء بـــ (غير)[١٤].

وعلى النهج نفسه سار ابن جماعة في انتقائه من مسائل التسهيل، ممّا لم يخصص لها ابن مالك فصولًا، ومن أمثلة ذلك أنَّه في باب إعمال المصدر اقتصر على حديث ابن مالك عن إعمال المصدر مظهرًا مكبَّرًا غير محدود، وأغفل بقية مسائل الباب[١٥]، ومنها مسألة ذكر

---

(١) التسهيل ٣٦.
(٢) التسهيل ٣٧.
(٣) التسهيل ٣٨.
(٤) التسهيل ٤٧.
(٥) التسهيل ٥١.
(٦) التسهيل ٦٢.
(٧) التسهيل ٦٣.
(٨) التسهيل ٦٥.
(٩) التسهيل ٦٥.
(١٠) التسهيل ٦٦.
(١١) التسهيل ١٠٤.
(١٢) التسهيل ١٠٤.
(١٣) التسهيل ١٠٥.
(١٤) التسهيل ١٠٦.
(١٥) التسهيل ١٤٣.

مرفوعه، ومسألة إضمار العامل فيه، ومسألة إعماله منوَّنًا ومضافًا، ومسألة إضافته إلى مرفوعه أو منصوبه، وإعمال اسم المصدر.

ومن أمثلته أيضًا أنَّه اقتصر في باب حروف الجر على خمسة أحرفٍ فقط، وهي (مِنْ)، و(إلى)، و(في)، و(اللام)، و(الكاف)، وترك الحديث عن بقية الحروف[١].

وكذلك الحال في باب الممنوع من الصرف؛ إذ اقتصر على علَّتين فقط من علل منع الاسم من الصرف، وهما ألف التأنيث، وصيغ منتهى الجموع، وترك الحديث عن بقية العلل[٢].

٢- العناية بذكر كلام ابن مالك في مطالع الأبواب:

التزم ابن جماعة في أغلب الأبواب بذكر كلام ابن مالك في مطالع تلك الأبواب، ومثَّلتْ هذه النقول الجزءَ الأكبر من الكتاب، مكتفيًا بها في بعض الأبواب، ومضيفًا إليه بعض المسائل من مطالع الفصول والفقرات في أبواب أخرى، و لم يتخلَّ عن هذا المنهج إلا في بابي التحذير والإغراء ونوني التوكيد، كما سيأتي.

٣- الالتزام بعبارة التسهيل في غالب المواضع:

حرص ابن جماعة في المواضع التي انتقاها من التسهيل على التقيُّدِ بنصِّ عبارة ابن مالك، ولعلَّ في هذا ما يفسِّر وصفه لكتابه بأنَّه منتقى التسهيل لا مختصره كما اشتهرت تسميته عند أصحاب التراجم، و لم يتخلَّ عن هذا المنهج إلا في باب نوني التوكيد المشار إليه في الفقرة السابقة، وفي الفصل الذي خصَّصه ابن مالك لأسماء الأصوات؛ إذ صنع فيه كصنيعه في باب نوني التوكيد، بالإضافة إلى بعض التغييرات اليسيرة التي يقتضيها السياق، أو يدفعه إليها طلب الإيضاح، أو تطلُّب الاختصار، كأن يستبدل الاسم الظاهر بضمير، أو العكس، أو أن يستغني عن ضمير الفصل، أو عن حرف العطف، إلى غير ذلك من التغييرات اليسيرة التي هي أشبه ما تكون باختلاف النسخ للكتاب الواحد.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب اسم الإشارة: «ما وضع لمسمًّى»[٣]، والعبارة في التسهيل[٤]: «وهو ما وضع لمسمًّى»، وقوله في باب الفاعل: «فمبتدأٌ»[٥]، والعبارة في التسهيل[٦]: «فهو مبتدأ»، وقوله في باب القسم: «والأصحُّ كونُ (جَيْرٍ) مِنْ حروفِ الإجابة»[٧]، والعبارة في التسهيل[١]: «والأصحُّ كونُ (جَيْرٍ) منها»

---

(١) التسهيل ١٤٤ وما بعدها.

(٢) التسهيل ٢١٨ وما بعدها.

(٣) القوانين ٤.

(٤) التسهيل ٣٩.

(٥) القوانين ٩.

(٦) التسهيل ٧٥.

(٧) القوانين ٢٠.

ومن أمثلة تغييراته التي يتطلَّبها سياق مختصره حذفه في باب التمييز عبارة: «وستُبَيَّنُ» من قول ابن مالك: «ويميِّزُ إمَّا جملةً، وستُبَيَّن، وإمَّا مفردًا»؛ لأنَّه لن يبيِّن ذلك[٢]، ومن أمثلته أيضًا حذفُه في باب النعت عبارة «السَّابقِ ذِكرُها» من قول ابن مالك: «وما يُنعَتُ به ولا ينعَتُ، كـــ (أيٍّ) السابقِ ذِكرُها»؛ لأنَّه لم يسبق له ذِكرُها[٣].

وقد يلجأ ابن جماعة إلى التغيير بالزيادة إذا ما رأى الحاجة للتوضيح أو التنبيه، كإضافته في باب شرح الكلمة والكلام كلمة: «تنبيه»[٤] قبل قول ابن مالك: «وهو لعينٍ أو معنًى اسمًا»، وإضافته في باب البدل عبارة: «من كلٍّ» بعد «بعضٍ»[٥] في قول ابن مالك: «وسمِّيَ بدلَ بعضٍ إنْ دلَّ»، وإضافته عبارة «واعلمْ أنَّ»[٦] في الباب نفسه قبل قول ابن مالك: «المشتمِلُ في بدل الاشتمال».

هذا مع أنَّه قد يفوت عليه تغيير عبارة التسهيل وفق ما يقتضيه سياق كلامه، وقد ظهر ذلك في قوله في باب أفعال المقاربة: «واستُعْمِلَ مضارعُ (كادَ) و(أوشك)، وندر اسمُ فاعل (كاد) و(أوشك)» [٧]، فوضع الظاهر موضع المضمر دون حاجةٍ لذلك، مع أنَّه بصدد الاختصار، وبالنظر إلى العبارة عند ابن مالك نجدها: «واستُعْمِلَ مضارعُ (كادَ) و(أوشك)، وندر اسمُ فاعل (أوشك) و(وكاد)، ومضارع (طَفَقَ)»، فالتعبير بالظاهر يبدو في عبارة ابن مالك مستساغًا؛ لأنَّه أضاف بعدها «ومضارع (طَفِقَ)»، فكان حريًّا بابن جماعة وقد استغنى عن العبارة الأخيرة أن يعبَّر بالضمير فيقول مثلًا: «وندر اسم فاعل كلٍّ منهما»[٨].

وأحيانًا يغيِّر ابن جماعة عبارة التسهيل تغييرًا يسيرًا دون أن تبدو لذلك حاجة، كتغييره في باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) كلمة (يُلْفَظْ) إلى (يتلفَّظ)[٩]، وكتغييره في باب الفاعل كلمة «مضمَّن» إلى «متضمِّن»[١٠]، وكتغييره في باب إعراب الفعل كلمة «لتعرِّيه» إلى «لتجرُّده»[١١].

---

(١) التسهيل ١٥٤.

(٢) القوانين ١٣.

(٣) القوانين ٢٢.

(٤) القوانين ١.

(٥) القوانين ٢٣.

(٦) القوانين ٢٣.

(٧) القوانين ٧.

(٨) أشار محقِّق التسهيل عند كلمة «طفق» إلى أنَّها سقطت من بعض النسخ، وربَّما مراده بالساقط العبارة كاملة: «ومضارع طفق»، ولعلَّ نسخة المؤلف واحدةٌ من هذه النسخ، فيكون له بعض العذر في كونه اقتفى ما ظنَّه أثر ابن مالك وإن كان مؤاخذًا بعدم فطنته إلى ما فيها من زيادةٍ في الكلام ليس لها داعٍ، لا سيَّما أنَّه بصدد الاختصار.

(٩) القوانين ٨.

(١٠) القوانين ٨.

(١١) القوانين ٢٦.

وقد يعمِدُ ابن جماعة إلى تغييرٍ يخِلُّ بدلالة عبارة التسهيل، من نحو حذفه «قد»[1] في قول ابن مالك في سياق حديثه عن المصدر: «وقد يسمَّى فِعْلًا وحَدَثًا وحَدَثانًا»، وفي حذفها إخلال بما تفيده (قد) من الدلالة على القلّة.

٤- حذف كلمة (باب) و(فصل) في جميع الأبواب والفصول التي تناولها:

التزم ابن جماعة بحذف كلمتي (باب) و(فصل) من مطالع الأبواب والفصول التزامًا تامًّا لم يحد عنه في جميع أبواب وفصول مختصره، وجاءت أسماء الأبواب داخلةً ضمن سياق كلامه، وهو ما دفعه في مواضع كثيرة إلى إجراء بعض التغييرات اليسيرة في عبارة ابن مالك؛ لتوائم سياق كلامه.

٥- اختصار كلام ابن مالك في عبارة موجزة:

خالف ابن جماعة في باب نوني التوكيد منهجه الانتقائي الذي التزم به في غالب كتابه؛ إذ لم يلتزم في هذا الباب بعبارة ابن مالك، واستغنى عنها بعبارة موجزةٍ لخَّص فيها كلامه في مطلع الباب، وهي قوله: «خفيفةٌ وثقيلةٌ تلحقانِ المضارعَ وجوبًا تارةً وجوازًا أخرى»[2].

٦- تضمين الكتاب كلام غير ابن مالك:

ظهر ذلك في باب التحذير والإغراء، كما تقدم، إذ أغفل ابن جماعة إيراد كلام ابن مالك في مطلع الباب كعادته، واكتفى بنقل كلامٍ لأبي حيان -فيما يبدو- شرح فيه معنى التحذير والإغراء[3].

٧- التعليق على عبارات ابن مالك:

ظهرت شخصيَّة ابن جماعة النحوية في هذا المختصر عبر تعليقات قليلة يصدِّرها بعبارة (قلتُ)، ومن الواضح أنَّه كان حريصًا على الاقتصار على متن التسهيل، وعدم التدخُّل إلَّا في أضيق الحدود، وعندما يرى الحاجة ملحَّة لهذا التدخل، ويمكن حصر هذه التعليقات في صورتين:

(أ): شرح عبارة ابن مالك: ومن أمثلة ذلك قوله شارحًا عبارة ابن مالك التي أشار فيها إلى كونِ المستغاث مستغاثًا من أجله تقريعًا وتهديدًا: «قلتُ: نحو:(يا لَزَيْدٍ لِزَيْدٍ)، أي: يا زيدُ، أدعوك لتنصِفَ مِنْ نفسك»[4]، ونحو قوله بعد أنْ ذكر ابن مالك في حروف الجر أنَّ (في) تأتي للظرفية حقيقةً ومجازًا: «وتحقيقًا أو تقديرًا»[5].

---

(١) القوانين ١٠.

(٢) القوانين ٢٦.

(٣) القوانين ٢٥.

(٤) القوانين ٢٤.

(٥) القوانين ١٩.

(ب): نقد كلام ابن مالك: حرص ابن جماعة على إبداء نظره في بعض المواضع التي لا يوافق فيها ابن مالك، لكنَّه كان في الوقت نفسه حريصًا قدر الإمكان على ألا يدخل في الكتاب ما ليس من كلام ابن مالك؛ بحيث يكون مقتصرًا على قوانين النحو التي ينتقيها من التسهيل، ولذلك جاءت اعتراضاته في عبارات موجزةٍ جدا، ومقصورةً على التعبير عن وجود النظر دون تبيان وجهه، كما حرص على تصدير عباراته بلفظ (قلت)؛ لتفصل كلامه عن متن القوانين.

ومن أمثلة ذلك قوله معلِّقًا على عبارة ابن مالك التي وصف فيها المفعول المطلق لمجرَّدِ التأكيد بأنه لا يثنَّى ولا يجمع: «قلت: وهذا محلُّ إنكار»[1]، ومن ذلك قوله معلِّقًا على تشبيه ابن مالك في باب (إنَّ) وأخواتها أسماءهنَّ بالفضلات وأخبارهنَّ بالعمد: «قلتُ: ولا يخفى ما فيه»[2].

لكنَّ ابن جماعة عاد ليفصِح عن أغلب وجهات نظره عند قراءة تلميذه أبي المحبِّ السرَّائي الكتاب عليه وإجازته له إياه، وكأنَّه يرى أنَّ مكان تلك التعليقات خارج هذا المختصر، وقد قيَّدها تلميذه عند مواضعها في هوامش الكتاب.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب (لا) النافية للجنس عند تفريق ابن مالك بين رافع خبر (لا) في حال تركبها مع اسمها لكونه مفردا، وبين رافعه في حال عدم تركبها مع اسمها لكونه مضافا: «وفي التفرقة شيءٌ، أي: لَمَ كانت (لا) إذا رُكِّبتْ وقع الخلاف في أنَّها تعمل ولا تعمل، وفي الإفراد وقع الإجماع على عملها؟! اللهم أن يقال: حالَ التركيب ضعف عملُها»[3].

٨- العناية بذكر الآراء وأصحابها:

يحرص أصحاب المختصرات في العادة على عدم إيراد المسائل الخلافية، وهذا أحد أهمِّ طرق تخفيف حجم مختصراتهم، لكنَّ أبرز ما يلفت النظر في مختصر ابن جماعة حرص مؤلفه في المواضع التي ينتقيها من التسهيل على الاحتفاظ بعبارات التسهيل التي يشير فيها ابن مالك إلى مواضع الموافقة أو المخالفة، وهما عبارتا (وفاقًا) و(خلافًا) متبوعتين بأصحاب الرأي الموافَق أو المخالَف، فقد تكررتا عند ابن جماعة بشكلٍ ملحوظ لا يتناسب مع متنٍ في غاية الاختصار كالقوانين، لا سيَّما أنه قد حرص على تقليل حجم كتابه، وضحَّى في سبيل ذلك بكثير من القضايا والمسائل النحوية المهمة التي شملها متن التسهيل.

---

(١) القوانين ١١.

(٢) القوانين ٧.

(٣) القوانين ٨.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله في باب العطف: «هو المجعول تابعًا بأحد حروفه، وليس منها (لَكِنْ)، وفاقًا ليونس، ولا (إمَّا) ، وفاقًا له ولابن كيسان وأبي علي، ولا(إلَّا)، خلافًا للأخفش والفرَّاء،ولا(ليس)،خلافًا للكوفيين،ولا(أيْ)،خلافًا لصاحب المستوفى»[1].

وبالتأمُّلِ في عبارة ابن جماعة وموازنتها بما في التسهيل نجد أنَّه قد أسقط من كلام ابن مالك بعد قوله: «وهو المجعول بأحد حروفه» عبارة التسهيل التي سرد فيها حروف العطف، وهي: «وهي (الواو) و(الفاء) و(ثمَّ) و(حتَّى) و(أمْ) و(أَوْ) و(بَلْ) و(لا)»!

والحق أنَّ الأمر يبدو في غاية الغرابة، وليس ثمَّ سببٌ واضح لهذا النهج الذي يجعل ابن جماعة وهو بصدد وضع قوانين النحو يحشد في موضعٍ واحد من مختصره كلَّ هذه الآراء –ومن ضمنها رأيٌ لنحويٍّ مجهولٍ– في حروفٍ مختلفٍ فيها، ويغفل ذكر بقيَّة حروف الباب المتَّفق عليها!

فإذا كان يرى في هذه الأقوال وأصحابها جزءًا من قوانين النحو التي لا يمكن الاستغناء عنها فلا مسوِّغ لأن يغفل لأجلها قواعد وقضايا في غاية الأهمية في الدرس النحوي، كما فعل في مثالنا السابق.

هذا مع أنَّ ابن جماعة قد خالف في أحد المواضع منهجه وأسقط من كلام متَّصلٍ لابن مالك في باب اسم الفاعل[2] إشارةً إلى رأي مخالفٍ للكسائي، ولا نعلم هل فعل ذلك بقصدٍ أم أنَّه سهوٌ منه؟!

٩– الالتزام في الغالب بترتيب ابن مالك لأبواب التسهيل:

التزم ابن جماعة في ترتيب أبواب مختصره بترتيب ابن مالك للتسهيل، بغضِّ النظر عن إغفاله بعض الأبواب كما تقدم، ولم يَحِدْ عن منهجه هذا سوى مرَّةٍ واحدةٍ؛ إذ جاء باب التصريف في القوانين مقحَمًا بين بابي النسب والتصغير، ومكانه في التسهيل بعد باب التصغير مباشرةً.

(١) القوانين ٢٣.

(٢) القوانين ١٧.

خاتمة

أهم نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

١-نهج ابن جماعة في اختصاره منهجًا فريدًا اعتمد فيه على الانتقاء من عبارات ابن مالك في التسهيل، فجاء نصُّه مطابقًا تقريبًا لعبارة التسهيل في المواضع المنتقاة، إلا في مواضع قليلة جدا تدخَّل فيها ابن جماعة بتغييرات يسيرة، أو بإضافة تعليقات مقتضبة يصدِّرها بكلمة (قلت).

٢- انحصرت أغلب انتقاءات ابن جماعة من التسهيل في عبارات ابن مالك التي يفتتح بها الأبواب النحوية، بالإضافة إلى انتقاءاتٍ متفرِّقة من مطالع بعض الفصول أو الفقرات التي بداخل الأبواب والفصول.

٣- اعتنى ابن جماعة بانتقاء المواضع التي يشير فيها ابن مالك إلى الآراء المخالفة وأصحابها، وكذلك إلى حدٍّ ما بالتي يشير فيها إلى أصحاب الآراء التي وافقها، لذلك كثرت عنده بشكل ملحوظٍ كلمة (خلافًا)، وبشكل أقلَّ (وفاقًا).

٤-التزم ابن جماعة حذف كلمتي (باب) و(فصل) من جميع الأبواب والفصول التي انتقاها من التسهيل، وجاءت عناوين الأبواب داخلة ضمن سياق المتن.

٥- أخلَّ ابن جماعة بكثيرٍ من المسائل والقضايا النحوية، هذا بالرغم ممَّا تميَّز به التسهيل من تركيز شديدٍ وإيجاز في العبارة.

القسم الثاني: التحقيق

أولًا: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه:

الكتاب بعنوانه (القوانين) ثابت النسبة لابن جماعة، فقد بدأ الناسخ الكتاب بقوله: «قال شيخنا وأستاذنا العالم العلَّامة عز الدين، محمد بن جماعة»[1]، ونصَّ ابن جماعة على اسم كتابه في المقدِّمة قائلًا: «هذا كتاب في النحو نافعٌ إن شاء الله تعالى، مسمًّى بالقوانين»[2]، كما ورد في الإجازة التي كتبها ابن جماعة بخطِّه قوله: «بحث عليَّ جميعَ كتابي هذا، وهو منتقى التسهيل المسمَّى بالقوانين... وكتبه محمد بن جماعة»، وفوق هذا نصَّ بعضُ من ترجم لابن جماعة على أنَّ له كتابًا اسمه القوانين[3].

ثانيًا: وصف المخطوط:

وقفت للكتاب على نسخة وحيدة محفوظة بمكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموعٍ برقم (١٣٣٦)، منقولةٌ من نسخة بخطِّ المؤلف، كما نصَّ على ذلك ناسخها، وتقع في تسع لوحات يبدأ تسلسلها في المجموع من الرقم (١٧٩) إلى الرقم (١٨٧)، يتلوها في الصفحة (١٨٨) لوحة تحتوي على إجازة بخطِّ ابن جماعة لناسخها، وهو تلميذه محمد بن أحمد المعروف بالمحبِّ السرَّائي.

وتاريخ نسخ الكتاب يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر رجب، سنة إحدى عشرة وثمانمائة، كما هو موضَّح بخطِّ ناسخه في هامش آخر لوحة، وأمَّا الإجازة التي بخطِّ ابن جماعة فقد نصَّ فيها على أنَّه كتبها في الحادي والعشرين من شهر رمضان من السنة نفسها.

وخطُّ الكتاب واضح، ويكاد يخلو من الضبط بالشكل، وفيه إشارات باللون الأحمر تحدد بداية الفقرات.

وفي هوامش المخطوط تعليقات أغلبها للمؤلف، ويبدو أنَّه أملاها على تلميذه عند قراءته الكتاب عليه، وقد أثبتها السرَّائي متْبِعًا إيَّاها بعلامة (ع) إشارة إلى أنَّها من إملاء شيخه عز الدين ابن جماعة، وهي تعليقات نفيسةٌ تحتوي على بعض الشروح والاستطرادات، بالإضافة إلى توضيح بعض وجهات نظره التي أشار إليها في المتن.

---

(١) القوانين ١.

(٢) القوانين ١.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٦٥/١، وطبقات المفسرين للداوودي ٩٩/٢، وكشف الظنون ٤٠٧/١.

ثالثًا: منهج التحقيق:

سرت في التحقيق على ما تقتضيه طبيعة هذا العمل من السعي إلى إخراج النص كما أراد له مؤلفه، مع الضبط بالشكل لما يحتاج إلى ضبط، وتوثيق الأقوال والآراء، وترجمة الأعلام غير المشهورين، إلى غير ذلك من المهام المتعارف عليها في هذا المجال، وفق ما تقتضيه طبيعة الكتاب.

ولأنَّ الكتاب منتقًى للتسهيل التزم فيه المؤلف في أكثر المواضع التي ينتقيها بعبارة ابن مالك حرصت على الإشارة في الهامش إلى الفروق الظاهرة بين عباراته وعبارات التسهيل، منبِّهًا إلى ما يدخله ابن جماعة من كلامه في كلام ابن مالك، أو ما يغفله من التسهيل في سياق الكلام المتصل، ومغفلًا الفروق الطفيفة التي لا أثر لها في دلالة الكلام.

وقد التزمت عدم التدخل مطلقًا في كلام ابن جماعة، سواءٌ في ذلك ما تحقق عندي خطؤه، ممَّا لا يستقيم معه الكلام، أو ما له وجهٌ صالحٌ وإن كان بعيدًا، مكتفيًا بالإحالة على الوجه الصواب أو الراجح من كلام ابن مالك في التسهيل، والذي دفعني إلى سلوك هذا النهج أنَّ الكتاب منقولٌ من نسخة ابن جماعة، ومقروءٌ عليه، والذي نسخه وقرأه عليه ليس مجرَّد ناسخٍ، بل عالم محقِّقٌ، وهذا يعني أنَّ احتمال التحريف والتصحيف فيه بعيدٌ.

كما وضعت من عندي –وفق ما في التسهيل– عناوين للأبواب التي ليس في سياق كلام ابن جماعة ما يصلح لأنْ يكون عنوانًا لها، وحصرتُ تلك العناوين التي أضفتها بين معقوفتين، وعنيت بالإحالة في مطلع كل باب إلى موضعه من كتاب التسهيل.

وحرصت على أن أثبت في الهامش ما دوّنه الناسخ من تعليقات على حواشي النسخة؛ لأنها من إملاء ابن جماعة في أثناء قراءته الكتاب عليه.

صورة اللوحة الأولى من المخطوط

صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط

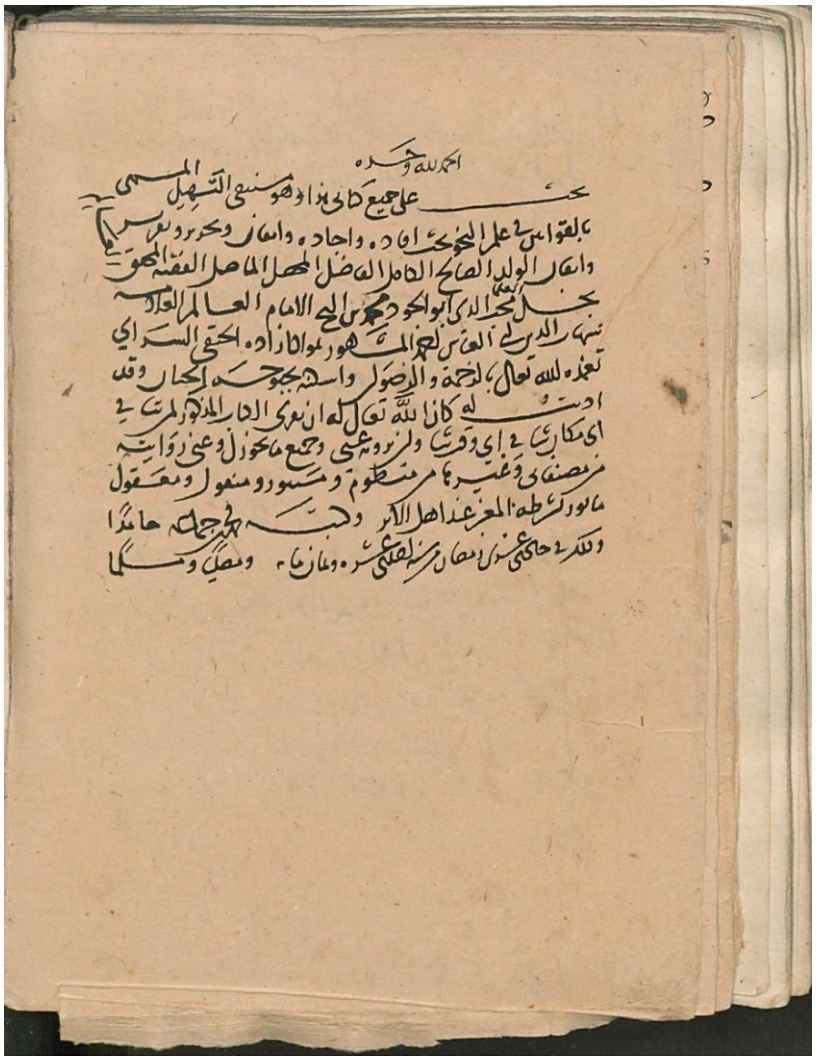

صورة إجازة المؤلف بخط يده لتلميذه المحب السرَّائي

ربِّ تَمِّمْ بخيرٍ ياكريم.

قال شيخُنا وأستاذُنا العالِمُ العلَّامةُ، أبو المعالي عزُّ الدينِ، محمد بن جَماعة: بَعْدَ حَمْدِ الله تعالى، والصلاةِ والسلامِ الأتَمَّانِ الأكْمَلانِ[1] على رسولِه محمدٍ وعلى آله وصَحْبِه أجمعين:

هذا كتابٌ في النحوِ نافعٌ إنْ شاء اللهُ تعالى مسمًّى بـــ (القوانين في النحو)، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، وهو حَسْبِي ونِعْمَ الوكيلُ.

[شَرْحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلَّقُ به][2]

الكلمةُ: لفظٌ مستقِلٌّ دالٌّ[3] بالوضعِ تحقيقًا وتقديرًا، أو منويٌّ معه كذلك.

الكلامُ: ما تضمَّنَ من الكَلِمِ إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

الاسم: كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها.

الفعل: كلمةٌ تُسْنَدُ أبدًا، قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ الـــمُسْنَدِ إليه.

الحرف: كلمةٌ لا تَقْبَلُ إسنادًا وضعيًّا بنفسِها ولا بنظير.

تنبيه: الاسمُ لعينٍ أو معنًى اسمًا أو وصْفًا.

[إعرابُ الصحيح الآخر][4]

الإعراب ما جيء به لبيانِ مقتضى العاملِ مِنْ حركةٍ أو حَرْفٍ أو سكونٍ أو حَذْفٍ، وهو في الاسم أصْلٌ(٥).

وهو بالحركةِ والسكونِ أصْلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ.

وتنوبُ النون عن الضمَّة(٦)، وليست دليلَ الإعراب(٧)، خلافًا للأخفش(٨).

[إعرابُ المثنَّى والمجموعِ على حَدِّه][9]

التثنية: جَعْلُ الاسمِ القابلِ دليلَ اثنينِ متَّفقينِ في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأيٍ[10]، بزيادة ألفٍ في آخرِه رَفْعًا، وياءٍ مفتوحٍ ما قَبْلَها جَرًّا ونَصْبًا، يليهما نونٌ مكسورةٌ، فَتْحُها

---

(١) كذا جاء «الأتَمَّان الأكملان» بالألف، على سبيل قطع النعت.

(٢) التسهيل ٣.

(٣) سقطت من المتن، وأضيفت في الهامش متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٤) التسهيل ٧.

(٥) في الهامش: «وهو الذي عليه الجمهور، ومنهم مَنْ يجعله أصلًا في الفعل فرعًا في الاسم، ومنهم مَنْ يجعله أصلًا في كلٍّ واحدٍ منهما. والذي يجعل الإعراب أصلًا في الفعل يقول إنَّ الإعراب لأجل اعتوار المعاني، والفعل محلٌّ للتغيير والاعتوار».

(٦) بعدها في التسهيل٩: «في فعلٍ اتَّصلَ به ألِفُ اثنين أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ مخاطَبةٍ مكسورةً بَعْدَ الألفِ غالبًا، مفتوحةً بَعْدَ أُخْتَيْها».

(٧) مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ النونَ في الأفعال الخمسة علامة إعراب. انظر: الكتاب ١٩/١، والمقتضب ٣٥/٤، والأصول ١٧٢/١، وسر صناعة الإعراب ٧١١/٢، والجمل للجرجاني ٧، والإنصاف ٣٤/١.

(٨) لم أقف على من نسب هذا القول إلى لأخفش غير ابن مالك، وعزاه المالقي في رصف المباني ٣٣٨ إلى السهيلي في كتابه الجمل. وعزا ابن الحاجب في الأمالي ٨٠٣/٢ إلى الفارسي أنَّ هذه الأفعال معربةٌ، ولا حرفَ إعرابٍ فيها؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ النون لا تصلح أن تكون حرفَ إعرابٍ لسقوطها في حال النصب والجزم، وردَّ احتجاجه بأنَّ الضمَّة تحذف من الفعل إذا جُزِم مع أنَّها علامة الإعراب.

(٩) التسهيل ١٢.

(١٠) اختلف النحويون في جواز تثنية المتفقين لفظًا المختلفين معنًى، فمنهم من أجازه ومنهم من منعه، ونسب أبو حيان المنع إلى البصريين، كما نسبه

لغةٌ[1]، وقد تُضَمُّ[2]، وتَسْقُطُ [١٧٩/و] للإضافةِ وللضرورةِ أو لتقصيرِ صِلَةٍ، ولُزُومُ الألفِ لغةٌ حارثيَّةٌ[3].

ولا يغني العطفُ عن التثنيةِ دونَ شُذُوذٍ أو اضْطِرارٍ، إلا مع قَصْدِ التكثير، أو فَصْلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

والجمعُ: جَعْلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فَوْقَ اثنين، كما سبق[4]، بتغييرٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، وهو التكسيرُ، أو بزيادةٍ في الآخرِ مقدَّرٍ انفصالُها لغير تعويضٍ، وهو التصحيح.

وإنْ كان لمذكَّرٍ فالمزيدُ في الرَّفْعِ واوٌ بَعْدَ ضمَّةٍ، وفي الجرِّ والنَّصْبِ ياءٌ بعد كسرةٍ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ تُكْسَرُ ضرورةً، وتسقطُ للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصيرِ صِلَةٍ، وربَّما سَقَطَتْ اختيارًا قَبْلَ لامٍ ساكنةٍ غالبًا.

وليس الإعرابُ انقِلابَ الألفِ والواوِ ياءً[5]، ولا مقدَّرًا في الثلاثة[6]، ولا مَدْلولًا بها عليه مقدَّرًا في مَثْلُوِّها[7]، ولا النونُ عِوَضٌ مِنْ حركةِ الواحد[8] ولا مِنْ تنوينه[9] ولا منهما[10] ولا مِنْ تنوينينِ فصاعدًا[1]، خلافًا لزاعمي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ[2]،والنونُ لِرَفْعِ تَوَهُّمِ الإضافةِ أو الإفراد.

ابن مالك إلى أكثر المتأخرين، وممَّن نصَّ على المنع ابن الحاجب والشلوبين وابن أبي الربيع وأبو حيَّان، وممَّن نصَّ على الجواز الأندلسي وابن مالك، وقيَّد ابن عصفور والأبذي المنع فيما لم يكن المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدًا، نحو (العينين) للعين الباصرة والعين النابعة، وأجازاه فيما كان موجب التسمية فيهما واحدًا، نحو (الأحمرين) في تثنية اللحم والخمر. انظر: شرح المقدمة الكافية ٨١٠/٣–٨١٢، وشرح الجزولية للشلوبين ٢٩٧/١، والمباحث الكاملية ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١–٦١، والبسيط ٢٤٦/١–٢٤٧، وشرح الجزولية للأبذي ١٠٤–١٠٦، والتذييل والتكميل ٢٢٩/١–٢٣٤.

(١) حكاها الكسائي والفراء، ونسبها الكسائي لبني زيادِ بن فَقْعَس، ونسبها الفراء لبعض بني أسَد، وذكر ابن حيي أنَّ من العرب من يفتحها مع الياء في حال النَّصب والجر تشبيهًا لها بـــ (أينَ) و(كيْفَ)، ومنهم من يفتحها في موضع الرفع أيضًا، ونسبَ ابن عصفور إلى بعض النحويين إجازة فَتْحِ النون في حال الرفع، ونصَّ أبو حيان على أنَّ الكسائي والفراء يجيزان فَتْحَ النون حال النصب والجر، ولا يجيزانه في حال الرفع، وأمَّا البصريون فلا يجيزون إلا الكسر؛ متعقِّبًا ابن مالك في إطلاقه القول بأنَّ الفتح لغةٌ. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، ونوادر أبي زيد ١٦٨، وليس في كلام العرب ٣٣٤–٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/١–٦٢، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١.

(٢) نقل ابن سيدة عن الفارسي في التذكرة أنَّ أبا عمرو الشيباني حكى قولهم: «هما حليانُ» زاعمًا أنَّها لغةٌ، وأشار ابن حيي إلى هذه الحكاية دون نسبة، واصفًا ضمَّ النون بأنَّه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وذكر أبو حيان أنَّ هذه اللغة مقصورة على حال الرفع، ولا تجوز في حال النصب والجر، وهو الظاهر من حكاية أبي عمرو وتمثيل ابن حيي. انظر: المحكم ٥٣/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢٤١/١.

(٣) نسبت هذه اللغة إلى بني الحارث بن كعب في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، وتفسير الطبري ٩٨/١٦، والمحلى ١٠٦ نقلًا عن أبن عباس ﷺ، ونقل أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢١/٢ عن أبي الخطاب أنَّها لغة قومٍ من بني كنانة.

(٤) يشير بقوله: «كما سبق» إلى اتِّفاق اللفظ واتفاق المعنى؛ على نحو ما مرَّ في التثنية، كقولهم: «الخبيون»، يريدون خبيبًا وأصحابه، ونحوه. انظر: شرح التسهيل ٧٠/١، والتذييل والتكميل ٢٦٨/١.

(٥) يريد: انقلاب الألف في المثنى والواو في الجمع إلى ياء في حالتي النصب والجر، وهذا مذهب الجرمي، كما نسبه إليه المبرد في المقتضب ١٥١/٢، والزجاجي في إيضاح علل النحو ١٤١، وابن حيي في الخصائص ٧٣/٣، (وفيه عزاه إلى الفراء أيضًا)، والأنباري في أسرار العربية ٥٢، وابن مالك في شرح التسهيل ٧٤/١، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٤/١.

(٦) أي: في الألف والواو الياء، وهو مذهب الأعلم في النكت ١٨٩/١، وأشار إليه الشلوبين في شرح الجزولية ٤٠١/١ دون عزو، وضعَّفه، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٩١/١ إلى الخليل وسيبويه، وظاهر كلام سيبويه في الكتاب ١٨/١ على أنَّ الألف والواو والياء حروفُ إعراب، كالدال من (زيد)، وهذا ما نسبه إليه المبرد في المقتضب ١٥١/٢، والفارسي في التعليقة ٢٧/١، وابن حيي في سر صناعة الإعراب ٦٩٥/١، وذكر السيرافي في شرح الكتاب ٢١٨/١ أنَّ هذا قول جمهور مفسِّري كتاب سيبويه.

(٧) هذا قول الأخفش فيما عزاه إليه المبرد في المقتضب ١٥٢/١، واختاره، زاعمًا أنه لا يجوز غيره، كما عزي إلى الأخفش في سر الصناعة ٦٩٥/١، والإنصاف ٣٣/١، (وفيه عزي إلى المازني أيضًا)، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، وشرح التسهيل ٧٥/١.

(٨) عزي هذا القول إلى الزجاج في إعراب القرآن للنحاس ١٧١/١، والتذييل والتكميل ٢٩٥/١.

(٩) هذا مذهب ابن كيسان في الموفقي ١٠٨، وإليه عزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٥/١، وعزاه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١ إلى الكوفيين.

(١٠) أي: من الحركة والتنوين. وهذا قول المبرد في المقتضب ١٤٣/١، والفارسي في الإيضاح العضدي ٦٧/١، وابن حيي اللمع ٦١، وعزاه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١ إلى البصريين. وكلام سيبويه يوهم بأنَّ هذا رأيه؛ إذ يقول في الكتاب ١٧/١–١٨: «وتكون الزيادة الثانية نونًا، كأنَّها عِوَضٌ لما مُنِعَ من الحركة التنوين»، ولهذا نسب إليه هذا القول كثيرٌ من النحويين، كالسيرافي في شرح الكتاب ٢٢٦/١، والأنباري في أسرار العربية ٥٤، وابن الخباز في توجيه اللمع ٩١/١، والشلوبين في شرح الجزولية ٤٠٦/١، والرضي في شرح الكافية ٨٣/١/١. لكنَّ تعبيره بـــ (كأنَّ) يوحي بأنَّه لا يريد ذلك بعينه، ولذلك أشار أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٠١/١ إلى أنَّ مَنْ حَمَلَ كلام سيبويه على هذا الرأي جعل (كأنَّ) في كلامه للتحقيق بمنزلة (إنَّ)، وصرفَ أبو حيان مراد سيبويه من التعبير بـــ (كأنَّ) بأنَّه يرى أنَّ «النون زيادةٌ في الآخر ليظهر فيها حكمُ الحركة التي كان ينبغي أنْ تكون في التثنية والجمع تارةً، وحكمُ التنوين أخرى، مِنْ غيرِ أنْ تكونَ عوضًا

وإنْ كان التَّصحيحُ لمؤنَّثٍ أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ.

[المعرفةُ والنَّكرة][٣]

المعرفة: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ بِهِ، ومنادًى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداةٍ.

وأعْرَفُها ضميرُ المتكلِّمِ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السَّالمُ عن إبهامٍ، ثمَّ المشارُ به والمنادى، ثمَّ الموصولُ وذو الأداةِ، والمضافُ بحسَبِ المضافِ إليه.

وقد يَعْرِضُ للمَفُوقِ ما يجعَلُه مساويًا [١٧٩/ظ] أو فائقًا.

والنَّكرة: ما سِوى المعرفةِ.

الـــمُضْمَر[٤]

الموضوعُ لتعيين مُسَمَّاهُ مُشْعِرًا بِتَكَلُّمِهِ أو خِطابِهِ أو غَيْبَتِهِ.

فمنْهُ واجبُ الخفاءِ[٥]، ومنه جائزُ الخفاءِ.

[الاسم العلم][٦]

العلم: المخصوصُ مطلقًا غَلَبَةً أو تعليقًا بمسمًّى غيرِ مقدَّرِ الشِّياعِ، أو الشائعُ الجاري مَجراه، وما استُعْمِلَ قَبْلَ العلميَّةِ لغيرِها منقولٌ منه، وما سِواهُ مُرْتَـــجَلٌ.

الموصول[٧]

مِنَ الأسماءِ ما افتقَرَ أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفِهِ وجملةٍ صريحةٍ أو مؤوَّلَةٍ غيرِ طلبيَّةٍ ولا إنشائيَّةٍ، ومِنَ الحروفِ ما أُوِّلَ معَ ما يليهِ بمصدرٍ و لم يَحْتَجْ إلى عائدٍ.

والموصولُ والصِّلَةُ كَجُزْءَيِ اسمٍ، فلَهُما ما لَهُما مِنْ ترتيبٍ، ومَنْعِ فَصْلٍ بأجنبيٍّ، إلا ما شَذَّ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ، ولا يـــُخْبَرُ عنهُ، ولا يُسْتَثْنى مِنْهُ قَبْلَ تمامِ الصِّلَةِ أو تقديرِ تمامِها.

اسمُ الإشارة[٨]

ما وُضِعَ لمسمًّى وإشارةٍ إليه.

وقَدْ ينوبُ ذو البُعْدِ عَنْ ذِي القُرْبِ لِعَظَمَةِ الـــمُشيرِ أو الـــمُشارِ إليه، وذو القُرْبِ عَنْ ذِي البُعْدِ لحكايةِ الحال.

عن الحركة، ولذلك قال سيبويه: (كأنَّها عِوَضٌ)، و لم يجعلها عِوَضًا».

(١) عزي إلى ثعلب أنَّ النون عوضٌ عن تنوينين في المثنى وعن تنوينات في الجمع في شرح الجمل للزجاجي ١/١٥٣، وشرح التسهيل ١/٧٥.

(٢) عزي هذا القول إلى الكوفيين في: الإيضاح في علل النحو ١٣٠، وإليهم وإلى قطرب في الإنصاف ١/٣٣، وعزاه ابن حيي في سر صناعة الإعراب ١/٦٩٥ إلى الفراء وأبي إسحاق الزيادي.

(٣) التسهيل ٢١.

(٤) التسهيل ٢٢.

(٥) بعدها في التسهيل ٢٢: «وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعلِ أمْرِ المخاطَبِ ومضارعِه، واسمِ فعلِ الأمرِ مطلقًا».

(٦) التسهيل ٣٠.

(٧) التسهيل ٣٣.

(٨) التسهيل ٣٩.

الـــمُعَرَّفُ بالأداة[١]

وهي (أَلْ)، لا (اللامُ) وَحْدَها(٢)، وِفاقًا للخليلِ(٣) وسيبويهِ(٤)، وقَدْ تَخْلُفُها (أَمْ)، وليستِ الهمزةُ زائِدةً، خِلافًا لسيبويه(٥)، فإنْ عُهِدَ مدلولُ مصْحُوبِها بحضورٍ حِسِّيٍّ أو عِلْمِيٍّ فهي عَهْدِيَّةٌ، وإلا فَجنسيَّةٌ، فإنْ خَلَفَها (كُلٌّ) دونَ تَجَوُّزٍ فهي للشُّمُولِ مطلقًا، ويُسْتَثْنى مِنْ مَصْحُوبِها[٦]، فإنْ خَلَفَها تَجَوُّزًا فهي لشمولِ خصائصِ الجنسِ مبالغةً.

المبتدأ[٧]

هو ما عُدِمَ حقيقةً أو حُكْمًا عامِلًا لفظيًّا مِنْ مُخْبَرٍ عنهُ أو وَصْفٍ سابِقٍ رافعٍ ما انفصَلَ وأغْنى، والابتِداءُ [١٨٠/و] كَوْنُ ذلك كذلك.

وهو يَرْفَعُ المبتدأَ، أو[٨] المبتدأُ و[٩]الخبرَ[١٠]، خلافًا لَمَنْ رفعَهما به[١١] أو بتَجَرُّدِهِما للإسناد[١٢]، أو رَفَعَ بالابتداءِ المبتدأَ وبهما الخبرَ[١٣]، أو قال: تَرافَعا[١].

---

(١) التسهيل ٤٢.

(٢) ذهب إلى أنّ حرف التعريف اللام وحدها المبرد في المقتضب ٢٢١/١، ٨٨/٢، وابن درستويه في الكتاب ١٠، وابن جني في اللمع ٢٩٠، والهروي في الأزهية ٤١، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢٣٠/١، ونسب الزجاجي في اللامات ٤١ هذا الرأي إلى غير الخليل من علماء البصريين والكوفيين. ونسب هذا القولَ إلى سيبويه جمعٌ من النحويين، منهم الزمخشري في المفصل ٤٢٤، والأنباري في أسرار العربية ٢٤٤، وابن يعيش في شرح المفصل ١٧/٩، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٢/٢، وابن مالك في شرح الكافية الشافية٣١٩/١، والرضي في شرح الكافية ٤٩٨/١/٢. وقد أشار سيبويه في الكتاب ١٤٧/٤ إلى ذلك بقوله عند حديثه عن همزة الوصل: «وتكون موصولةً في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء، والحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والناس»، إلّا أنّه عاد وقال بعدها مباشرةً: «وإنّما هي حرفٌ بمنزلة قولك: (قَدْ) و(سوف)»، كما قال في موضع آخر من الكتاب ٣٢٥/٣: «ولولا أنّ الألف واللام بمنزلة (قَدْ) و(سوف)»، وقال في موضع ثالث من الكتاب ٢٢٦/٤: «و(أل) تعرِّف الاسم في قولك: (القوم) و(الرجل)»؛ وهذا يشعر أنّه يوافق رأي الخليل الآتي في أنّ حرف التعريف هو الألف واللام معًا.

(٣) انظر رأيه في الكتاب ٣٢٤/٣، واختاره ابن السراج في الأصول ٣٧/١، والفارسي في الإيضاح العضدي ٢٨٩/١، والرماني (أو ابن فضّال المجاشعي) في معاني الحروف ٦٥، وابن برهان في شرح اللمع ٣/١، وابن الخشاب في المرتجل ٨، والشلوبين في التوطئة ١١٨، وابن مالك في التسهيل ٤٢، وابن هشام في مغني اللبيب ٣١٤/١.

(٤) هذا ما جزم به ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥٣/١ عند نقله رأي سيبويه، ورجّحه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وأكثر النحويين يرون أنّه يرى أنّها اللام وحدها، كما تقدم، ويؤيد ما ذهب إليه ابن مالك أنّ سيبويه لم يعبِّر بأداة التعريف في كتابه إلا بهما مجتمعين، ويبدو أنّ رأي سيبويه هو عينه رأي الخليل، كما قرر ابن مالك، ولعل منشأ الاضطراب في نقل رأي سيبويه يعود إلى الاعتداد بهمزة الوصل أو عدمه، فمن لم يعتدَّ بها نسب إليه أنّ حرف التعريف اللام وحدها، ومن اعتدَّ بها نسب إليه الرأي الموافق للخليل.

(٥) هذا ما يراه ابن مالك في التفريق بين رأيي الخليل وسيبويه، فمع اتفاقهما في كون حرف التعريف الهمزة واللام معًا يظهر الفرق بين الرأيين في كون الهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال وعند سيبويه همزة وصل زائدة.

(٦) بعدها في التسهيل ٤٢: «وإذا أُفْرِدَ فاعتبار لفظه فيما له مِنْ نعتٍ وغيرِه أولى».

(٧) التسهيل ٤٤.

(٨) كذا في الأصل، ولا وجه لها، والصواب كما في التسهيل: «و».

(٩) ليست في التسهيل، ولا وجه لها، كما لا وجه لـــ (أو) سابقة الذكر، فالمعنى المراد: أنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، والمعنى على المثبت في الموضعين يقضي إلى أنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر، وهو معنى غير مرادٍ، بدليل قوله بعده: «خلافًا لمن رفعهما به».

(١٠) القول بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ هو قول ابن كيسان في الموفقي ١٠٩، وهو أحد قولي المبرد في المقتضب ١٢/٤، وابن جني في اللمع ٧١–٧٢، وإن كان الأقرب أنّهما يريان أنّ الخبر مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ معًا، كما سيأتي. وقد عزا هذا القول إلى سيبويه جمعٌ من النحويين، منهم ابن خروف في شرح الجمل ٣٩٤/١، وابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٧/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٦٩/١–٢٧٠، مع أنّه ليس لسيبويه نصٌّ قاطعٌ في المسألة، وهو ما أدّى إلى اختلاف النحويين في تحديد رأيه، يقول السيرافي في شرح الكتاب ٦٧/٧: «ولسيبويه فيه عباراتٌ مختلفةٌ مشتبهةٌ بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ... وبوهم بعضها أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر». واعتمد ابن مالك في نسبة هذا الرأي لسيبويه على عددٍ من نصوص الكتاب، أظهرها قوله: «فأمّا الذي يبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: (عبد الله منطلقٌ) ارتفع (عبد الله) لأنه ذُكِرَ ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق) لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته». انظر: الكتاب ١٢٧/٢. وينظر: التعليقة لابن النحاس٢٩٩/١، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣.

(١١) عزا الأنباري في أسرار العربية ٧٦ القول بأن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء إلى البصريين، واختاره، ووصفه الأخفش في معاني القرآن ٩/١ بأنّه أقيس الأقوال، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ إلى الرماني.

(١٢) هذا قول السيرافي في شرح الكتاب ٦٧/٧، وذكر أنّه لم ير هذا القول عند أحدٍ قبله، واختاره الزمخشري في المفصل ٥٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٦/١، والأبذي في شرح الجزولية ٨٦٥، وعزي إلى الحرمي في الحلل في إصلاح الخلل ١٤٦، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٦١/٣ إلى كثير من البصريين، وذكر البطليوسي أنّ الفراء نسبه إلى الخليل، وعلق قائلًا: «وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا».

(١٣) القول بأنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا هو قول المبرد في المقتضب ١٢٦/٤، وابن السراج في الأصول ٥٨/١، وابن جني في الخصائص ٣٨٥/٢، وعبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢٥٥/١–٢٥٦، وفيه عزاه عبد القاهر إلى سيبويه، كما عزاه إليه أيضًا الأنباري في أسرار العربية ٧٦.

الأفعالُ الرافعةُ الاسمَ النَّاصِبَةُ الخبرَ[٢]

فبلا شَرْطٍ (كان)، و(أضْحى)، و(أصْبَحَ)، و(أمْسى)، و(ظَلَّ)، و(باتَ)، و(صارَ)، و(ليسَ)، وصِلةً لِـــ (ما) الظَّرفيَّةِ (دامَ)، ومنفيَّةً بثابتِ النفي مذكورٍ غالبًا[٣] متَّصِلٍ لفظًا أو تقديرًا[٤] أو مطلوبةَ النفي (زالَ) ماضي (يَزال)، و(انْفَكَّ)، و(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، و(فَتَأَ)، و(أَفْتَأَ).

ألحَقَ الحجازيُّون[٥] بـــ (ليس) (ما) النافيةَ بِشَرْطِ تأخُّرِ الخبر، وبَقاءِ نَفْيِهِ، وفَقْدِ (إنْ)، وعَدمِ تَقَدُّمِ غيرِ ظَرْفٍ أو شِبْهِهِ مِنْ معمولِ الخبرِ، و(إنْ) المشارُ إليها زائدةٌ كافَّةٌ، لا نافِيةٌ، خلافًا للكوفيين[٦].

وليسَ النَّصبُ بَعْدَ (ما) لسقوطِ حَرْفِ الجرِّ، خلافًا للكوفيين[٧].

أفعالُ الـــمُقارَبَة[٨]

منها للشُّرُوعِ في الفعلِ (طَفِقَ)، و(طَفَقَ)[٩]، و(طَبَقَ)، و(جَعَلَ)، و(أَخَذَ)، و(عَلِقَ)، و(أَنْشَأَ)، و(هَبَّ)، و(قامَ).

ولمقارَبَتِهِ: (هَلْهَلَ)، و(كادَ)، و(كَرَبَ)، و(أَوْشَكَ)، و(أَلَـــمَّ)، و(أَوْلى).

ولِرَجائِهِ: (عَسى)، و(حَرى)، و(اخْلَوْلَقَ).

وقَدْ تَرِدُ (عَسى) إشْفاقًا.

وتُنْفَى (كادَ)[١٠] إعْلامًا بوقوعِ الفعلِ عسيرًا، أو بعدَمِهِ وعَدَمِ مقارَبَتِهِ، ولا تُزادُ، خِلافًا للأخفش[١١].

واستُعْمِلَ مضارِعُ (كادَ) و(أَوْشَكَ)، ونَدَرَ اسمُ فاعلِ (كادَ) و(أَوْشَكَ)[١].

---

(١) هذا قول الفراء في معاني القرآن ١٨٥/٣، وعزي إلى الكوفيين في شرح السيرافي ٦٧/٧، والمقتصد ٢١٤/١، والحلل في إصلاح الخلل ١٤٩، والإنصاف ٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، واختاره أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ والارتشاف ١٠٨٥/٣.

(٢) التسهيل ٥٢.

(٣) علّق ابن جماعة في الهامش بقوله: «قوله: (غالبًا) يحترز من القليل الذي حُذِفَ منه ذلك وأُرِيدَ، مثل: (تنفكُّ تسعى) ، أي: ما تنفكُّ». وينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/١-٣٣٥، والتذييل والتكميل ١١٩/٤-١٢٠.

(٤) علّق ابن جماعة عندها في الهامش بقوله: «قوله: (أو تقديرًا) مثاله: ولا أراها تزال ظالمةً».

وهذا الذي ذكره جزءٌ من بيت لإبراهيم بن هرمة، والبيت بتمامه:

ولا أراها تزالُ ظالِـــمةً ... تُظْهِرُ لي فُرْحَةً وتَكْؤُها

انظر: ديوانه ٤٨، والكامل للمبرد ٧٩٢/٢، والتذييل والتكميل ١٢١/٤.

(٥) الحجازيون يعملون (ما) عمل (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر، وأمَّا التميميون فيهملون عملها، وعلى هذا فالخبر عندهم باقٍ على رفعه، وهذا الإلحاق على مذهب البصريين، وسيأتي رأي الكوفيين. انظر: الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣، والأصول ٩٢/١، والجمل للزجاجي ١٠٥، والإيضاح العضدي ١٤٥/١، ومعاني الحروف للرماني (أو ابن فضال المجاشعي) ٨٨، واللمع ٩١، والمفصل ٧٠.

(٦) يرى البصريون أنّ (إنْ) الداخلة على (ما) زائدة كافةٌ لها عن العمل، وعلى هذا فلا يجوز عندهم نصب الخبر، ويرى الكوفيون أنّها نافيةٌ لتأكيد النفي، والخبر منصوب بـــ (إنْ). انظر: الكتاب ٢٢٠/٤-٢٢١، والمقتضب ٣٦٠/٢، والأصول ٢٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١، وشرح التسهيل ٣٧١/١، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٤.

(٧) يرى الكوفيون أنّ (ما) لا تعمل في الخبر على لغة أهل الحجاز، وإنما الخبر منصوبٌ بنزع الخافض. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٢، ١٣٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٢، والإنصاف ١٥٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٦٣/٤.

(٨) التسهيل ٥٩.

(٩) ليست في التسهيل ٥٩، وليست أيضًا في متن شرحه للمؤلف ٣٨٩/١، ووردت في متن التسهيل في التذييل والتكميل ٣٢٧/٤، وكذلك في المساعد ٢٩٢/١، وتعليق الفرائد ٢٨١/٣.

(١٠) في الهامش: «(كاد) فيها مذاهب: أحدها: أنْ يلزم من نفيها الثبوت، ومِنْ ثبوتها النفي، والثاني: أنْ يلزم مِنْ نفيها النفي مع مقاربة أن يفعل، ومِنْ ثبوتها الثبوت مع مقاربة أن لا يفعل، والثالث: أنْ يلزم مِنْ نفيها النفي ومِنْ ثبوتها الثبوت، وأمَّا المقاربة واللا مقاربة فيستفاد مِنْ خارجها لا مِنْ نفسها». وينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/١-٤٠٠.

(١١) عزي إليه القول بزيادة (كاد) في تفسير القرطبي ١٨٤/١١ نقلًا عن أبي حاتم، واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾، وذكر ابن حي القول دون نسبة في المحتسب ٤٨/٢، وأجازه ابن الأنباري في الأضداد ٩٧ في تأويل الآية السابقة.

الأحْرُفُ النَّاصِبةُ الاسمَ الرَّافعةُ الخبرَ[٢]

(إنَّ) للتوكيد[٣]، و(لكِنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيهِ، وللتحقيق أيضًا على رأيٍ[٤]، و(لَيْتَ) للتمنِّي[٥]، و(لَعَلَّ) للترجِّي، وللإشفاق[٦]، والتعليل، وللاستفهام. [١٨٠/ظ]

ولهنَّ شَبَهٌ بـــ (كانَ) النَّاقِصة في لزومِ المبتدأ والخبرِ، والاستغناءِ بهما، فعمِلَتْ عملَها معكوسًا لِيكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهًا على الفرعيَّةِ، ولأنَّ معانِيَها في الأخبارِ، فكانتْ كالعُمَدِ، والأسماءُ كالفَضْلات.

قلتُ: ولا يَخْفى ما فيه[٧].

(لا) العاملةُ عَمَلَ (إنَّ)[٨]

إذا لَمْ تُكَرَّرْ (لا) وقُصِدَ خُلُوصُ العمومِ باسمٍ نكرةٍ يليها غيرِ معمولٍ لغيرِها عَمِلَتْ عَمَلَ (إنَّ)، إلا أنَّ الاسمَ إنْ لم يكنْ مضافًا ولا شبيهًا به رُكِّبَ معها، وبُنِيَ على ما كانَ يُنْصَبُ به[٩]، ورَفْعُ الخبرِ إنْ لم يُرَكَّبِ الاسمُ مع (لا) بها عند الجميعِ، وكذا مع التَّركيبِ على الأصَحِّ[١٠].

قلتُ: وفي التَّفْرِقَةِ شيءٌ[١١].

---

(١) في التسهيل ٦٠: «(أوشَكَ) و(كادَ)» وبعدهما: «ومضارع (طَفِقَ)»، وأشار محقق التسهيل إلى سقوطها من بعض النسخ. وكان أحرى بالمصنف وقد أغفل مضارع (طفق) أن يستغني بالضمير عن التكرار، فيقول: (وندر اسم فاعل كلٍّ منهما).

(٢) التسهيل ٦١. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٥/٢: «اعتبار الأصل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسةً لا ستَّة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستَّة بـــ (أنَّ) المفتوحة، ولا حاجة لذلك، فإنَّها فرع المكسورة، ومتبوعي فيما اعتبرته سيبويه، فإنَّه قال: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده». وينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١.

(٣) في الهامش: «وإنَّما لم يذكر (أنَّ) المفتوحة؛ لأنَّها فرعُ (إنَّ) المكسورة».

(٤) (كأنَّ) عند جمهور النحويين للتشبيه، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنَّها قد تأتي للتحقيق، واستشهد لها بقول الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾. وعزاه أبو حيان وابن هشام والمرادي إلى الكوفيين والزجاجي. انظر: الكتاب ١٧١/٢، والمقتضب ١١٤/٤، والأصول ٢٣٠/١، والجمل للزجاجي ٥١، وشرح السيرافي (دار الكتب العلمية) ٤٨١/٢، والمفصل ٣٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، والتذييل والتكميل ١٣/٥، ومغني اللبيب ٧٦/٣، والجنى الداني ٥٧١.

(٥) في الهامش: «والفرق بين التمني والترجِّي أنَّ التمني يكون لحصول البعيد، والترجِّي لحصول القريب، وربَّما دخلت (ليت) على غير المستحيل، و(لعلَّ) لا تدخل على المستحيل». وينظر: شرح التسهيل ٧/٢.

(٦) في الهامش: «والترجي طلبُ وقوع الفعل، والإشفاق طلب عدم وقوع الفعل». وينظر: التذييل والتكميل ٢٢/٤، والجنى الداني ٥٨٠.

(٧) في الهامش: «مِنْ أنَّ الأسماء لِمَ كانت كالفضلات؟!».

وتشبيه الأسماء بالفضلات من جهة موازنتها بالأخبار التي هي محلُّ المعنى، فكانت كالفضلات في مقابل الأخبار. واعترضه الدماميني في تعليق الفرائد ١٧/٤ بأنَّ هاتين العلتين ثابتتان في (ما) الحجازية، و لم يقدِّمْ منصوبها.

(٨) التسهيل ٦٧.

(٩) بعدها في التسهيل ٦٧: «والفتحُ في نحو: (ولا لذَّاتَ للشِّبِ) أولى من الكسر».

(١٠) إذا كان اسم (لا) غير متركِّبٍ معها -وهو المضاف والشبيه به- كانت (لا) هي عاملة الرفع في الخبر باتفاق النحاة، وأمَّا إذا كان اسمُها غير متركِّبٍ معها -وهو المفرد- فسيبويه يرى أنَّ الخبر باقٍ على رفعه، ولا عمل لـــ(لا) فيه، وهو اختيار ابن عصفور وأبي حيان، وعزي إلى الكوفيين، وذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أنَّ الخبر مرفوعٌ بـــ (لا)، وهو اختيار ابن مالك. انظر: الكتاب ٢٧٥/٢، والمقتضب ٣٥٧/٤، والمسائل المنثورة ٨٦-٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٣/١-٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١-١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢.

(١١) في الهامش: «أي: لمَ كانت (لا) إذا رُكِّبتْ وقع الخلاف في أنَّها تعمل ولا تعمل، وفي الإفراد وقع الإجماع على عملها، اللهم أن يقال: حالُ التركيب ضعف عملُها». ووقع الخلاف حال التركيب لأنَّ شبهها بـــ (إنَّ) ضعف حين تركِّبت وصارت كجزءٍ من الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكنَّ عملها -عند من يرى أنَّها عاملة في الاسم دون الخبر- أبقي في أقرب المفعولين، وجُعِلتْ هي ومعمولها بمنزلة المبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد، وأمَّا من يرى أنَّها عاملة في الخبر فاحتجَّ بأنَّه لو كان التركيب مانعًا لها من العمل لمنع عملها في الاسم، وهذا ممَّا لا خلاف فيه، كما احتجَّ بأنَّ عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه أشدُّ من تأثيرها في معنى الإسم، وإنما لم يقع خلاف في عمل (لا) في الخبر حال عدم التركيب -أي: مع المضاف والشبيه به- لأنَّ كلًّا منهما صالحٌ للابتداء به مجرَّدًا عن (لا)، كما أنَّ اسم (إنَّ) صالحٌ للابتداء به مجرَّدًا عنها، بخلافها مع التركيب، فإنَّ تجرُّدَ الاسم عن (لا) مبطلٌ للابتداء به؛ لأنَّه نكرةٌ لا مسوِّغ للابتداء بها. انظر: شرح التسهيل ٥٦/٢.

وإذا عُلِمَ كَثُرَ حَذْفُهُ عند الحجازيين[1]،و لم يُتَلَفْظْ به عند التَّميميِّين[2]،وربَّما أُبْقِيَ وحُذِفَ الاسمُ.

الأفعالُ الدَّاخِلَةُ على المبتدأِ والخبرِ الدَّاخِلُ عليهما (كانَ)، والممتنعُ دخولُها عليهما لاشتمالِ المبتدأِ على استفهامٍ[3]

فتنصِبُهما مفعولين، ولا يُـــحْذَفانِ معًا أو أحدُهما إلا بدليلٍ.

ولهما من التقديمِ والتأخيرِ ما لهما مُـــجَرَّدَيْنِ، ولثانيهما من الأقسامِ والأحوالِ ما لخبرِ (كانَ).

وفائدةُ هذه الأفعالِ في الخبرِ ظنٌّ، أو يقينٌ، أو كلاهما، أو تحويلٌ.

الفاعل[4]

وهو الـــمُسْنَدُ إليه فِعْلٌ أو متضمِّنٌ معناهُ، تامٌّ، مُقَدَّمٌ، فارغٌ، غيرُ مَصُوغٍ للمفعول.

وهو مرفوعٌ بالـــمُسْنَدِ حقيقةً إنْ خلا مِنْ (مِنْ) و(الباءِ) الزائدتين، وحُكْمًا إنْ جُرَّ بأحدِهما، أو بإضافةِ الـــمُسْنَدِ، وليس رافِعَهُ الإسنادُ[5]، خلافًا لخَلَفٍ[6].

وإنْ قُدِّمَ و لم يَلِ ما يطلُبُ الفعلَ فمبتدأٌ، وإنْ وَلِيَهُ [١٨١/و] ففاعلُ فعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه الظَّاهِرُ، خلافًا لِمَنْ خالفَ[7].

النائِبُ عن الفاعل[8]

قَدْ يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ جوازًا أو وجوبًا، فينوبُ عنه جارٍ مَجراه في كلِّ ما لهُ مفعولٌ به، أو جارٌّ ومجرورٌ، أو مصدرٌ لغير مجرَّدِ التوكيدِ، ملفوظٌ به، أو مدلولٌ عليه بغيرِ العاملِ، أو ظَرْفٌ مُـــخْتَصٌّ متصرِّفٌ، وفي نيابتِهِ غيرَ متصَرِّفٍ أو غيرَ ملفوظٍ به خلافٌ[9].

---

(١) انظر: المفصل٥٩، وأمالي ابن الشجري ٥١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، وشرح التسهيل ٥٦/٢.

(٢) نسب حذف الخبر إلى الطائيين أيضًا. وظاهر العبارة أنّ الخبر يحذف عند التميميين والطائيين في حال العلم به، سواءٌ كان ظرفًا أم جارًّا ومجرورًا أم غير ذلك، وأمّا في حال عدم العلم فلا يجوز حذفه، وهذا ما قرّره ابن مالك في شرحه، وذهب الزمخشري وابن الحاجب إلى إطلاق الحذف عندهم، دون تقييده بالعلم به، وقيَّد الخزولي وابن عصفور وجوب الحذف عندهم فيما لا يكون الخبر فيه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. انظر: المفصل ٦٠، والمقدمة الخزولية ٢٢٠-٢٢١، وشرح المقدمة الكافية ٣٨٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، وشرح التسهيل ٥٦/٢.

(٣) التسهيل ٧٠.

(٤) التسهيل ٧٥.

(٥) مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنّ عامل الرفع في الفاعل هو الفعل أو شبهه. انظر: الكتاب ٣٣/١، ١٦٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٠٠/٢، ١٢٥، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤/١، ١٧٦، والمقتضب ١٧٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٣، والأصول ٥٤/١.

(٦) هو خلف بن حيَّان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ويكنى أبا مُـــحْرِز، من نحاة الكوفة، ومن علماء اللغة المعدودين، ورواة الشعر المشهورين، توفي في حدود سنة ثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٦١، ومعجم الادباء ١٢٥٤/٣.

والقول بأنّ الفاعل مرتفعٌ بالإسناد عزي إلى هشام في الهمع ٥١٠/١، ولم أقف على من عزا القول لخلف غير ابن مالك، وعزا الأنباري والعكبري إلى خلف الأحمر أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية. وأشار الأنباري والعكبري وابن يعيش وابن أبي الربيع إلى أنّ بعض البصريين قد قال إنّ الفاعل مرتفعٌ بالإسناد، وذلك على سبيل التقريب وليس عندهم حائزًا في الحقيقة؛ لأنّ الإسناد معنى، وعامل الفاعل عندهم الفعل، وهو لفظيٌّ. وكان ابن حيي قد عبَّر بذلك على وجه التقريب؛ ناصًّا في الموضع نفسه على أنّ العامل هو الفعل.

انظر: الخصائص ١٩٦/١، الإنصاف ٧٨/١، واللباب في علل أبناء والإعراب ١٥١/١، وشرح المفصل ٧٤/١، والكافي ٥٨٨/٢.

(٧) عزي إلى الكوفيين القول بجواز تقدم الفاعل على الفعل في: مجالس العلماء ٢٤٤-٢٤٥، والاقتضاب ١٧٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٨/٢، والبسيط ٢٧٢/١. وأجاز سيبويه في الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣ تقدم الفاعل على الفعل في ضرورة الشعر، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١٦١/١. وأجاز الأخفش في معاني القرآن ٣٥٤/١ في نحو (إنْ زيدٌ قام قام عمرو) أن يكون (زيد) مرفوعًا بالابتداء، والأقيس عنده أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر. وينظر: شرح التسهيل ١٠٩/٢.

(٨) التسهيل ٧٧.

(٩) ذهب الأخفش -فيما عزاه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٨/٢- إلى جواز نيابة الظرف غير المتصرف، نحو (جُلِسَ عندَك) مع بقاء الظرف على النصب، ووصفه ابن مالك بالضعف، كما ذهب ابن السراج في الأصول ٨٠/١ إلى جواز نيابة الظرف ثم إضماره، نحو سير بزيد، على أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا لظرف مكان محذوف، والتقدير سير بزيد فرسخ أو نحو ذلك.

اشتغالُ العاملِ عن الاسم السَّابقِ بضميرِه أو مُلابِسِهِ[1]

إذا انتصَبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مُفْتَقِرٍ لما بَعْدَهُ أو مُلابِسُ ضميرِه بجائزِ العملِ فيما قَبْلَهُ غيرَ صِلَةٍ ولا مُشَبَّهٍ بها ولا شَرْطٍ مفصولٍ بأداتِهِ ولا جوابٍ مجزومٍ ولا مُسْنَدٍ إلى ضميرِ السَّابقِ مُتَّصِلٍ ولا تالي استثناءٍ أو مُعَلَّقٍ أو حَرْفٍ ناسخٍ أو (كَمِ) الخبريَّةِ أو[2] تَحْضِيضٍ أو عَرْضٍ أو تَـمَنٍّ بـ (أَلَا) =وَجَبَ[3] السَّابقِ إنْ تلا ما يَـخْتَصُّ بالفعل، أو اسْتِفهامًا بغيرِ الهمزةِ بعاملٍ لا يَظْهَرُ موافِقٍ للظَّاهِرِ أو مُقارِبٍ.

تعدِّي الفعلِ ولزومُه[4]

إنِ اقْتَضى فِعْلٌ مَصُوغًا لهُ باطِّرادٍ اسمُ مفعولٍ تامٌّ نَصَبَهُ مفعولًا بهِ، وسُـمِّيَ مُتَعَدِّيًا، وواقِعًا، ومُجاوِزًا، وإلَّا فَلازِمًا.

وقَدْ يُشْهَرُ بالاستعمالَيْنِ، فيَصْلُحُ للاسمَيْنِ.

وإنْ عُلِّقَ اللَّازِمُ بمفعولٍ بِهِ معنًى عُدِّيَ بِـحَرْفِ جَرٍّ، وقَدْ يُـجْرَى مُـجْرَى الـمُتَعَدِّي شُذُوذًا، أو لِكَثْرَةِ الاستعمالِ، أو [١٨١/ظ] لِتَضْمِينِ معنًى يُوجِبُ ذلك.

تَنازُعُ العامِلَيْنِ فَصاعِدًا معمولًا واحِدًا[5]

إذا تَعَلَّقَ عامِلانِ من الفعلِ وشِبْهِهِ مُتَّفِقانِ لغيرِ توكيدٍ، أو مُـخْتَلِفانِ بِما تَأَخَّرَ، غيرَ سَبَبِيٍّ مرفوعٍ عَمِلَ فيه أحدُهما، لا كلاهُما، خِلافًا للفَرَّاءِ[6] في[7] نحوِ (قامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، والأحَقُّ بالعملِ الأقْرَبُ[8]، لا الأسْبَقُ، خِلافًا للكوفِيِّين[9].

ويَعْمَلُ الـمُلْغَى في ضميرِ الـمُتَنازَعِ مُطابِقًا لهُ غالِبًا، فإنْ أدَّتْ مُطابَقَتُه إلى تَـخالُفِ خبرٍ ومُـخْبَرٍ عَنْهُ فالإظْهارُ.

الواقِعُ مفعولًا مُطْلَقًا مِنْ مَصْدَرٍ وما يجري مَجْراه[10]

المصدرُ اسمٌ دالٌّ بالأصالَةِ على معنًى قائمٍ بفاعلٍ أو صادِرٍ عَنْهُ حقيقةً أو مَجازًا، أو واقِعٍ على مفعولٍ، ويُسَمَّى[11] فِعْلًا، وحَدَثًا، وحَدَثانًا.

وهو أصْلُ الفعلِ لا فَرْعُهُ[1]، خِلافًا للكوفيين[2]، وكذا الصِّفَةُ، خِلافًا لبعضِ أصحابِنا[3].

أصحابِنا[3].

---

(١) التسهيل ٨٠.

(٢) بعدها في التسهيل ٨٠ «حرف».

(٣) بعدها في التسهيل ٨٠: «نَصْبٌ»، وسقوطها مخلٌّ بالكلام.

(٤) التسهيل ٨٣.

(٥) التسهيل ٨٦.

(٦) عزي الرأي إليه في: شرح السيرافي ٨٥/٣، والمسائل الحلبيات ٢٣٨-٢٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/١/١.

(٧) تكررت في المخطوط.

(٨) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٢/٤، والأصول ٢٤٤/٢، والاختيارين ١٧، والجمل للزجاجي ١١١، والمسائل البصريات ٥٢٣/١-٥٢٥، والتبصرة ١٥٠، والمقدمة الجزولية ١٦٤.

(٩) عزي الرأي إلى الكوفيين في: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٤٤، والمفصل ٤٩، والإنصاف ٨٢/١، والتبيين ٢٥٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٠٤/٢.

(١٠) التسهيل ٨٧.

(١١) في التسهيل ٨٧: «وقَدْ يُسَمَّى».

فإنْ[٤] ساوَى مَعناهُ معنى عامِلِه فهو لمجرَّدِ التوكيد، ويُسمَّى مُبْهَمًا، ولا يُثَنَّى ولا يُـــجْمَعُ.

قلتُ: وهذا مَحَلُّ إنكارٍ[٥].

وإنْ زادَ عليه فهو لِبيانِ النَّوع أو العدد، ويُسمَّى مُـــخْتَصًّا ومؤقَّتًا، ويُثَنَّى ويـــجْمَعُ.

المفعولُ له[٦]

وهو المصدرُ الـــمُعَلَّلُ به حَدَثٌ شاركَهُ في الوقتِ ظاهرًا أو مقدَّرًا، والفاعلِ تحقيقًا أو تقديرًا.

ويَنْصِبُه مُفْهِمُ الـــحَدَثِ نَصْبَ المفعولِ بهِ الـــمُصاحِبِ في الأصلِ حَرْفَ جَرٍّ، لا نَصْبَ نَوْعِ المصدرِ[٧]، خِلافًا لبعضِهم[٨].

المفعولُ الـــمُسمَّى ظَرْفًا ومفعولًا فيه[٩]

هو ما ضُمِّنَ من اسمِ وَقْتٍ أو مكانٍ معنى (في) باطِّرادٍ لواقِعٍ فيه مذكورٍ أو مُقَدَّرٍ ناصِبٍ له، ومُبْهَمُ الزَّمانِ ومُـــخْتَصُّه لذلك صالِحٌ،فإنْ جازَ أنْ يُـــخْبَرَ عنه أو يُـــجَرَّ بغيرِ(مِنْ) فمتصَرِّفٌ.

المفعولُ مَعَه[١٠]

هو الاسمُ التَّالي [١٨٢/و] واوًا تَجعلهُ بنفسِها في المعنى كمجرور (مَعَ)، وفي اللَّفْظِ كمنصوبِ متعدٍّ بالهمزة.

وانتصابُه بما عَمِلَ في السَّابِقِ مِنْ فِعْلٍ أو عامِلٍ عَمَلَهُ[١١]، لا بـــمُضْمَرٍ بَعْدَ الواوِ، خِلافًا للزَّجَّاج[١٢]، ولا بها، خِلافًا للجُرجانيِّ[١٣]، ولا بالخِلافِ، خِلافًا للكوفيِّين[١٤].

---

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ١٢/١، والأصول ٣٧/١، والجمل للزجاجي ٣٢، وشرح السيرافي ٥٤/١-٥٧، واللمع ١٠١، والمفصل ٦٢، ونتائج الفكر ٦٧.

(٢) انظر: دقائق التصريف ٦٠، وفيه نسب القول إلى هشام الضرير، وعزي القول إلى الفراء وجميع الكوفيين في الإيضاح للزجاجي ٥٦، وإلى الكوفيين في الإنصاف ٢٣٥/١، وأسرار العربية ١٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٠/١، وتوجيه اللمع ١٧٦.

(٣) هذا مذهب السيرافي في شرح الكتاب ٢٦٠/٢، ٣٢/٣، ٢٢٠؛ إذ يرى أنّ اسم الفاعل واسم المفعول مشتقّان من الفعل، والفعل مشتقٌّ من المصدر. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٥، وشرح الكافية للرضي ٧٢١/٢/٢.

(٤) قبلها في التسهيل ٨٧: «ويُنْصَبُ بمثلِه، أو بفرعِه، أو بقائمٍ مَقامَ أحدِهما».

(٥) لعل محلّ إنكار المؤلف أنّه لا يرى المصدر من قبيل التوكيد اللفظي، وقد ذهب إلى ذلك الأبذي، فيما عزاه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٤٤/٧؛ إذ يرى أنّ التوكيد بالمصدر ليس من قبيل التوكيد اللفظي، بل الغرض منه البيان؛ لأنّه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة، واستشهد لذلك بقوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾، أي: حقيقةً من غير واسطة. وفي ذلك نظر؛ لأنه وإن كان لرفع المجاز وبيان الحقيقة فهذا لا يسوغ تثنيته وجمعه. وينظر: شرح الجزولية للأبذي ٦٦٩.

(٦) التسهيل ٩٠.

(٧) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين، يقول سيبويه في الكتاب ٣٦٩/١: «فهذا كلُّه ينتصب لأنّه مفعولٌ له، كأنّه قيل: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لـــمَّا طرحَ اللام عمل فيه ما قبله». وينظر: معاني القرآن للأخفش ١٧٩/١، والمقتضب ٢٠٤/٣، والأصول ٢٠٦/١-٢٠٧، والإيضاح العضدي ٢١٨/١، واللمع ١١٤، والمفصل ٩٣، وأسرار العربية ١٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٧/١، والكافية ٢٣،

(٨) خالف في ذلك الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١؛ إذ يرى أنّ المفعول له منصوبٌ بفعلٍ مضمر من لفظ المصدر.

(٩) التسهيل ٩١.

(١٠) التسهيل ٩٩.

(١١) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. انظر: الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢٠٩/١، والمسائل البصريات ٧٠١/١، واللمع ١١٥، والمقدمة الجزولية ٢٦٠، والفصول الخمسون ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢، والمقرب ١٥٨/١.

(١٢) انظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤، وعزي القول إليه في: شرح السيرافي ٧١/٥، وأحاز الفراء هذا الوجه في معاني القرآن ٣٥٥/٢.

(١٣) انظر رأيه في الجمل ٢٠، وذهب في المقتصد ٦٦٠/١ إلى أنّ العمل للفعل الذي قبل الواو، والواو معينة له على العمل.

(١٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٧١/٢، والمحلى ٥٦، والإنصاف ٢٤٨/١، والتبيين ٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

المُسْتَثْنَى[1]

وهو المُخْرَجُ تحقيقًا أو تقديرًا مِنْ مذكورٍ أو مَتروكٍ بـ (إلَّا) أو ما بمعناها بِشَرْطِ الفائدة، فإنْ كانَ بَعْضَ المستثنَى منه حقيقةً فمتَّصِلٌ، وإلَّا فمنفصِلٌ مُقَدَّرُ الوقوعِ بَعْدَ (لكِنْ) عند البصريِّين[2]، وبَعْدَ (سِوَى) عند الكوفيِّين[3].

ولا يُسْتَثْنَى بأداةٍ واحِدَةٍ دونَ عَطْفٍ شيئانِ، ومُوهِمُ ذلك بَدَلٌ ومعمولُ عامِلٍ مُضْمَرٍ لا بَدَلانِ، خِلافًا لقومٍ[4].

ولا يُمْنَعُ استثناءُ النِّصْفِ، خِلافًا لبعضِ البصريِّين[5]، ولا استثناءُ الأكثرِ، وفاقًا للكوفيِّين[6].

والسَّابقُ بالاستثناءِ مِنْهُ أَولى من المتأخِّرِ عندَ تَوَسُّطِ المستثنى، وإنْ تأخَّرَ عنهما فالثَّاني أَولى مُطْلَقًا، وإنْ تَقَدَّمَ فالأوَّلُ أَولى إنْ لم يَكُنْ أحدُهما مرفوعًا لَفْظًا أو معنًى، وإنْ يَكُنْهُ فهو أَولى مُطْلَقًا وإنْ[7] لم يَمْنَعْ مانِعٌ.

الحال[8]

ما دَلَّ على هَيْئَةٍ وصاحِبِها مُتَضَمِّنًا ما فيه معنى (في) غيرَ تابِعٍ ولا عُمْدَةٍ.

وحَقُّهُ النَّصبُ، وقَدْ يُجَرُّ بباءٍ زائدةٍ.

واشتِقاقُهُ وانتِقالُه غالِبانِ، لا لازِمانِ، ويُغنِي عنِ اشتِقاقِه وَصْفُه، أو تقديرُ مضافٍ قَبْلَهُ، أو دَلالَتُه على مُفاعَلةٍ أو سِعْرٍ أو ترتيبٍ أو أصالَةٍ أو تَفْرِيعٍ أو تَنْوِيعٍ أو طَوْرٍ واقِعٍ فيه تَفضِيلٌ.

وجَعْلُ (فاهُ) حالًا[9] [١٨٢/ظ] من «كَلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ» أَولى مِنْ أنْ يكونَ أصْلُه: (جاعِلًا فاهُ إلى فِيَّ)[10]، أو: (مِنْ فِيهِ إلى فِيَّ)[11]، ولا يقاسُ عليه، خِلافًا لهشام[12].

---

(١) التسهيل ١٠١.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٩/٢، والأصول ٢٩٠/١، والبغداديات ١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٧٢٤/٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٨/٢، والأصول ٢٩٠/١، وشرح الكافية للرضي ٧٢٥/٢/١.

(٤) خالف في ذلك ابن السراج في الأصول ٢٨٣/١؛ إذ يقول: «فإن قلتَ: (ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا) وأردت الاستثناء أيضًا لم يجز، فإنْ أردتَ البدل جاز، فأبدلتَ (عمرًا) من (أحد) و(دانقًا) من قولك: (درهمًا)، فكأنَّك قلتَ: (ما أعطيتُ إلا عمرًا دانقًا)». وضعَّفه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٢/٢ بأنَّ البدل في الاستثناء لا بدَّ من اقترانه بـ (إلا)، فكان بذلك أشبهَ شيءٍ بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرفٍ معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان.

(٥) عزا أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٥٥/٨ إلى البصريين أنهم لا يجيزون استثناء النصف، وهو اختيار ابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٢/٢ والمقرب ١٦٦/١. وعزا أبو حيان إجازة استثناء النصف فما دونه إلى بعض البصريين والكوفيين.

(٦) عزي إلى أكثر الكوفيين وكثير من الفقهاء وإلى أبي عبيد والسيرافي وابن خروف والشلوبين في التذييل والتكميل ٢٥٦/٨، كما عزي إلى أكثر الفقهاء في البديع ٢٣٧/١، وإلى أكثر الفقهاء والمتكلمين في الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٣٦.

(٧) في التسهيل ١٠٣: «إنْ»، بلا واوٍ، وهو الوجه.

(٨) التسهيل ١٠٨.

(٩) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٣٩٢/١؛ إذ يرى أنَّه منصوبٌ على الحال لوقوعه موقع (مشافهةً)، ووافقه المبرد في المقتضب ٢٣٦/٣، والفارسي في المسائل المنثورة ٣٧-٣٨.

(١٠) عزي التأويل إلى الكوفيين في: شرح السيرافي ٧/٦، والتبصرة ٣٠٠/١، والغرة ٣٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢، وأجازه ابن جني في المحتسب ٢٥١/١، والخصائص ٣٨١/٢، واختاره ابن الشجري في الأمالي ٢٣٦/١، وابن عصفور في المقرب ١٥١/١.

(١١) عزي التقدير إلى الأخفش في: الغرة ٣٨٢/١، وشرح التسهيل ٢٣٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٦٤٩/٢/١.

(١٢) عزي الرأي إليه في الارتشاف ١٥٦٠/٣. وهو هشام بن معاوية الضرير، من أعلام المدرسة الكوفية، أخذ عن الكسائي، توفي نحو سنة (٢٠٩هـ)، من مصنفاته: المختصر، والقياس، والعوامل. انظر: وفيات الأعيان ٨٥/٦، والبلغة ٣٠٩، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢.

التَّمييز[1]

ما فيهِ معنى (مِنْ) الجِنسيَّة مِنْ نكرةٍ منصوبةٍ فَضْلَةٍ غيرِ تابعٍ.

ويُمَيِّزُ: إمَّا جملةً[2]، وإمَّا مفردًا عَدَدًا، أو مُفْهِمَ مِقْدارٍ، أو مِثْلِيَّةٍ، أو غَيْرِيَّةٍ، أو تَعَجُّبٍ بالنصِّ على جِنْسِ المراد بَعْدَ تمامٍ بإضافةٍ، أو تنوينٍ، أو نونِ تثنيةٍ أو جَمْعٍ أو شِبْهِهِ.

ويَنْصِبُهُ مُمَيَّزُهُ لِشَبَهِهِ بالفعلِ أو شِبْهِهِ[3]، ويَجُرُّهُ بالإضافةِ إنْ حُذِفَ ما بِهِ التَّمامُ.

العَدَدُ[4]

مُفَسِّرُ ما بَيْنَ عَشَرةٍ ومائةٍ واحِدٌ منصوبٌ على التمييز.

ويُضافُ غيرُه إلى مُفَسِّرِه مجموعًا معَ ما بَيْنَ اثنينِ وأحدَ عَشَرَ ما لَمْ يَكُنْ مائةً فَيُفْرَدُ غالِبًا، ومُفْرَدًا معَ[5] مائةٍ فصاعِدًا، وقَدْ يُجْمَعُ معَها، وقَدْ يُفْرَدُ تمييزًا، وربَّما قيل: (عِشْرُو دِرهَمٍ)، و(أربَعُو ثَوْبِهِ)، و(وخَمْسَةٌ أثوابًا)[6].

ولا يُفَسَّرُ واحِدٌ واثنانِ، و:

.....ثِنْتا حَنْظَلٍ[7]

ضرورة.

[(كَمْ) و(كأيِّنْ) و(كَذا)][8]

(كم) اسمٌ لعددٍ مُبْهَمٍ، فيفتَقِرُ إلى مميِّزٍ لا يُحْذَفُ إلَّا لدليلٍ.

ولزِمَتْ (كَمْ) التَّصدير، وبُنِيَتْ في الاستفهامِ لِتضمُّنِها معنى حَرْفِه، وفي الخبرِ لِشَبَهِها بالاستفهاميَّةِ لَفْظًا أو[9] معنًى، وتَقَعُ في حالَتَيْها مبتدأً ومفعولًا[10] وظَرْفًا ومَصْدَرًا.

معنى (كَأيِّنْ) و(كَذا) كمعنى (كَمْ) الخبريَّةِ، وتقتضيانِ مميِّزًا منصوبًا، والأكثرُ جَرُّه بـ (مِنْ) بَعْدَ (كأيِّنْ).

ويقال: كَيْءٍ، وكاءٍ، وكأٍ، وكَأْيٍ، وقَلَّ وُرودُ (كَذا) مفردًا أو مُكَرَّرًا بلا واوٍ.

نِعْمَ وبِئْسَ[11]

ولَيْسا [١٨٣/و] باسمَيْنِ فَيَلِيا عوامِلَ الأسماءِ، خِلافًا للفرَّاء[12]، بَلْ هما فِعْلانِ[1] لا يَتَصَرَّفانِ؛ لِلزُومِهما إنشاءَ المَدْحِ والذَّمِّ على سبيلِ المبالغة.

---

(١) التسهيل ١١٤.

(٢) بعدها في التسهيل ١١٤: «وستبيَّن».

(٣) قوله: «وَيَنْصِبُهُ مُمَيَّزُهُ لِشَبَهِهِ بالفعلِ أو شِبْهِهِ» ليست في المتن، وأضيفت بالهامش متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٤) التسهيل ١١٦.

(٥) أضيفت في الهامش متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٦) بعدها في التسهيل ١١٦: «ونحو ذلك».

(٧) من الرجز، والبيت بتمامه مع الذي قبله:

كأنَّ خَصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

وهما بلا نسبة في: إصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب ١٥٣/٢، والفصيح ٣١٤، والتكملة ٣٦٠، والمنصف ١٣١/٢.

(٨) التسهيل ١٢٤.

(٩) في التسهيل ١٢٥: «و»، وهو الوجه.

(١٠) بعدها في التسهيل ١٢٥: «ومضافًا إليها».

(١١) التسهيل ١٢٦.

(١٢) عزي القول إليه في مجالس العلماء ٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وكلامه في معاني القرآن ٢٦٨/١ على خلافه، كما عزي القول إلى الكوفيين في: شرح

وأصْلُهما (فَعِلَ)، وقَدْ يَردانِ كذلك، أو بسكونِ العَيْنِ وفَتْحِ الفاءِ و[٢]كَسْرِها، أو بكَسْرِهما[٣]، وكذلك كلُّ ذِي عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ مِنْ (فَعِلَ) فِعْلًا أو اسمًا، وقَدْ تُجْعَلُ العينُ الحلقيَّةُ متبوعةَ الفاء في (فَعْلٍ) وتابعتها في (فَعِيل)[٤]، وقَدْ يُتْبَعُ الثاني الأوَّلَ في مِثْلِ (نَحَرٍ) و(مَحَمُومٍ)، وقد يقالُ في (بِئْسَ): بَيْسَ.

حَبَّذا[٥]

أصْلُ (حَبَّ) مِنْ (حَبَّذا): حَبُبَ، أي: صارَ حبيبًا، فأُدْغِمَ كغيرِه وأُلْزِمَ مَنْعَ التَّصَرُّفِ وإيلاءَ (ذا) فاعِلًا في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما[٦].

وليس هذا التَّركيبُ مُزيلًا فِعْلِيَّةَ (حَبَّ) فتكونَ مع (ذا) مبتدأً، خِلافًا للمبرِّدِ[٧] وابن السرَّاجِ[٨] ومَنْ وافقَهما[٩]، ولا اسميَّةَ (ذا) فيكونَ معَ (حَبَّ) فِعْلًا فاعِلُه المخصوصُ، خِلافًا لقومٍ[١٠].

وتَدْخُلُ عليهما (لا) فتَحْصُلُ موافَقَةُ (بِئْسَ) معنًى، ويُذْكَرُ بَعْدَهما المخصوصُ بمعناهما مبتدأً مُخْبَرًا عنهُ بهما، أو خَبَرَ مبتدأٍ لا يَظْهَرُ، ولا تَعْمَلُ فيه النَّواسِخُ، ولا يُقَدَّمُ.

التَّعَجُّبُ[١١]

يُنْصَبُ المُتَعَجَّبُ منه مفعولًا بمُوازِنِ (أَفْعَلَ) فِعْلًا[١٢] لا اسمًا، خِلافًا للكوفيِّين[١٣] غيرِ الكِسائيِّ[١٤]، مُخْبَرًا به عَنْ (ما) متقدِّمةً بمعنى (شيءٍ)[١]، لا استفهاميَّةً، خِلافًا لبعضِهم[٢]، ولا موصولةً، خِلافًا للأخفشِ في أحَدِ قَوْلَيْهِ[٣].

الجمل لابن بابشاذ ٢٣٥، وشرح اللمع للشريف الحسيني ٤١٦، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٩٧/١، والتبيين ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١.

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ١٣٨/٢، والأصول ١١١/١، والإيضاح العضدي ١٢٢/١، واللمع ٢٠٠، وعزي إلى الكسائي في مجالس العلماء ٤٨، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) في التسهيل ١٢٦: «أو».

(٣) انظر لغات (نعم) و(بئس) في: الكتاب ١١٦/٤، والمقتضب ١٣٨/٢، والأصول ١١١/١، والمفصل ٣٥٠.

(٤) في التسهيل ١٢٦: «(فَعِيلٍ) وتابِعَتَها في (فَعْلٍ)»، وهو الصواب.

(٥) التسهيل ١٢٩.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١٨٠/٢: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنّ (حبَّذا) بمنزلة (حبَّ الشيءَ)، ولكنَّ (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوعٌ، كما تقول: (يا ابن عمَّ)، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنّك تقول للمؤنَّث: (حبَّذا)، ولا تقول: (حبَّاه)؛ لأنّه صار مع (حبَّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازم؛ لأنّه كالمثل». وكلام سيبويه الذي نقله عن شيخه الخليل يحتمل أنْ يكون الفعل (حبَّ) قد تركِّبَ مع (ذا) فصارا اسمًا، ويعرب مبتدأ وما بعده خبر عنه، وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج ومن وافقهما، كما سيأتي، وعلى هذا فالضمير في قوله (وهو اسم مرفوع) يعود إلى التركيب كاملًا، ويحتمل أنْ يكون التركيب باقٍ على حاله من الفعل والفاعل، لكنَّه جارٍ مجرى المثل؛ للزوم إسناد الفعل للفاعل، وعلى هذا فهو جملة فعليَّة في محل رفع خبر، وما بعده مبتدأ مؤخر، وعلى هذا التأويل يكون الضمير في قوله: (وهو اسم مرفوع) عائدًا إلى (ذا) وحدها، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي في البغداديات ٢٠١-٢٠٤، وابن برهان في شرح اللمع ٤٢٠/٢، وابن خروف فيما نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣، وجعل ابن مالك ظاهر كلام سيبويه على هذا القول، كما نقل عن ابن خروف أنّه قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك.

(٧) المقتضب ١٤٣/٢.

(٨) الأصول ١١٥/١.

(٩) منهم السيرافي في شرح الكتاب (دار الكتب العلمية) ١٢/٣، وابن جني في اللمع ٢٠٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٠/٧، والشلوبين في التوطئة ٢٧٤، وابن عصفور في المقرب ٧٠/١.

(١٠) عزاه بو حيان في التذييل والتكميل ١٦٢/١٠ إلى الأخفش وأبي بكر خطاب المارديّ.

(١١) التسهيل ١٣٠.

(١٢) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. انظر: الكتاب ٧٣/١-٧٤، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٨/١، والجمل للزجاجي ٩٩، والإيضاح العضدي ١٣٢/١، واللمع ١٩٧، وحكى ابن الشجري في أماليه ٣٨١/٢ إجماع متقدمي البصريين ومتأخريهم على ذلك.

(١٣) عزي القول إليهم في: شرح السيرافي ٧٠/٣، ٧٨/٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢١٤، وشرح اللمع للواسطي ١٧٩، وشرح اللمع للشريف الحسيني ٤٠٦، والإنصاف ١٢٦/١، والتبيين ٢٨٥، ١٤٣، واختاره صدر الأفاضل في التخمير ٣٢٦/٣.

(١٤) عزي القول بفعلية صيغتي التعجب إلى الكسائي في: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٩١/٢/٢، والارتشاف ٢٠٦٦/٤، وأوضح المسالك

وكـــ (أَفْعَلَ) (أَفْعِلْ خَبَرًا[٤] لا أَمْرٌ[٥]، مجرورًا بَعْدَهُ الـــمُتَعَجَّبُ مِنْهُ بباءٍ زائدةٍ لازِمَةٍ، وقَدْ تُفارِقُه إنْ كانَ (أنْ) وَصْلَتَها، ومَوْضِعُهُ رَفْعٌ بالفاعِلِيَّة[٦] [١٨٣/ظ] لا نَصْبٌ بالمفعولِيَّة، خِلافًا للفرَّاءِ[٧] والزَّمـــخْشَرِيِّ[٨] وابنِ خروفٍ[٩]، واستُفِيدَ الخبرُ مِنَ الأمرِ هنا وفي جوابِ الشَّرْطِ[١٠] استُفِيدَ الأمرُ من مُثْبَتِ الخبرِ، والنَّهْيُ مِنْ مَنْفِيِّه، وربَّما استُفِيدَ الأمْرُ مِنَ الاستفهامِ.

ولا يُتَعَجَّبُ إلَّا مِنْ مُـــخْتَصٍّ، وإذا عُلِمَ جازَ حَذْفُه مطلقًا.

أَفْعَلُ التَّفْضِيل[١١]

يُصاغُ للتَّفضِيلِ مُوازِنُ (أَفْعَلَ) اسمًا ممَّا صِيغَ منه في التَّعجُّبِ فِعْلًا على نَـــحْوِهِ من اطِّرادٍ وشُذوذٍ ونِيابَةِ (أشَدَّ) وشِبْهِهِ، وهو هنا اسمٌ ناصِبٌ مَصْدَرَ الـــمُحْوِجِ إليه تمييزًا.

وغَلَبَ حَذْفُ همزةِ (أَخْيَرَ) و(أَشَرَّ) في التَّفضيلِ، ونَدَرَ في التَّعَجُّبِ.

ويَلْزَمُ (أَفْعَلَ) التَّفضيلِ عاريًا الإفرادُ والتَّذكيرُ، وأنْ يَلِيَهُ أو معمولَه المفضولُ مجرورًا بـــ (مِنْ)، وقَدْ يَسْبِقانِه.

٢٥٢/٣، وتوضيح المقاصد ٨٩٢/٣.

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين. انظر: الكتاب ٧٢/١، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والجمل للزجاجي ٩٩، والإيضاح العضدي ١٣١/١، واللمع ١٩٧، والمفصل ٣٥٤، والمقدمة الجزولية ١٥٦، والتوطئة ٢٦٩.

(٢) عزي القول باستفهاميَّة (ما) إلى الفراء في: شرح السيرافي ٧٠/٣، وتوجيه اللمع ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٦/٢/٢، ونسبه الرضي إلى ابن درستويه أيضًا، وقوَّاه من جهة المعنى.

(٣) عزي القول بموصولية (ما) إلى الأخفش في: الأصول ١٠٠/١، وشرح السيرافي ٧٢/٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢١٣، والمقتصد ٣٧٥/١، وشرح اللمع للواسطي ١٧٩، وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، والمفصل ٣٥٥، والمرتجل ١٤٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٩٦/١، والتبيين ٢٨٢، وورد القول بلا نسبة في المقتضب ١٧٧/٤. وهذا القول هو المشهور عن الأخفش، ونُسِبَ إليه قولان آخران: الأول: رأي الخليل وسيبويه السالف، وفي كلامه في معاني القرآن ٣٩/١ ما قد يفهم منه ذلك، والثاني: أنَّ (ما) نكرة موصوفةٌ بالفعل، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ أحسن زيدًا عظيمٌ. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح التسهيل ٣١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٥/٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٣/١٠-١٨٤.

(٤) القول بأنَّ الأمر بمعنى الخبر وليس على حقيقته هو قول جمهور النحويين، وممَّن صرَّح به ابن السراج في الأصول ١٠١/١، والفارسي في الإيضاح العضدي ١٣١/١ وبغداديات ١٦٥، وابن جني في اللمع ١٩٨، وابن بابشاذ في شرح الجمل ٢٢٧، وعبد القاهر في المقتصد ٣٧٦/١، والأنباري في الإنصاف ٧٠٥/٢، والعكبري في اللباب ٢٠٢/٢، وابن خروف في شرح الجمل ٥٨٤/٢. وعزي إلى سيبويه في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧، وشرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٧/٢/٢، ولم أقف في كلامه على نصٍّ صريح في ذلك، وربَّما يفهم ذلك من قوله في الكتاب ٩٧/٤: «والمعنى في (ما أفعله) و(أفعِلْ به) واحد»، حيث سوَّى بين الصيغتين في المعنى، لكنَّ مراد سيبويه قد ينصرف إلى التسوية بينهما في المعنى العام، وهو التعجب.

(٥) كذا جاءت في المخطوط، والوجه: «أمْرًا». والقول بأنَّ الأمر على حقيقته يقتضي أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا، والمجرور بالحرف مفعولًا به في المحل، وستأتي الإشارة إلى هذا الرأي قريبًا.

(٦) هذا قول الجمهور. انظر المصادر في الهامش (١) السابق.

(٧) قال في معاني القرآن ١٣٩/٢: «وقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ يريد الله -تبارك وتعالى- كقولك في الكلام: (أكرمْ بعبد الله)، ومعناه: ما أكرم عبد الله، وكذلك قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: ما أسمعهم، ما أبصرهم»، وكلامه السابق قد يفهم منه هذا الرأي، وذلك أنَّه شبَّه المتعجَّب منه في (أفعل به) بالمتعجَّب منه في صيغة (ما أفعله)، وهو في صيغة (ما أفعله) مفعول به اتفاقًا، فيكون في (أفعل به) كذلك، لكنَّ هذا التوجيه مدفوعٌ بأنَّ مراده قد ينصرف إلى التشبيه في المعنى العام، وهو التعجب، كما في عبارة سيبويه المشار إليها في الهامش (١). والمشهور نسبة هذا الرأي إلى الزجاج، فقد ذكر الفارسي في الإغفال ٣٦٢/١ أنَّ هذا القول حكي له عن الزجاج و لم يسمعه منه، وعزي إليه في: شرح المقدمة المحسبة ٣٨٢/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٣/١، وتوجيه اللمع ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧، وله في معاني القرآن ٢٨٠/٣، ٣٣٠ عبارة تشبه عبارة الفراء المشار إليها آنفًا. وللأخفش أيضًا في معاني القرآن ٤٢٩/٢-٤٣٠ عبارة مشابهة لعبارة الفراء، ولعلها أيضًا مردُّ نسبة القول إليه في شرح المقدمة الكافية ٩٢٩/٣، وشرح المُعنى لابن فلاح ١٢٢٤/٣.

(٨) قال الزمخشري في المفصل ٣٥٤ بعد أن ساق رأي الجمهور في كون الأمر بمعنى الخبر: «وفي هذا ضربٌ من التعسف، وعندي أنَّ أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمرٌ لكل أحدٍ بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدةٌ مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾».

(٩) عزي القول إليه أيضًا في شرح الكافية للرضي ١٠٩٧/٢/٢، وتقريره للمسألة في شرح الجمل ٥٨٤/٢ موافق لرأي الجمهور؛ إذ يقول: «والجار والمجرور هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل»، غير أنه قال بعدها ص ٥٨٥ وبعد أن ساق الرأي الآخر الذي نسبه للكوفيين: «وهو قولٌ لا دليل على خطئه»، وهذه العبارة الأخيرة هي -فيما يبدو- مستند ابن مالك في نسبة الرأي إليه، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣/٣ أقرب إلى حكاية رأي ابن خروف؛ إذ نسب إليه استحسان الرأي لا الأخذ به، كما توهم عبارة المتن.

(١٠) بعدها في التسهيل ١٣٠: «كما»، ويبدو أنَّها سقطت سهوًا؛ لانتقال نظرٍ من الناسخ إلى (استُفِيدَ) التي بعدها.

(١١) التسهيل ١٣٣.

اسمُ الفاعل[1]

الصِّفةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ، جاريةً في التَّذكيرِ والتأنيثِ على المضارِع مِنْ أفعالِها لمعناهُ أو معنى الماضي.

ويَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغَّرِ والموصوفِ[2] مفردًا وغيرَ مُفْرَدٍ عَمَلَ فِعْلِهِ مطلقًا، وكَذا إنْ حُوِّلَ للمبالغةِ من (فاعِلٍ) إلى (فعَّالٍ) أو (فَعُولٍ) أو (مِفْعالٍ)[3]، خِلافًا للكوفيِّين[4].

وربَّما عَمِلَ مُحَوَّلًا إلى (فَعِيلٍ) أو (فَعِلٍ)[5]، وربَّما بُنِيَ (فَعَّالٌ) و(مِفْعالٌ) و(فَعِيلٌ) و(فَعُولٌ) من (أفْعَلَ).

ولا يَعْمَلُ غيرُ المعتمِدِ على صاحِبٍ مذكورٍ أو مَنْوِيٍّ، أو على نَفْيٍ صريحٍ أو مُؤَوَّلٍ، أو استفهامٍ موجودٍ أو مقدَّرٍ[6]، ولا الماضي غيرُ الموصولِ بِهِ (أل)، أو مَحْكِيٌّ به الحالُ[7]، خِلافًا للكسائي[8]، بَلْ يَدُلُّ على فِعْلٍ ناصِبٍ لِما يَقَعُ[9] مِنْ مفعولٍ به يُتَوَهَّمُ أنَّهُ مفعولُه.

وليس نَصْبُ ما بَعْدَ المقرونِ بـ (أل) مخصوصًا بالمُضِيِّ[10]، خِلافًا للرُّمانيِ[11] ومَنْ ولا على التَّشبيهِ بالمفعولِ به[12]، [١٨٤/و] خِلافًا للأخفش[1]، ولا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، خِلافًا لقومٍ[2].

---

(١) التسهيل ١٣٦.

(٢) بعدها في التسهيل ١٣٦: «خلافًا للكسائي».

(٣) هذا رأي جمهور النحويين، وزاد عليهما سيبويه صيغتي (فَعِلٍ) و(فعيلٍ)، كما سيأتي في العبارة التالية. انظر: الكتاب ١١٠/١-١١٢، والمقتضب ١١٢/٢-١١٤، والأصول ١٢٤/١-١٢٥، والانتصار ٦٨-٧٢، والجمل للزجاجي ٩٢-٩٣، وشرح السيرافي ٢١٤/٣-٢١٦، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦، وشرح التسهيل ٧٩/٣-٨٢.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١٩٦/١، وعزي الرأي إليهم في: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، وشرح الكافية للرضي ٧٣٥/٢/٢.

(٥) هذا مذهب سيبويه، ووافقه الجرمي في (فَعِلٍ)، والزجاجي في الصيغتين، وأما المبرد وابن السراج وكثيرٌ من النحويين فيمنعون إعمالهما. انظر مصادر الهامش رقم (٤) السابق.

(٦) عزي القول بمنع إعمال اسم الفاعل بغير اعتماد إلى سيبويه في: الجمل للزجاجي ٣٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١١، والمقتصد ٥١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦-٨٠، وظاهر كلامه -فيما نقله عن الخليل- على استقباح إعمال غير المعتمد لا منعه؛ إذ يقول في الكتاب ١٢٧/٢: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يستقبح أن يقول: (قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ»، وهذا حزم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/١؛ إذ يقول: «هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أنّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا أو نفيًا فقد قوَّله ما لم يقل». ونصَّ على هذا القيد كثيرٌ من النحويين، كالفارسي في الإيضاح العضدي ١٧١/١-١٧٢، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١١١، وعبد القاهر في المقتصد ٢٤٧/١، والزمخشري في المفصل ٢٨٣، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٥٤/٢. وعزي إلى الأخفش القول بجواز الإعمال من غير اعتماد في: الإغفال ٣٣٠/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٦٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١١، والمقتصد ٥١٢/١، كما عزي القول إلى الكوفيين في: شرح اللمع للواسطي ٢٩، وأسرار العربية ٧٠، وشرح التسهيل ٢٧٤/١، وعزي إلى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل ٦١٥/١؛ وأجازه ابن السراج في الأصول ٦٠/١ على قبح.

(٧) هذا رأي جمهور النحويين. انظر: الكتاب ١٧١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٩/١، والمقتضب ١٤٨/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/٢، والأصول ١٢٥/١، والجمل للزجاجي ٨٤، والإيضاح العضدي ١٧١/١، والمفصل ٢٨٢، وشرح المقدمة الكافية ٨٨٣/٣.

(٨) عزي القول إليه في: الجمل للزجاجي ٨٤، وشرح السيرافي ٢٠٤/٣، والمقتصد ٥١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦١٤/١، والكافية ٤١.

(٩) بعدها في التسهيل ١٣٧: «بعده».

(١٠) نقل ابن ولاد عن المبرد حكاية إجماع النحويين على ذلك، وسيأتي التفصيل في الهامش (٧) الآتي.

(١١) عزي القول إليه في شرح الكافية للرضي ٧٢٩/٢/٢، وفيه عزاه الرضي أيضًا إلى الفارسي في الشعر، وهو المفهوم من تقدير الفارسي في الشعر ٨٢/١ وإن لم ينصَّ وينظر: توجيه اللمع ٤٩٦، والبديع ٢٤٣/٢.

(١٢) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٧٦/٣ أنّ الذي حمل الرماني ومن وافقه على اشتراط المضي لإعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) أنّهم وجدوا سيبويه حين ذكر اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدِّره إلا بـ (الذي فعل)، وردَّ احتجاجهم بأنّ سيبويه لم يتعرَّض للذي بمعنى المضارع لأنّه قد صحَّ له العمل دون الألف واللام، فعمله عند اقترانه بهما أحقُّ وأولى. وذكر ابن ولاد في الانتصار ٧٥-٧٦ أنّ اقتصار سيبويه على التقدير بالمضي ممّا أخذه عليه المبرد. وينظر: الكتاب ١٣٠/١، ١٨١، ١٩١، والمقتضب ١٥١/١، ١٤٤/٤، والأصول ١٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١.

(١٣) الخلاف في إعراب المنصوب في (الضارب زيدًا) هنا مبنيٌّ على الخلاف في (أل) في (الضارب) هل هي موصولةٌ أم معرِّفة، فالذي يرى أنها موصولة يعرب (زيدًا) مفعولًا به، والذي يذهب إلى أنها للتعريف ينصبه على التشبيه بالمفعول به، والقول بأنّها موصولة هو قول جمهور النحويين. انظر: الأصول ٢٢٣/٢-٢٢٤، وشرح المقدمة

الصِّفَةُ المشبَّهة باسمِ الفاعلِ[٣]

هي الـمُلاقِيَةُ فِعْلًا لازِمًا ثابِتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابِلَةً للـمُلابَسَةِ والتَّجَرُّدِ والتعريفِ والتَّنكير بلا شَرْطٍ.

ومُوازَنَتُها المضارِعَ قليلةٌ إنْ كانتْ مِنْ ثلاثيٍّ، ولازِمَةٌ إنْ كانت مِنْ غيرِه.

ويميِّزُها مِنِ اسمِ فاعلِ الفاعل[٤] اللَّازمِ اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعلِ معنًى.

إعمالُ المصدر[٥]

يَعْمَلُ المصدرُ مُظْهَرًا مُكبَّرًا غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قَبْلَ تمامِه عَمَلَ فِعْلِهِ.

حُروفُ الجرِّ[٦]

منها (مِنْ)[٧]، وهي لابتداءِ الغايةِ مطلقًا على الأصحِّ[٨]، وللتَّبعيضِ، ولبيانِ الجِنْسِ.

ومنها (إلى) للانتهاءِ مطلقًا[٩]، ولا تُزادُ، خِلافًا للفرَّاء[١٠].

ومنها (اللَّام) للمِلْكِ وشِبْهِهِ، وللتَّمْليكِ وشِبْهِه، وللاستِحقاق.

ومنها (في) للظَّرفيَّة حقيقةً أو مجازًا.

قلتُ: وتحقيقًا أو تقديرًا[١١].

ومنها (الكاف) للتَّشبيه، ودخولُها على ضميرِ الغائِبِ المجرورِ قليلٌ، وعلى (أنْتَ) و(إيَّاكَ)[١٢] أقلُّ.

المحسبة ١٧٨/١، والتوطئة ١٦٨.

(١) عزي القول إليه في: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢، وشرح الجزولية للأبذي ٤٤١، وأوضح المسالك ١٥٣/١، وتعليق الفرائد ٢١٣/٢، وعزاه المبرد مختارًا له في الكامل ٥٢/١ إلى المازني، كما عزاه إليه الفارسي أيضًا في البغداديات ٥٥٣، وعزاه ابن السراج في الأصول ٢٢٣/٢ إلى بعض مشايخ البصريين، واختاره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٣، والشلوبين في التوطئة ١٦٩.

(٢) عزي إلى المازني في شرح الكافية للرضي ٧٣٠/٢/٢.

(٣) التسهيل ١٣٩.

(٤) في التسهيل ١٣٩: «الفعل»، وهو الصواب.

(٥) التسهيل ١٤٢.

(٦) بعدها في التسهيل ١٤٤: «سوى المستثنى بها».

(٧) بعدها في التسهيل ١٤٤: «وقَدْ يُقال: (مِنا)».

(٨) نصَّ سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٤ على أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان؛ كما قُيِّدتْ بالمكانيَّة في: الجمل للزجاجي ١٣٩، والواضح ٢٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٣/١، واللباب للعكبري ٣٥٣/١، والمقرب ١٩٨/١، ورصف المباني ٣٨٨. ونسب الرضي في شرح الكافية القول بأنَّها لابتداء الغاية في المكان ١١٣٧/٢/٢ إلى البصريين. وكثير من النحويين أطلقوا القول بأنَّها لابتداء الغاية دون نصٍّ على المكانية، ومنهم المبرد في المقتضب ١٨٢/١، ١٣٦/٤، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤٧٨/٢، والفارسي في الإيضاح العضدي ٢٦٤/١، وابن حيي في اللمع ١٢٨، والزمخشري في المفصل ٣٦٥. وعزي إلى الكوفيين أنَّها لابتداء الغاية في المكان والزمان في: شرح السيرافي ١٦٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٤/١، والإنصاف ٣٧٠/١، وإلى هذا ذهب الأخفش في معاني القرآن ٣٦٥/١، وعبد القاهر في المقتصد ٨٥٤/٢، والسهيلي في الروض الأنف ٢٥٧/٤، وابن خروف في شرح الجمل ٤٧٣/١.

(٩) بعدها في التسهيل ١٤٥: «وللمصاحَبة، وللتبيين، ولموافقة (اللام) و(في) و(مِنْ)».

(١٠) قال الفراء في تأويل قراءة (هُوى) بفتح الواو في قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾: «بمعنى: (هُواهم)، كما قال: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ يريد: (رِدْفكم)، وكما قالوا: (نقدتُ لها مالَهَا)، أي: نقدتُها». وينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٣، والمحتسب ٣٦٤/١، والتذييل والتكميل ١٦٩/١١.

(١١) ربَّما يكون أصل العبارة «أو: تحقيقًا أو تقديرًا»، فيكون مراده بقوله: «تحقيقًا أو تقديرًا» عبارةً بديلة عن عبارة ابن مالك «حقيقةً أو مجازًا»، والمراد فيهما واحد، أو أن يكون مراده بـ (تقديرًا) التوكيد القريب من الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، فالظرفيَّة هنا ليست حقيقةً ولا مجازًا، وإنَّما هي ظرفيَّةٌ تحقيقيَّةٌ، أي: توكيديَّة؛ لكون الجذوع ظرفًا للصَّلب، فكأنَّهم في داخلها من شدَّة الوثاق.

(١٢) بعدها في التسهيل ١٤٧: «وأخواتِهما».

القَسَم[1]

وهو صريحٌ، وغيرُ صريحٍ، وكِلاهُما جُمْلَةٌ فِعليَّةٌ أو اسْمِيَّةٌ.

ويُسْتَغْنَى للدليلِ[2] كثيرًا بالجوابِ عن القَسَمِ، وعن الجوابِ بمعمولِه، أو بِقَسَمٍ مسبوقٍ ببعضِ حروفِ الإجابة.

والأصَحُّ كَوْنُ (جَيْرٍ) مِنْ حُروفِ الإجابَةِ، لا اسمًا بمعنى (حَقًّا)[3]، وقَدْ تُفْتَحُ راؤُها، وربَّما أغْنَتْ هي و(لا جَرَمَ) عَنْ لَفْظِ القَسَمِ مُرادًا، وقَدْ يُجابُ بـ (جَيْرٍ) دونَ إرادةِ قَسَمٍ.

الإضافة[4]

الـمُضافُ: الاسمُ المجعولُ كجُزْءٍ لِما يليه، خافِضًا له، بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تقديرُها وَحْدَها، وبمعنى (مِنْ) إنْ حَسُنَ تقديرُها مع صِحَّةِ [١٨٤/ظ] الإخبارِ عن الأوَّلِ بالثاني، وبمعنى اللَّامِ تحقيقًا أو تقديرًا فيما سِوى ذَيْنِكَ.

ويُزالُ ما في المضافِ مِنْ تنوينٍ[5] أو نونٍ تُشْبِهُه، وقَدْ يُزالُ منه تاءُ التأنيثِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ.

ويتَخَصَّصُ بالثاني إنْ كانَ نكرةً، ويَتَعَرَّفُ بهِ إنْ كانَ مَعْرِفَةً ما لَـمْ يُوجِبْ تَأَوُّلُهُ بنكرةٍ وقوعُه مَوْقِعَ ما لا يكونُ مَعَهُ مَعْرِفَةً، أو عَدَمُ قَبُولِهِ تعريفًا لِشِدَّةِ إبْهامِه، كـ (غَيْرٍ) و(مِثْلٍ) و(حَسْبٍ)، أو تَكُنْ إضافَتُه غَيْرَ مَحْضَةٍ ولا شَبِيهَةٍ بِـمَحْضَةٍ لكونِهِ صِفَةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى أو منصوبٌ.

قلتُ: ولنا في هذا المحلِّ إشكالٌ نفيس[6].

وليسَ مِنْ[7] هذا المصدرُ المضافُ إلى مَرْفوعِه أو مَنْصُوبِه، خِلافًا لابنِ بَرْهانَ[8]، ولا (أفْعَلُ) التَّفضيلِ، ولا الاسمُ المضافُ إلى الصِّفةِ، خِلافًا للفارسيِّ[9]، بَلْ إضافةُ المصدرِ و(أفْعَلِ) التَّفضيلِ مَـحْضَةٌ، وإضافةُ الاسمِ إلى الصِّفَةِ شبيهةٌ بِـمَحْضَةٍ، لا مَـحْضَةٌ، وكَذا إضافةُ الـمُسمَّى إلى الاسمِ، أو الصِّفَةِ إلى الموصوفِ، والموصوفِ إلى القائِمِ مَقامَ الوصفِ، والـمُؤَكَّدِ إلى الـمُؤكِّدِ، والـمُلْغَى إلى الـمُعْتَبَرِ، والـمُعْتَبَرِ إلى الـمُلْغَى.

---

(١) التسهيل ١٥٠.

(٢) ساقطة من المتن، وألحقتْ في الهامش متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٣) ممَّن ذهب إلى أنَّ (حير) اسمٌ الزجاجي في الجمل ٢٦٣، وعزي إلى ابن بري في المقدمة الجزولية ٣٢٣، وعزاه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٦١/٣ إلى عبد القاهر في كتابه المقتصد، ولم أقف عليه فيه، كما عزاه في مغني اللبيب ٥٩/٣ إلى السيرافي، وما في شرح الكتاب (دار الكتب العلمية) ٥٤/٤ يخالفه، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤٠٧/١١ إلى سيبويه، ولم أقف في كلامه على نصٍّ صريح بذلك. وورد معنى (حقًّا) لـ (حير) في عدد من المعاجم. انظر: جمهرة اللغة ١٢٧٢/٣، وتهذيب اللغة ١٧٨/١١، والصحاح ٦١٨/٢ (حير).

(٤) التسهيل ١٥٥.

(٥) أضيفت في هامش المخطوط، متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٦) في الهامش، «الإشكال أن الإضافة مطلقًا تقتضي تخصيص المضاف بالمضاف إليه، سواءٌ كانت محضةً أو غير محضة، وإلا فلا يكون للإضافة إضافة، فلا وجه لهذه التفرقة». ومع أن التعليق لم يذيَّل بحرف (ع) الذي يشير إلى أنَّه لابن جماعة توحي صيغة الحزم فيه بأنَّه له، وربما سها الناسخ عن وضعها. والإشكال في التذييل والتكميل ١٩/١٢.

(٧) أضيفت في هامش المخطوط، متبوعةً بعلامة إلحاق.

(٨) عزاه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٩/١٢ ناقلًا كلام ابن برهان بنصِّه، ولم أقف عليه في شرحه اللمع، كما عزاه أبو حيان إلى ابن الطراوة أيضًا. وينظر: الإفصاح ٩٣.

(٩) انظر: الإيضاح العضدي ٢٨١/١، وهو قول ابن السراج في الأصول ٦/٢، وابن برهان في شرح اللمع ١٩٨/١، والأنباري في أسرار العربية ٢٨٠، والخزولي في مقدمته ١٣١، وابن الخباز في توجيه اللمع ٢٥٤، وفيه عزاه إلى الأكثرين، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/٣، وابن الحاجب في الكافية ٢٨، وابن عصفور في المقرب ٢٠٩/١، وابن أبي الربيع في الملخص ٥٣٠/١، وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣١/١٢ إلى الكوفيين. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢٠٤/١، ١١٣/٢ على أنَّ إضافة (أفعل) التفضيل من الإضافة المحضة، وعزي إلى الجمهور في اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٠/١، والتذييل والتكميل ٣٠/١٢.

التَّابِع[1]

هو ما ليسَ خَبَرًا مِنْ مُشارِكٍ ما قَبْلَهُ في إعرابِهِ وعامِلِهِ مطلقًا.

وهو توكيدٌ، أو نَعْتٌ، أو عَطْفُ بيانٍ، أو عَطْفُ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ.

ولا يَتَقَدَّمُ معمولُ تابِعٍ على متبوعٍ[2]، خِلافًا للكوفيِّين[3].

التَّوْكِيد[4]

وهو معنويٌّ ولَفْظِيٌّ، فالمعنويُّ: التَّابِعُ الرَّافِعُ تَوَهُّمَ إضافةٍ إلى المتبوعِ، أو أنْ يُرادَ بِهِ الخُصوصُ.

واللَّفْظِيُّ: إعادةُ اللَّفْظِ أو تَقْوِيَتُه بموافَقَةِ [١٨٥/و] معنًى.

النَّعْتُ[5]

التَّابِعُ المقصودُ بالاشتِقاقِ وَضْعًا أو تأويلًا مَسُوقًا لتخصيصٍ، أو تَعْمِيمٍ، أو تَفْصِيلٍ، أو مَدْحٍ، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، أو إيهامٍ، أو توكيدٍ.

مِنَ الأسماءِ[6] ما يُنْعَتُ بِهِ ويُنْعَتُ، كاسمِ الإشارةِ، ونَعْتُهُ مَصْحُوبُ (أَلْ) خاصَّة، وإنْ كانَ جامِدًا مَحْضًا فهو عَطْفُ بيانٍ على الأصَحِّ[7].

ومِنْها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ بِهِ، كالضَّميرِ مطلقًا[8]، خِلافًا للكسائي[9] في نَعْتِ ذِي الغَيْبَةِ[10].

ومِنْها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ بِهِ، كالعَلَمِ، وما يُنْعَتُ بِهِ ولا يُنْعَتُ، كـ (أيٍّ)[11].

عَطْفُ البيان[12]

التَّابِعُ الجاري مَجْرَى النَّعْتِ في ظُهورِ المتبوعِ وفي التَّوضيحِ والتَّخصيصِ جامِدًا أو بمنزلتِه.

---

(١) التسهيل ١٦٣.

(٢) نصَّ على عدم الجواز ابن السراج في الأصول ١١٩/١، وابن الأثير في البديع ٣٢٨/١، والعكبري في التبيان ٢٦٨/١، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٣٦/٤، وعزا أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٤/١٢ المنع إلى البصريين، واستقبحه ابن جني في الخصائص ٣٩١/٢.

(٣) عزي الرأي إليهم في: شرح الكافية الشافية ١١٥٢/٢، والارتشاف ١٩٣٦/٤، والمقاصد الشافية ١٧٥/٢، وأجازه الواحدي في البسيط ٥٥٩/٦ إذ رجَّح تعلُّقَ الجار والمجرور (في أنفسهم) في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ بالصفة (بليغًا)، أي: قولا بليغًا في أنفسهم، كما أجازه في الآية أيضًا الزمخشري في الكشاف ٢٧٦/١.

(٤) التسهيل ١٦٤.

(٥) التسهيل ١٦٧.

(٦) تكررت «من الأسماء» في المخطوط.

(٧) ممَّن ذهب إلى أنه عطف بيان الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٦٨/١، وابن جني في سر الصناعة ٣٥٧/١، وابن السيد في الحلل في إصلاح الخلل ١٠٦، والسهيلي في نتائج الفكر ٢١٤. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٨٦/٢، ٩٦، ١٤٨ أنَّه نعتٌ، وعلى ذلك سار كثيرٌ من النحويين، كالمبرد في المقتضب ٢٦٥/٤، ٢٨٣، ٣٢٢، وابن السراج في الأصول ٣٢/٢، والفارسي في الإيضاح العضدي ٢٩٠/١، وابن برهان في شرح اللمع ٢٢٤/١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١٦٣/١، والزمخشري في المفصل ٧٠، والجزولي في مقدمته ٦٧، وابن الأثير في البديع ٣١٧/١، وابن عصفور في المقرب ٢٢٠/١، وابن الحاجب في الكافية ٢٩، ونصَّ على ذلك في أماليه ٥٢٨/٢ نافيًا أن يكون عطف بيان، وناسبًا القول بأنَّه صفة إلى المحققين.

(٨) انظر: الكتاب ١١/٢، والمقتضب ٢٨٤/٤، والجمل للزجاجي ١٦، والتبصرة ١٧١/١، والمقتصد ٩٢٠/٢، ونتائج الفكر ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣، والكافية ٣٠.

(٩) عزا إليه هذا القول الفراء في معاني القرآن ٤١٧/١، وخطَّأه، واعتذر النحاس في إعراب القرآن ٢٦١/٢ للكسائي بأنَّه ربَّما أراد به البدل لا النعت؛ لأنَّ الكوفيين لا يستعملون مصطلح (البدل).

(١٠) اعترض أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٠٩/١٢ إطلاق ابن مالك في حكايته لرأي الكسائي؛ لأنَّ المنقول عنه تقييد الجواز بكون النعت لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحم.

(١١) بعدها في التسهيل ١٧٠: «السَّابِقِ ذِكْرُها»، وحذفها المؤلف لأنَّه لم يسبق له ذكرها.

(١٢) التسهيل ١٧١.

ويُوافِقُ المتبوعَ في الإفرادِ وضِدَّيْهِ، وفي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وفي التَّعريفِ والتَّنكيرِ، خِلافًا لِمَنِ التزمَ تعريفَهما[1]، ولِمَنْ أجازَ تَـــخالُفَهما[2].

ولا يَـــمْتَنِعُ كَوْنُه أخَصَّ من المتبوعِ على الأصحِّ[3].

البَدَل[4]

التَّابِعُ المستقِلُّ بِـــمُقْتَضَى العامِلِ تقديرًا، دونَ مُتْبِعٍ.

ويوافِقُ المتبوعَ ويُخالِفه في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

ولا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ، ولا مِنْ مُظْهَرٍ، وما أوْهَمَ ذلكَ جُعِلَ تأكيدًا إنْ لم يُفِدْ إضرابًا.

فإنْ اتَّـــحَدا معنًى سُمِّيَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وسُمِّيَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ[5] إنْ دَلَّ على بَعْضِ الأوَّلِ، وبَدَلَ اشتِمالٍ إنْ بايَنَ الأوَّلَ وصَحَّ الاستغناءُ بِهِ عنه ولم يَكُنْ بَعْضَهُ، وبَدَلَ إضْرابٍ أو بَداءٍ إنْ بايَنَ الأوَّلَ مطلقًا وقَصْدًا، وإلَّا فَبَدَلَ غَلَطٍ.

واعلَمْ أنَّ الـــمُشْتَمِلَ في بَدَلِ الاشتمالِ هو الأوَّلُ[6]، خِلافًا لِمَنْ جَعَلَهُ الثَّانِيَ[7] أو العامِلَ[8].

المعطوفُ عَطْفَ النَّسَقِ[9]

هو المجعولُ تابِعًا بأحَدِ حُروفِه[10]، وليسَ مِنْها (لَكِنْ)، وِفاقًا ليونسَ[11]، ولا (إمَّا)، وِفاقًا له[12] ولابنِ كَيْسانَ[13] وأبي عليٍّ[14]، ولا (إلَّا)، خِلافًا للأخفشِ[1] [١٨٥/ظ] والفرَّاءِ[2]، (لَيْسَ)، خِلافًا للكوفيِّين[3]، ولا (أيْ)، خِلافًا لصاحبِ المستوفَى[4].

---

(١) هو الشلوبين في حواشي المفصل ٤١١، ونسبه إلى البصريين، كما عزاه إليهم ابن العلج في كتابه البسيط على ما نسبه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٣٠/١٢. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٦/٣: «وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أنّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أحد هذا النقل من غير جهته».

(٢) أشار ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٦/٣ إلى أنّه قول الفراء وغيره من الكوفيين، ونسبه إلى الفارسي أيضًا، وممّن أحاز ذلك الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٨٧/٣، وابن عطية في المحرر الوجيز ٥٠٩/٣.

(٣) هذا قول سيبويه في الكتاب ١٨٩/٢-١٩٠، والمبرد في المقتضب ٢٢٠/٤، وابن السراج في الأصول ٣٦٨/١. وعزا ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٦/٣ إلى أكثر المتأخرين امتناع كون متبوع عطف البيان أعرف منه، وممّن منعه عبد القاهر في المقتصد ٩٢٧/٢، والزمخشري في المفصل ٧٠، وابن عصفور في المقرب ٢٤٨/١.

(٤) التسهيل ١٧٢.

(٥) ليست في التسهيل ١٧٢.

(٦) هذا مذهب ابن السراج في الأصول ٤٧/٢، والفارسي في الإيضاح العضدي ٢٩٤/١، والصيمري في التبصرة ١٥٩، وابن بابشاذ في شرح الجمل ٧٣، وعبد القاهر في المقتصد ٩٣٥/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٨١/١.

(٧) هذا قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١١/٥، والفارسي في الحجة ٢٦٢/٢، ٣٧٨/٦.

(٨) المراد بكونه العامل أنّ معنى الكلام مشتمل على البدل، وهذا مذهب المبرد في المقتضب ١٦٥/١، والسيرافي في شرح الكتاب ٣٧/٤، والثمانيني في الفوائد والقواعد ٣٧٢، وابن برهان في شرح اللمع ٢٣١/١، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٧/١، والشلوبين في التوطئة ٢٠٣.

(٩) التسهيل ١٧٤.

(١٠) بعدها في التسهيل ١٧٤: «وهي: (الواو) و(الفاء) و(ثمّ) و(حتّى) و(أمْ) و(أوْ) و(بَلْ) و(لا)».

(١١) انظر رأيه في الكتاب ٤٣٥/١-٤٣٦، وقوّاه عبد القاهر في شرح الجمل ٢٢٩، وعند يونس أنّه إذا قيل: (ما قام زيدٌ ولكنْ عمرٌو)، فالعاطف هو (الواو) لا (لكن)، وأمّا سيبويه فيرى ابن مالك في شرح التسهيل ٣٤٣/٣ أنّه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بالواو، بدليل أنّه لم يمثّل بها إلا مقرونةً بها. ينظر: الكتاب ٩٠/١، ٩٣، ٤٣٩.

وأكثر النحويين عدُّوها من حروف العطف، ومثّلوا لها غير مسبوقة بالواو. انظر: المقتضب ١٥٠/١، ١٠٧/٤، والأصول ٥٧/٢، والجمل للزجاجي ١٧-١٩، والإيضاح العضدي ٢٩٨/١، واللمع ١٥١، والمفصل ٣٩١، والمقدمة الجزولية ٧١، والتوطئة ١٩٧، والمقرب ٢٣٣/١.

(١٢) لم أقف على نسبة هذا القول ليونس في الكتاب، ولا عند أحدٍ من النحويين قبل ابن مالك، وعزاه إليه أبو حيان في الارتشاف ١٩٧٦/٤ والمرادي في الجنى الداني نقلًا عن ابن مالك.

(١٣) لم أقف على نسبته لابن كيسان عند أحد قبل ابن مالك، وعزي إليه في الارتشاف ١٩٧٦/٤ والجنى الداني ٥٢٩ نقلًا عن ابن مالك.

(١٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧/١، والشعر ٧/١. وبه قال السيرافي في شرح الكتاب ٥٩/٦، وعبد القاهر الجرجاني في شرح الجمل ٢٣٠، والأنباري في أسرار العربية ٣٠٦، وابن خروف في شرح الجمل ٣٢٠/١، والشلوبين في شرح الجزولية ٦٧٣/٢، وابن عصفور في المقرب ٢٢٩/١، وحكى في شرح الجمل ٢٢٣/١ إجماع

[النداء][٥]

المنادى منصوبٌ لَفْظًا أو تقديرًا بـــ (أُنادِي) لازِمَ الإضمار استغناءً بظُهورِ معناه معَ قَصْدِ الإنشاءِ وكَثْرَةِ الاستِعمالِ، وجَعْلِهِم كَعِوَضٍ منه في القُرْبِ هَمْزَةً، وفي البُعْدِ حقيقةً أو حُكْمًا (يا) أو (أيَا) أو (هَيَا) أو (آ) أو (أَيْ) أو (آيْ).

الاسْتِغاثَةُ والتَّعَجُّبُ الشَّبِيهُ بها[٦]

إنِ اسْتُغِيثَ المنادى أو تُعُجِّبَ منه جُرَّ باللَّامِ مفتوحةً بما يُـــجَرُّ في غيرِ النداءِ، وتُكْسَرُ اللَّامُ معَ المعطوفِ غيرِ الـــمُعادِ معهُ (يا)، ومعَ الـــمُسْتَغاثِ مِنْ أجلِه، وقَدْ يُـــجَرُّ بـــ (مِنْ) ويُسْتَغْنَى عنه إنْ عُلِمَ سَبَبُ الاستِغاثَةِ، وقَدْ يُـــحْذَفُ المستَغاثُ فَيَلِي (يا) المستَغاثُ مِنْ أجْلِه.

وإنْ وَلِيَ (يا) اسمٌ لا يُنادَى إلَّا مَجازًا جازَ فَتْحُ اللَّامِ باعتبارِ استِغاثَتِه، وكَسْرُها باعتبارِ الاستغاثَةِ مِنْ أجْلِه، فيكونُ[٧] المستَغاثُ محذوفًا.

وربَّما كانَ المستَغاثُ مستَغاثًا مِنْ أجلِه تَقْرِيعًا وتـــَهْدِيدًا.

قلتُ: نحوُ:(يا لَزَيْدٍ لِزَيْدٍ)، أي: يا زَيْدُ، أدعوكَ لِتُنْصِفَ مِنْ نفسِك[٨].

النُّدْبَة[٩]

المندوبُ المذكورُ بَعْدَ (يا)أو (وا) تَفَجُّعًا لفَقْدِهِ حقيقةً أو حُكْمًا، أو تَوَجُّعًا لكونه محَلَّ ألَـــمٍ أو سَبَبَه.

ولا يكونُ اسمَ جِنْسٍ مُفْرَدًا، ولا ضميرٌ[١٠]، ولا اسمَ إشارةٍ، ولا موصولٌ[١١] بِصِلَةٍ لا تُعَيِّنُه، ويُساوِي المنادَى في غيرِ ذلكَ مِنَ الأقسامِ والأحكام.

التَّرخِيم

يجوزُ ترخِيمُ المنادَى[١٢] المبنِيِّ إنْ كانَ مؤنَّثًا بـــ (الهاءِ) مطلقًا، أو عَلَمًا زائِدًا على الثَّلاثَةِ بـــحَذْفِ عَجُزِه إنْ كانَ مُرَكَّبًا، ومعَ الأَلِفِ إنْ كانَ (اثْنا عَشَرَ) أو (اثْنَتَيْ[١] عَشْرَةَ)، وإنْ كانَ مُفْرَدًا فَيُحْذَفُ آخِرُهُ.

النحويين على ذلك. وذكر الفارسي في البغداديات ٣١٩ أنّه سأل عنها ابن السراج فقال: ليست بحرف عطف، وكلامه في الأصول ٢/٥٥-٦٥ صريحٌ بأنّها من حروف العطف.

(١) معاني القرآن ١/١٦٢.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٧-٢٨٨.

(٣) عزي القول إلى الكوفيين -نقلًا عن النحاس وابن بابشاذ- في التذييل والتكميل ١٣/٦٧، وعزي إلى الكسائي في تهذيب اللغة ١٣/٧٢، وإلى الفراء في مجالس ثعلب ٢/٤٤٧، وإلى الكوفيين أو البغداديين في مغني اللبيب ٣/٥٦٥، وإلى البغداديين أو طائفة منهم في المسائل الحلبيات ٢٦٤، وإلى البغداديين -نقلًا عن الشلوبين- في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥.

(٤) هو أبو سعيد، علي بن مسعود بن محمود الفرخان. ترجم له السيوطي في بغية الوعاة ٢/٢٠٦ ترجمة موجزة اكتفى فيها بالإشارة إلى أن أبا حيان أكثر من النقل عنه في التذكرة، ولم أقف على ذكر له فيها، بل ذكره في الارتشاف ٢/٩٤٠، ٥/٢٣٢١ باسم (الفرخان) ناصًّا على كتابه (المستوفى)، وأنكر في التذييل والتكميل ١٣/٦٩ معرفته به عند تعليقه على كلام ابن مالك في هذا الموضع.

وكتابه (المستوفى) مطبوعٌ بتحقيق الدكتور بدوي المحتون، وليس فيه أن (أي) من حروف العطف.

(٥) التسهيل ١٧٩.

(٦) التسهيل ١٨٤.

(٧) في التسهيل ١٨٤: «وكَوْنِ» ولعبارة المؤلف وجهٌ.

(٨) العبارة بنصِّها لابن مالك في شرح التسهيل ٣/٤١٢، وينظر: التذييل والتكميل ١٣/٣٦٣.

(٩) التسهيل ١٨٥.

(١٠) كذا جاءت في المخطوط، والصواب: «ضميرٌ»، كما في التسهيل ١٨٥.

(١١) كذا في المخطوط، والصواب: «موصولٌ»، كما في التسهيل ١٨٥.

(١٢) سقطت عبارة «في غيرِ ذلكَ مِنَ الأقسامِ والأحكام. الترخيم: يجوز ترخيم المنادى» من المخطوط؛ لانتقال نظر الناسخ، وأضيفت في الهامش متبوعةً بعلامة إلحاق.

ولا يُرَخَّمُ الثُّلاثِيُّ الـمُحَرَّكُ الوَسَطِ العارِي مِنْ هاءِ التَّأنيثِ[٢]، خِلافًا للكوفِيِّينَ[٣] إلَّا الكسائيَّ[٤]، ويجوزُ ترخِيمُ الجملةِ، وِفاقًا لسيبويهِ[٥].

[التَّحْذِيرُ والإغْراء وما أُلْحِقَ بهما][٦]

التحذيرُ: إلزامُ الـمُخاطَبِ الاحترازَ مِنْ مكروهٍ بـ (إيَّاكَ)، أو ما يَجْرِي مَجْراهُ. [١٨٦/و]

الإغراءُ: إلْزامُ الـمُخاطَبِ العُكُوفَ على ما يُـحْمَدُ عليهِ مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ وحِفْظِ عَهْدٍ ونحوِهما[٧].

ولا يكونُ المحذورُ ظاهِرًا ولا ضميرَ غائبٍ إلَّا وهو معطوفٌ، وشَذَّ: «إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[٨] مِنْ وجهَين[٩].

[أسماءُ الأفعال والأصوات][١٠]

أسماء الأفعال: ألفاظٌ تقومُ مَقامَها غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرُّفَها ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ.

وحُكْمُها غالِبًا في التَّعَدِي واللُّزومِ والإظهارِ والإضمارِ حُكْمُ الأفعالِ الـمُوافِقَتِها معنًى.

ولا علامةَ للمضمَرِ المرتفِعِ بها، وبُرُوزُه معَ شِبْهِها في عَدَمِ التَّصَرُّفِ دليلُ فِعْلِيَّتِه.

وأكثَرُها أوَامِرُ، وقَدْ تَدُلُّ على حَدَثٍ ماضٍ أو حاضِرٍ.

وقَدْ تُضَمَّنُ معنى نَفْيٍ، أو نَـهْيٍ، أو استفهامٍ، أو تَعَجُّبٍ واستِحْسانٍ(١١)، أو تَنَدُّمٍ، أو استِعْظامٍ.

أسماء الأصوات: وُضِعَتْ إمَّا لِزَجْرٍ، وإمَّا لحكايةٍ(١٢).

نونا التوكيد[١٣]

خفيفةٌ وثقيلةٌ تَلحَقانِ المضارعَ وجوبًا تارةً وجَوازًا أخرى[١٤].

---

(١) كذا جاءت في المخطوط، وفي التسهيل ١٨٨: «اثنتا»، وما عند المؤلف موافِقٌ لإحدى نسخ التسهيل كما ذكر محقِّقه، كما ذكر أنَّ (اثني) وردتا كلاهما بالياء في نسخة أخرى، وهي كذلك في نسخة التذييل والتكميل ١٥/١٤.

(٢) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ٢٥٥/٢-٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٦٨ واللمع ١٧٨، والمفصل ٧٧، والمقدمة الجزولية ١٩٧، والكافية ٢٠، والتوطئة ٢٩٤، والمقرب ١٨٦/١، والمصادر في الهامش الآتي.

(٣) عزي الرأي إليهم في: الإنصاف ٣٥٦/١، وأسرار العربية ٢٣٦، وإليهم وإلى الأخفش في شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٣٨، وأمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٧٢/١/١-٤٧٣، وإلى الفراء في: الأصول ٣٦٥/١، وشرح السيرافي ٣٧/٨، وشرح اللمع للشريف الحسيني ٣٦٥، وتوجيه اللمع ٣٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، وإلى البغداديين في المقتصد ٧٩١/٢.

(٤) عزي إليه القول في: شرح اللمع للشريف الحسيني ٣٥٠، والإنصاف ٣٥٧/١. وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٤/١٤: «وفي شرح الجمل لابن بابشاذ: أنَّ الثلاثي المتحرك الوسط أجاز الكوفيون والأخفش ترخيمه. انتهى. فنقله عن الكوفيين يُدخِلُ فيهم الكسائي؛ إذ هو رأسهم، وقد استثناه المؤلف، ولعله يكون له قولان».

(٥) نصَّ سيبويه في الكتاب ٢٦٩/٢ على منع الترخيم في الجملة المحكية، ونسب في الكتاب ٣٧٧/٣ إلى بعض العرب حذْفَ عجز المركَّب الإسنادي عند النداء، وعلى هذا الموضع اعتمد ابن مالك في نسبة القول بالجواز إليه كما قرر ذلك في شرح التسهيل ٣٧٧/٣، ولم يرتض ذلك منه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٥/١٤-٣٦. وينظر: شرح أبيات سيبويه ٥١٧/١، وشرح الكافية للرضي ٤٧٢/١/١.

(٦) التسهيل ١٩٢.

(٧) من أوَّل هذا الباب إلى هذا الموضع ليس في التسهيل، ونقله المؤلف بنصِّه -فيما يبدو- من التذييل والتكميل ٨٨/١٤.

(٨) القول بتمامه: «إذا بلغ الرجلُ الستِّين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ». وقد حكى هذا القول سيبويه في الكتاب ٢٧٩/١ عن الخليل أنَّه سمع أعرابيًّا يقوله. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، والأصول ٢٥١/٢، وسر الصناعة ٣١٣/١.

(٩) الأول إضافة (إيَّا) إلى الظاهر، والثاني: إضافته إلى ضمير الغائب دون عطف. انظر: شرح الكافية للرضي ٥٧٠/١/١، والتذييل والتكميل ٩٣/١٤، وتوضيح المقاصد ١١٥٧/٣.

(١٠) التسهيل ٢١٠.

(١١) في التسهيل ٢١٠: «استحسانٍ»، بلا واوٍ، وهو الوجه؛ لأن الاستحسان ليس قسيمًا للمعاني السابقة، بل هو نوعٌ من أنواع التعجب، وتبدو الواو مقحمةً في الرسم، وكأنَّها أضيفت لاحقًا، ولعلَّها كتبت صحيحةً ثم أضاف الناسخ الواو اجتهادًا منه في غير محله.

(١٢) اختصر المؤلف كلام ابن مالك عن أسماء الأصوات في التسهيل ٢١٣ اختصارًا شديدًا.

(١٣) التسهيل ٢١٦.

(١٤) اختصر المؤلف في هذا الموضع كلام ابن مالك في التسهيل ٢١٦ اختصارًا شديدًا.

[مَنْعُ الصَّرف][1]

يَـــمْنَعُ صَرْفَ الاسمِ أَلِفُ التَّأنيثِ مطلقًا،أو مُوازَنَةُ (مَفاعِلَ)أو(مَفاعِيلَ) في الهَيْئَةِ،لا بِعُرُوضِ الكسرة.

إعرابُ الفعل[2]

يُرْفَعُ المضارِعُ لِتَجَرُّدِهِ من النَّاصِبِ والجازِمِ(٣)، لا لِوقوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ، خِلافًا للبصريِّينَ(٤).

[عواملُ الـــجَزْم][5]

مِنْ عوامِلِ الجزمِ (لامُ) الطَّلَبِ مكسورةً، وفَتْحُها لغةٌ.

ولأداةِ الشَّرْطِ صَدْرُ الكلامِ، فإنْ تَقَدَّمَ عليها شَبِيهٌ بالجوابِ معنًى فهو دليلٌ عليه، وليسَ إيَّاهُ[6]، خِلافًا للكوفيِّين[7] والمبرِّدِ[8] وأبي زَيْدٍ[9].

التَّذْكِيرُ والتَّأنيث[10]

أَصْلُ الاسمِ التَّذكيرُ، فاستَغنَى عَنْ علامتِه، بخلافِ التَّأنيثِ(١١)، وعلامتُه في الاسم الـــمُتَمَكِّنِ تاءٌ ظاهِرةٌ أو مقدَّرةٌ، أو أَلِفٌ مقصورةٌ أو مَـــمْدُودةٌ(١٢).

ويُعْلَمُ تأنيثُ ما لـــمْ تَظْهَرِ العلامةُ فيه بتصغِيرِهِ، أو وَصْفِهِ، أو ضميرِه، أو الإشارةِ إليه، أو عَدَدِهِ، أو جَمْعِهِ على مِثالٍ يـــَخُصُّ المؤنَّثَ أو يَغْلِبُ فيه.

وأكثرُ مجيءِ التَّاءِ لِفَصْلِ أوْصافِ المؤنَّثِ مِنْ أوْصافِ المذكَّرِ والآحادِ المخلوقةِ مِنْ أجناسِها، وربَّما فَصَلَتِ [١٨٦/ظ] الأسماءَ الجامِدَةَ والآحادَ المصنوعةَ، وربَّما لَـــحِقَتِ الجِنْسَ وفارَقَتِ الواحِدَ، وربَّما لازَمَتْ صِفاتٍ مُشْتَرَكَةً أو خاصَّةً بالمذكَّرِ لتأنيثِ ما وُصِفَ بها في الأصْلِ، أو تَنْبِيهًا على أنَّ المؤنَّثَ أولَى بِها مِنَ المذكَّرِ.

---

(١) التسهيل ٢١٨.

(٢) بعدها في التسهيل ٢٢٨: «وعوامله».

(٣) هذا مذهب أكثر الكوفيين، واختاره ابن الحاجب، وأرجعه السيرافي إلى قول البصريين؛ لأن النواصب والجوازم ألفاظ وحروف، ووقوع المضارع موقع الاسم ليس بلفظ، وذهب الكسائي وابن الأنباري إلى أنّ المضارع يرتفع بما في أوّله من الزوائد، أي: حروف المضارعة.
انظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والمحلى ١١٥، وشرح القصائد السبع الطوال ١٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١، وشرح السيرافي ١٧١/٩-١٧٢، والإنصاف ٥٥١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، والكافية ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٩/٣-١٠، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٣/١، والأصول ١٤٦/٢، والجمل للزجاجي ٧، والإيضاح العضدي ٦٩/١، واللمع ١٨٣، والمفصل ٣١٤-٣١٥، وأسرار العربية ٦٦.

(٥) التسهيل ٢٣٥.

(٦) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. انظر: الكتاب ٦٦/٣، والأصول ١٨٧/٢، والإيضاح العضدي ٣٣٢/١، والخصائص ٣٨٧/٢، والتبصرة ٤١٣/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣٩٤، والمقتصد ١١٢٠/٢، والمفصل ٤١٩، وشرح الجزولية ٥٣٠/٢.

(٧) عزي الرأي إليهم في: الأصول ١٨٧/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢.

(٨) المقتضب ٦٦/٢.

(٩) عزا إليه الرأي ابن جني في الخصائص ٣٨٧/٢، وفيه ذكر أنّه ذهب إلى ذلك في تأويل بيتٍ، والبيت في النوادر ٢٨٣ دون تأويل.

(١٠) التسهيل ٢٥٣.

(١١) بعدها في التسهيل: «وحُكِمَ به لِـــما جُهِلَ أمره كابنٍ مسمًّى به مؤنَّثٌ، وافتقر التأنيث إلى علامة».

(١٢) بعدها في التسهيل ٢٥٣: «مبدَلةٌ همزةً».

النَّسَبُ[1]

يُـجْعَلُ حَرْفُ إعراب المنسوب إليه ياءً مُشَدَّدةً تلي كَسْرَةً، ويُـحْذَفُ لها عَجُزُ المركَّب غير المضافِ، وصَدْرُ المضافِ إنْ تَعَرَّفَ بالثَّاني تحقيقًا أو تقديرًا، وإلَّا فعَجُزُه، وقَدْ يُـحْذَفُ صَدْرُه خَوْفَ اللَّبْسِ، وقَدْ يُفْعَلُ ذلك بـ (بَعْلَبَكِّ) ونحوه، ولا يُقاسُ عليه الجملةُ، خِلافًا للزمخشري(٢).

التَّصْريف[3]

عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ ببِنْيَةِ الكلمة وما لِـحُرُوفِها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وإعلالٍ وشِبْهِ ذلك.

ومُتَعَلَّقُهُ من الكَلِمِ الأسماءُ الـمُتَمَكِّنَةُ، والأفعالُ الـمُتَصَرِّفَةُ، ولَها الأصالةُ فيه.

وما ليسَ بَعْضُهُ زائِدًا يُسَمَّى مُـجَرَّدًا، ولا يَتَجاوَزُ خَمْسَةَ أحْرُفٍ إنْ كانَ اسمًا، ولا أربَعةً إنْ كانَ فِعْلًا، ولا يَنْقُصانِ عَنْ ثلاثةٍ.

والـمَزِيدُ فيه إنْ كانَ اسمًا لَـمْ يتجاوزْ سَبْعَةً إلَّا بِهاءِ التَّأنيثِ، أو زيادَتَيِ التَّثنيةِ أو التَّصحيحِ، أو النَّسَبِ، وإنْ كانَ فِعْلًا لَـمْ يتجاوزْ سِتَّةً إلَّا بِـحَرْفِ التَّنفيسِ، أو بالتَّأنيثِ(٤)، أو نونِ التوكيد.

التَّصْغِير[5]

يُصَغَّرُ الاسمُ[6] الخالي مِنَ التَّوَغُّل في شَبَهِ الحرفِ ومِنْ صِيَغِ التَّصغير وشِبْهِها ومنافاةِ معناه بِضَمِّ أوَّلِهِ وفَتْحِ ثانيهِ وزيادةِ ياءٍ ساكِنَةٍ بَعْدَهُ يُـحْذَفُ لها أوَّلُ ياءيِ وَلِياها، ويُقْلَبُ ياءً ما وَلِيَها مِنْ واوٍ وجوبًا إنْ سَكَنَتْ أو اعْتَلَّتْ أو كانتْ لامًا، واختيارًا إنْ تَـحَرَّكَتْ لَفْظًا في إفرادٍ وتكسيرٍ ولَـمْ تَكُنْ لامًا.

ويُـجْعَلُ المفتوحُ للتَّصغيرِ واوًا وجوبًا إنْ كانَ مُنْقَلِبًا عَنْها، أو ألِفًا زائدةً أو مَـجْهُولَةَ الأصْلِ أو بَدَلَ همزةٍ تَلِي همزةً، وجَوازًا مرجوحًا إنْ كانَ ياءً أو مُنْقَلِبًا عَنْها.

مَخارِجُ الحروف[7]

أَقْصَى الحَلْقِ للهمزةِ والهاءِ والألِفِ، ووَسَطُهُ للعَيْنِ والحاءِ، وأدْناهُ للغَيْنِ [١٨٧/و] والخاءِ، وما يَلِيهِ للقافِ، وما يَلِيهِ للكافِ، وما يَلِيهِ للجيمِ والشِّينِ والياءِ، وأوَّلُ حافَةِ اللِّسانِ وما يَلِيهِ مِنَ الأضْراسِ للضَّادِ، وما دُونَ حافَتِه إلى مُنْتَهَى طَرَفِهِ ومُحاذِي ذلك مِنَ الحَنَكِ الأعلى لِلَّامِ، وما بَيْنَ طَرَفِهِ وفَوْقَ الثَّنايا للنُّونِ والرَّاءِ، وهي أدْخَلُ في ظَهْرِ اللِّسانِ قليلًا، وما بَيْنَ طَرَفِهِ وأصُولِ الثَّنايا للطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ، وما بَيْنَهُ وبَيْنَ الثَّنايا للزَّايِ والسِّينِ والصَّادِ، وهي أحْرُفُ الصَّفِيرِ، وما بَيْنَهُ وبَيْنَ أطرافِ الثَّنايا

---

(١) التسهيل ٢٦١.

(٢) كذا جاء في المخطوط، ولعله وهمٌ أو تحريف؛ إذ لم أقف على هذا الرأي له، وفي التسهيل ٢٦١: «للجرمي»، وعزي القول بجواز النسبة إلى صدر المركب الإسنادي وإلى عجزه إلى الجرمي في: شرح الشافية للرضي ٧٢/٢، والارتشاف ٦٠٠/٢، والمشهور عنه إجازة ذلك في المركّب المزجي. انظر: شرح السيرافي ٥٣/١٣، والمخصص ٢٤٣/١٣، والبديع ٢٠٦/٢.

(٣) مكان هذا الباب في التسهيل ٢٩٠ بعد باب التصغير الآتي.

(٤) في التسهيل ٢٩٠: «تاء التأنيث»، وهو الوجه.

(٥) التسهيل ٢٨٤.

(٦) بعدها في التسهيل ٢٨٤: «الـمُتَمَكِّنُ»، وأشار المحقق إلى سقوطها من بعض النسخ.

(٧) التسهيل ٣١٩.

للظَّاءِ والذَّالِ والثَّاء، وباطِنُ[1] الشَّفةِ السُّفْلَى وأطْرافُ[2] الثَّنايا العُلا للفاءِ، وما بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ للباءِ والواوِ والـــمِيمِ.

الوَقْفُ[3]

إنْ كانَ آخِرُ الموقوفِ عليه ساكِنًا ثَبَتَ بحالِه، إلَّا أنْ يكونَ مُهْمَلًا في الخَطِّ فَيُحْذَفُ، إلَّا تنوينَ مفتوحٍ غَيْرَ مؤنَّثٍ بالهاءِ، فَيُبْدَلُ ألِفًا في لُغَةِ غيرِ رَبيعَةَ[4]، ويُـــحْذَفُ تنوينُ المضمومِ والمكسورِ بلا بَدَلٍ في لُغَةِ غيرِ الأزْدِ[5]، وكالصَّحيحِ في ذلك المقصورُ[6]، خِلافًا للمازنيِّ[7] في إبدالِ الألِفِ مِنْ تنوينِه مطلقًا، ولأبي عَمْرٍو والكسائيِّ[8] في عَدَمِ الإبدالِ منه مطلقًا.

الهِجاء[9]

ولَهُ في غيرِ العَروضِ أصْلانِ لا يُعْدَلُ عنهما إلَّا انْقِيادًا لسبَبٍ جَلِيٍّ، أو قَيْدًا[10] بالرَّسْمِ السَّلَفِيِّ.

الاوَّلُ: فَصْلُ الكلمةِ مِنَ الكلمةِ إن لـــمْ يكونا لشيءٍ[11] واحِدٍ.

الثاني: مُطابقَةُ المكتوبِ المنطوقَ بِهِ في ذواتِ[12] الحروفِ وعَدَدِها ما لـــمْ يَجِبِ الاقتصارُ على أوَّلِ الكلمةِ لكونها اسمَ حَرْفٍ وارِدًا ورودَ الأصواتِ، أو يُـــحْذَفِ الحرفُ لإدغامِهِ فيما هو مِنْ كَلِمَتِه، وشَذَّ: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[13].

وهذا آخِرُ ما أردناهُ، واللهُ تعالى أعلمُ[14]. [١٨٧/ظ]

---

(١) تكررت في المخطوط.

(٢) تكررت في المخطوط.

(٣) التسهيل ٣٢٨.

(٤) بنو ربيعة يقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور بالسكون دون ألف، فيقولون: (رأيتُ زيدْ). وقد وردت اللغة منسوبةً إلى ربيعة في: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢، ووردت بلا نسبة في: المحلى ١٨١، والحجة للفارسي ٣١٣/٤-٣١٤، والمسائل العسكرية ٢٠٠، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، والخلبيات ٥٤، والخصائص ٩٧/٢، وفيه يقول ابن جني: «ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الخماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين».

(٥) أزد السراة يبدلون في الوقف التنوين حرفًا من جنس الحركة في الرفع والجر كما في النصب في اللغة المشهورة، فيقولون: (هذا زيدو) و(مررت بزيدي)، وقد عزا سيبويه سيبويه في الكتاب ١٦٧/٤ هذه اللغة إليهم نقلًا عن أبي الخطاب. وينظر: الأصول ٣٧٢/٢-٣٧٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢، وشرح الملوكي ٢٣٤.

(٦) أي: أنَّ المقصور كالصحيح في حذف التنوين من المرفوع والمجرور وإبدال التنوين ألفًا في المنصوب، وهذا يعني أنَّ الألف في الرفع والجر هي لام الكلمة، وفي النصب هي عوضٌ عن التنوين، وهذا قول الفارسي في التكملة ٢٦، وعزاه ابن جني في سر الصناعة ٦٧٦/٢ إلى الجماعة، وذكر أنه لا خلاف في حال النصب أنَّ الألف عوضٌ عن التنوين، وعزاه الزمخشري في المفصل ٤٤٧ إلى سيبويه.

(٧) يرى المازني أنَّ ألف المقصور في الوقف بدلٌ من التنوين في المرفوع والمنصوب والمجرور، وقد عزي القول إليه في: شرح السيرافي (دار الكتب العلمية) ٢٥٦/٤، والتكملة والتكملة ٢٦، وسر صناعة الإعراب ٦٧٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ١٨/١، كما عزاه السيرافي إلى المبرد، وعزاه ابن برهان إلى الفارسي، وكلامه في التكملة على خلافه، كما تقدم.

(٨) عزي القول بأنَّ ألف المقصور في الوقف هي لام الكلمة في الأحوال الثلاث إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي وابن كيسان في شرح اللمع لابن برهان ١٧/١، واختاره، كما عزي إلى الخليل وسيبويه والكسائي في شرح السيرافي (دار الكتب العلمية) ٢٥٦/٤، وإلى الكوفيين وجماعة من البصريين في إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧-٤١٨، وإلى المبرد في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/٢.

(٩) التسهيل ٣٣٢.

(١٠) في التسهيل ٣٣٢: «اقتداءً»، وللمثبت وجه.

(١١) في التسهيل ٣٣٢: «كشيءٍ»، وهو الوجه.

(١٢) في المخطوط: «ذاوت»، وهو تحريف.

(١٣) القلم ٤.

(١٤) في الهامش: «ونُقِلَ مِنْ خَطِّ المصنِّف -أبقاه الله تعالى للمسلم في خَيْرٍ وسلامة- في يوم الثلاثاء الخامسَ عشرَ مِنْ شَهْرِ رجبَ الفَرْدِ سنةَ إحدى عشرة وثمانمائة. وكتبه محمد بن أحمد المشتهر والده بمولانا زاده السَّرائي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين والحمد لله وحده».

فهرس أبواب الكتاب

الموضوع	الصفحة
شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	١
إعراب الصحيح الآخر	١
إعراب المثنى والمجموع على حدِّه	٢
المعرفة والنكرة	٣
المضمر	٣
الاسم العلم	٤
الموصول	٤
اسم الإشارة	٤
المعرَّف بالأداة	٤
المبتدأ	٥
الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	٦
أفعال المقاربة	٦
الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	٧
(لا) العاملة عمل (إنَّ)	٨
الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٨
الفاعل	٩
النائب عن الفاعل	٩
اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه	٩
تعدي الفعل ولزومه	١٠
تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا	١٠
الواقع مفعولا مطلقًا من مصدر وما يجري مجراه	١٠
الموضوع	**الصفحة**
المفعول له	١١
المفعول المسمَّى ظرفًا ومفعولًا فيه	١١
المفعول معه	١١
المستثنى	١٢
الحال	١٢
التمييز	١٣
العدد	١٣
(كَمْ) و(كأيِّنْ) و(كَذا)	١٤
نعم وبئس	١٤
حبَّذا	١٤
التعجب	١٥

أفعل التفضيل	١٧
اسم الفاعل	١٧
الصفة المشبَّهة باسم الفاعل	١٨
إعمال المصدر	١٩
حروف الجر	١٩
القسَم	١٩
الإضافة	٢٠
التابع	٢١
التوكيد	٢١
النعت	٢١
عطف البيان	٢٢
البدل	٢٢
الموضوع	**الصفحة**
المعطوف عطف النسق	٢٣
النداء	٢٤
الاستغاثة والتعجب الشبيه بها	٢٤
الندبة	٢٤
الترخيم	٢٤
التحذير والإغراء وما أُلحِقَ بهما	٢٥
أسماء الأفعال والأصوات	٢٥
نونا التوكيد	٢٦
منع الصرف	٢٦
إعراب الفعل	٢٦
عوامل الجزم	٢٦
التذكير والتأنيث	٢٧
النسب	٢٧
التصريف	٢٧
التصغير	٢٨
مخارج الحروف	٢٨
الوقف	٢٨
الهجاء	٢٩

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة:

ـ الاختيارين. صنعة الأخفش الأصغر، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

ـ الأزهية في علم الحروف. تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء. تأليف شهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- أسرار العربية، للإمام أبي البركات الأنباري. عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. دون تأريخ أو رقم طبعة.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ـ إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.

- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ـ الأضداد. تأليف محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، لأبي إسحاق الزجاج. تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري. تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق وتعليق الدكتور حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

ـ الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد. دراسة وتحقيق الدكتور زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تأليف أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب. تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

ـ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق، الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

- البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء ابن كثير. تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

ـ البديع في علم العربية، لابن الأثير. تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين والدكتور صالح حسين العايد، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي. تحقيق ودراسة الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين. تصنيف أبي البركات، محمد بن أحمد الغزي العامري الشافعي، ضبط النصَّ وعلَّق عليه أبو يحيى، عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طـ ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي. تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت/ طـ ٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري. تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، معهد إحياء التراث الإسلامي ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. حقَّقه الدكتور حسن هنداوي، منشورات دار القلم، دمشق، ومنشورات دار كنوز أشبيليا، ط١، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني. تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

ـ التعليقة لابن النحاس (شرح المقرب)، للعلامة بهاء الدين ابن النحاس الحلبي. دراسة وتحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه. تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١.

- التفسير البسيط، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن محمد الواحدي. تحقيق مجموعة من الباحثين، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود و أ.د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، سلسلة الرسائل الجامعية، ١٤٣٠هـ.

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)، لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، طـ ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان). تأليف أبي عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين. مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- التكملة، لأبي علي الفارسي. تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني. حققه أ.د حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق ومراجعة عدد من العلماء، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٣٨٤-١٣٩٦هـ/ ١٩٦٤-١٩٧٦م.

ـ توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز. دراسة وتحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين. دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوَّع، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الجمل في النحو، للزجاجي. حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٢م.
- الجمل، لعبد القاهر الجرجاني. حققه وقدَّم له علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
ـ جمهرة اللغة، لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد. حققه وقدَّم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧م.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني. صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. تصنيف أبي علي، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. دون رقم طبعة أو تأريخ.
- الحماسة، لأبي تمام، حبيب بن أوس الطائي. تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
- الخصائص، لابن جني. تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ، ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة. تأليف تقي الدين، أحمد بن علي المقريزي، حققه وعلَّق عليه الدكتور محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

– ديوان إبراهيم بن هرمة. تحقيق محمد جبار المعيبد، الناشر: مكتبة الأندلس، بغداد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٦هـ-١٩٦٩م، ساعد المجمع العلمي العراقي على طبعه.

-ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين موسى البونيني، بعناية وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

– رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة. تحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، طـ ٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

ـ سر صناعة الإعراب. تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

– سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى العثماني المعروف بحاجي خليفة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، تحقيق محمد عبد القادر الأرناؤوط، تدقيق صالح سعداوي صالح، اسطنبول، ٢٠١٠م.

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد. أشرف على تصحيحه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلّق عليه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط ١، ١٤١٠ هـ- ١٩٨٩م.

– شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي. حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروتطـ١، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٠م.

– شرح التسهيل، لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة. تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ.

– شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (الشرح الكبير). تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح. دون تأريخ أو رقم طبعة.

-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٣م.

ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥، ١٩٩٣م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك. حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، طبع دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شرح اللمع، لابن برهان. حققه الدكتور فائز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث العربي، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

-شرح اللمع في النحو. تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، تصدير الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- شرح اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني، قرأه وعلّق عليه محمود بن محمد الموصلي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١ ،١٩٩٠م.

- شرح المفصل، لابن يعيش. صُحح وعلق عليه حواشي بمعرفة مشيخة الأزهر المعمر، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية. دون تعيين الطبعة أو تأريخها.

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين. درسه وحققه الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب. دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٧م.

ـ شرح الملوكي في التصريف. صنعة ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ ـ١٩٧٣م.

- شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب. تأليف محمد بن أبي بكر بن جماعة، تحقيق ودراسة السيد أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، طـ ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

ـ الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي.تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. تأليف شمس الدين، محمد بن عبد الله السخاوي، دار الجيل، بيروت، طـ ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

-طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة. اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، طـ ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

- طبقات المفسرين. تصنيف الحافظ، شمس الدين، محمد بن علي الداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ـ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٤م.
– عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، لإبراهيم بن حسن البقاعي. حققه وقدَّم له وعلَّق عليه الدكتور حسن حبشي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
ـ العين، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مطبعة دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠-١٩٨٤م.
– غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير بن الجزري، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى التي عني بنشرها: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
ـ الغرة في شرح اللمع من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)، لأبي محمد، سعيد بن المبارك بن الدهان، مع دراسة لفكره النحوي. دراسة وتحقيق الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
– الفصول الخمسون، لابن معطي. تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تأريخ أو رقم طبعة.
ـ الفصيح، لأبي العباس ثعلب. تحقيق ودراسة الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، مصر. دون تأريخ أو رقم طبعة.
ـ الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني. دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
– فوات الوفيات والذيل عليها، للكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر. بيروت، ١٩٧٣م.
– الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب. تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- الكامل، للمبرد. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ويليه الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان. دون تأريخ أو رقم طبعة
ـ اللامات، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري. تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث العربي، نشر دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق حاتم المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة، معمر بن المثنى التيمي. عارضه بأصوله وعلّق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٥.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

ـ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده. الدكتور عبد الفتاح السيد سليم والدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
ـ المحلى (وجوه النصب)، لابن شقير. تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- المخصص. تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية بيروت، (مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦-١٣٢١هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
ـ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي. تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي. تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
ـ المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
ـ المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي النحوي. تحقيق ودراسة صلاح الدين عبد الله السنكاوي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، دون تأريخ أو رقم طبعة.
- المسائل المنثورة، لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد، شرحٌ منقَّحٌ مصفًّى للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
ـ معاني الحروف. تأليف أبي الحسن، علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه وقدَّم له وترجم للرماني وأرَّخ لعصره الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- معاني القرآن، للأخفش. تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق، إبراهيم بن السري. شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تأليف ياقوت الحموي الرومي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي. تحقيق عدد من الباحثين بمركز إحياء التراث الإسلامي، وعدد من أساتذة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي. تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- المقرب، لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
ـ الملخص في ضبط قوانين العربية، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع الإشبيلي. تحقيق ودراسة الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طـــ ١، ١٤٠٧هـــ-١٩٨٧م.
- المنصف، شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ٢، ١٤٠٤هـــ- ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين، يوسف بن تغري بردي الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٣ه-١٩٦٣م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري. حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠١هـــ-١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـــ-١٩٩٨م.
- الواضح، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي. تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة. دون تعيين دار النشر أو التأريخ أو رقم الطبعة.
- الوافي بالوفيات، للصفدي. تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان. حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـــ-١٩٩٤م.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه مقدَّمة لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، إعداد الطالب سعد بن حمدان الغامدي، إشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتى باب (الجمع)، بحث مكمِّل لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الباحث فهد محمد ديب الجمل، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

- شرح الجمل لابن بابشاذ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، إعداد حسين علي لفتة السعدي، بإشراف الدكتور طه محسن. ٢٠٠٣م.

- شرح قواعد الإعراب المسمَّى بأوثق الأسباب، لأبي عبد الله، محمد بن أبي بكر بن جماعة، دراسة وتحقيقًا، رسالة ماجستير مقدَّمة لقسم النحو والصرف وفقه اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إعداد الباحث عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أحمد العلي، إشراف الدكتور محمد بدوي المختون، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

- ابن فلاح النحوي، حياته وآراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ (المغني)، رسالة مقدَّمة لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- المباحث الكاملية، للأندلسي اللورقي، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه بقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة، إعداد الطالب شعبان عبد الوهاب محمد، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بدوي سالم المختون، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

ثالثًا: الدوريات:

- أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو لابن هشام، تأليف عز الدين بن جماعة، حقَّقه هشام محمد عواد الشويكي، في بحث منشورٍ في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج ١٥ ع ٢، يونيو، ٢٠٠٧م.

- حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب، لعز الدين بن جماعة، حققه هشام محمد عواد الشويكي، في بحثٍ منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٥، أيلول/ ٢٠١١.

- غاية الأماني في علم المعاني، لعز الدين بن جماعة، دراسة وتحقيق محمود محمد أحمد العامودي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية مج ١٨، ع ١، يناير، ٢٠١٠م.

- الموفقي في النحو، لأبي الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، ع ٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.